الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الآداب والفنون

قسم الأدب العربي

الخطاب التداولي من وجهة النقد المغاربي
أحمد المتوكل نموذجا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

تخصص: النقد المغاربي التراث والحداثة

إعداد الطالبة :

العربي بن عطية حورية

إشـراف :

د. بن يشو الجيلالي

لجنة المناقشة:

1-	سعيدي محمد	رئيسا
2-	جيلالي بن يشو	مشرفا ومقررا
3-	مكاوي خيرة	مناقشا
4-	فريحي مليكة	مناقشا
5-	ياقوتة نور أمحمد	مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية الأدب والفنون
قسم الأدب العربي
الطالبة : العربي بن عطية حورية
الأستاذ المشرف : لزعر مختار
الموضوع : الخطاب التداولي من جهة النقد المغاربي أحمد المتوكل نموذجا

ملخص :

شهد القرن العشرون نشاطا متميزا في مجال الدراسات النحوية واللغوية في المغرب العربي، وإذا ما كان من الصعوبة بمكان تصنيف تلك الدراسات في خانات معينة انطلاقا من معايير محددة فإنه يمكن أن نميز على الأقل بين ثلاثة خطابات انطلاقا من المناهج المعتمدة في دراسة وتحليل المواد اللغوية وما يرتبط بها من سيرورات ذهنية وعوامل فيزيولوجية ومؤثرات خارجية وهي الوصف البنيوي والتوليدي التحويلي والوظيفي التداولي.
يهدف هذا البحث إلى الكشف عن خصائص الخطاب الوظيفي التداولي والأسس النظرية التي ينهض عليها ومستويات التحليل المعجمية والدلالية والتركيبية والتداولية التي يعتمدها.

Résumé :

Le xxe siècle a connue une activité remarquable dans le domaine des études grammaticales et linguistique dans le Maghreb , et s’il est très difficile le classement de ces études certaines colonnes en fonction de critères spécifiques on peut distinguer au moins trois discours à partir

des méthodes et approches approuvées dans l'étude et l'analyse des matières linguistiques et les processus associés de facteur mentaux et physiologiques externes, ce si descriptive structurable , générative transformationnelle et fonctionnelle pragmatique.
Cette recherche vise à révéler les caractéristiques de le discours fonctionnelle pragmatique et le fondements théoriques adoptés au niveaux d'analyses lexicale, sémantique , syntaxique et pragmatique .

المقدمة :

ارتبط مفهوم اللغة عند كثير من الدارسين بالوظيفة التي وضعت من أجلها وهي التبليغ والتواصل ذلك أنه لا معنى للغة إذا لم يستطيع أصحابها أن يتواصلوا من خلالها ويعربوا بها عن أغراضهم.

وتتجلى هذه الوظيفة في مجموعة من المستويات اللغوية ، لأن كل عنصر في النظام اللغوي يؤدي وظيفة معينة في سياق محدد ويعمل على إثبات وجوده داخل هذا النظام.

وهذا ما استرعى انتباه مجموعة من اللسانيين فركزوا جهدهم في إبراز الوظائف المختلفة للعناصر اللسانية، فنشأت بذلك مدرسة لسانية خاصة تعنى بالبحث في الوظيفة اللسانية، وتكونت هذه الأخيرة من مجموعة من الباحثين نظر كل واحد منهم إلى الوظيفة في اللغة نظرة خاصة ، وبحث عنها في مستوى خاص من النظام اللغوي، فكان من حاول استخراجها من المستوى الصوتي وهناك من بحث عنها في المستوى التركيبي ، وآخر تجلت له في المستوى الدلالي.

غير أنه بتطور الدراسات اللسانية ظهر مستوى آخر من شأنه أن تدرس فيه الوظيفة التواصلية التبليغية ، ألا وهو المستوى التداولي، أي ما يؤديه تداول اللغة بين متكلم ومستمع في سياق اجتماعي ومادي وثقافي ، وبهذا برز إلى الوجود لسانيون جدد يتزعمهم الهولندي سيمون ديك (Simon Dik) أسسوا نموذجا وظيفيا جديدا يعرف "بالنحو الوظيفي" وهو في أصله امتداد للمدرسة الوظيفية السابقة غير أن هؤلاء اللسانيين الجدد أضافوا إلى أفكار سابقيهم أفكارا أخرى استلهموها من آخر ما توصلت إليه البحوث اللسانية فيما عرف بالتداولية ، هذا العلم اللغوي القائم على دراسة استعمال اللغة في إطار العلاقة بين المتكلم والمتلقي بكل ما يكتنفها من ملابسات ومقامات، حيث يدرس كل العلاقات بين اللغة وعمليات التواصل الإنساني المؤسسة على دراسة المقام

ضمنالشروط المناسبة لأداء الخطاب ، فهو يركز على دراسة الظواهر اللغوية وفق الحدث الكلامي أثناء العملية التواصلية.

وبالنظر إلى اللسانيات العربية، فإن أول من رسم معالم نظرية النحو الوظيفي هو الباحث المغربي أحمد المتوكل.

اتخذ المتوكل منذ 1985 نظرية النحو الوظيفي – وهي إحدى أهم النظريات النحوية المؤسسة تداوليا– إطارا نظريا درس ضمنه العربية في جوانبها المعجمية والتركيبية ،وجوانبها الدلالية والتداولية التي لم يعرها النحاة القدامى كبيراهتمام ما جعلهم ينزعون نحو الشكلية المعيارية التي لا تخرج عن القاعدة من أجل القاعدة، وخط بذلك معالم خطاب لساني وظيفي تداولي يبحث في العربية في أبعادها التداولية.

وعليه فإنه لا جرم أن يأتي هذا البحث الذي يروم رصد نظرية النحو الوظيفي في الساحة النقدية المغاربية مع أحد أبرز روادها (أحمد المتوكل) موسوما ب:

الخطاب التداولي من وجهة النقد المغاربي

أحمد المتوكل نموذجا.

أما ما حملنا على الخوض في هذا الموضوع فهو رغبتنا الجامحة في معرفة ما يحويه الدرس النحوي العربي الحديث في جعبته واستشراف آفاقه ، وبخاصة إزالة المخاوف التي تنبض بغموض عالمه واغترابه في أنفسنا، فالوقوف على عتبته على الأقل مرامنا ومسعانا ،يكفل التغلب على المعيقات القائلة بصعوبة هذا المجال حتى على ذوي التخصص أنفسهم ،ما يعني أن كتابة هذا الموضوع هي انتصار رغبة على رغبة راغبة عنه.

كما يعزى اختيارنا إلى حاجة الدرس النحوي العربي الحديث إلى دراسات تستأنف النظر فيه ،فتحدد معالمه الكبرى وتكشف الأسس التي ينهض عليها وتستجلي كيفية رصده لأمهات القضايا اللغوية سيما في ظل فقر

المكتبة العربية بأبحاث تنهض بهذه المهمة ،فثمة دراسات لا تصل إلى عدد أصابع اليد الواحدة تتناول هذا الدرس في هذا القطر أو ذاك أو هذا الاتجاه أو ذاك أو لدى باحث أو آخر ، وما يرد في بعض هذه الدراسات عبارة عن صورة مجملة لا تخول للقارئ الخروج بوصف كاف شاف لهذا الدرس النحوي.

ويمكن الإضافة إلى أسباب الاختيار إعطاء صورة واضحة عن نظرية النحو الوظيفي وذلك لما تتسم به من مكانة متميزة على خريطة النظريات النحوية من جهة ولما يحيطها من غربة فكرية نتيجة لسوء الفهم وصعوبة إدراك أبعادها النظرية والمنهجية.

وعليه فإنه لا جرم أن نتحرك ضمن أفق معرفي خاص بتقرير جملة من الإشكالات التي تحتم علينا سبرغور مداركها ضمن هذه الأطروحة والتي ستحدد معالم الطريق الذي مهدنا له سلفا ومنها:

ما هي الأسس النظرية والمبادئ المنهجية المنظمة لنظرية النحو الوظيفي؟

ماذا عن الجهاز الواصف لنظرية النحو الوظيفي؟

لقد بات معلوما أن نظرية النحو الوظيفي – خلافا للنحو العربي القديم والأنحاء التوليدية التحويليةالكلاسيكية – توسع الوظائف التي تحملها مكونات الجملةإلى ثلاثة أنواع:وظائف دلالية ووظائف تركيبية ووظائف تداولية.ففيم تتمثل هذه الوظائف؟ وما هي الخصائص التي رصدها لها المتوكل؟

ما هي أبرز الظواهر التداولية التي عالجها المتوكل في إطار نظرية النحو الوظيفي؟

رام المتوكل – كما أعلن في أكثر من موضع من مؤلفاته- بلوغ ثلاث غايات كبرى **أولها**:وضع نحووظيفي للغة العربية يرصد خصائصها المعجمية والتركيبية والدلالية ،والتداولية بتتبع ظواهر مرتبطة بالمقام ، أي بمختلف الظروف المقامية التي تنجر فيها الجمل،و**ثانيا**: إعادة قراءة الفكر اللغوي العربي القديم ووصله بالبحث اللساني الحديث في

منحاه الوظيفي على الخصوص ، **وثالثا:** إغناء نظرية النحو الوظيفي بمفاهيم وتحليلات يقتضيها وصف هذه الظاهرة أو تلك في اللغة العربية .فما مدى استجابة المشروع اللساني المتوكلي للأهداف التي رام تحقيقها؟تلكم هي الأسئلة التي تروم هذه الدراسة الإنصات إليها والإجابة عنها، وقد اقتضى منا ذلك اعتماد منهج قوامه الوصف والتحليل والاستقراء للنقاط المثارة في متن هذا البحث الذي ليس من همته أن يقدم نقدا تفصيليا لما كتبه المتوكل في إطار نظرية النحو الوظيفي ، فهو يقتصر في نظراته النقدية على ما يرصد الملامح لهذه نظرية التي تم توظيفها في الدرس النحوي العربي.

ولقد تأسس بنيان هذا البحث على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة .

تأتي المقدمة بمثابة توطئة للموضوع المزمع تناوله .

أما الفصل الأول فهو بعنوان: النحو الوظيفي :المبادئ المنهجية العامة وبنية النحو الخاصة، ونتطرق فيه إلى المبادئ النظرية التي تقوم عليها نظرية النحو الوظيفي وجهازها الواصف الذي تباين تنظيمه من مرحلة إلى أخرى.

ونبسط في الفصل الثاني الذي يتخذ من النحو الوظيفي: الوظائف الدلالية والتركيبية والتداولية عنوانا الوظائف في النحو الوظيفي بأنماطها الثلاثة الدلالية والتركيبية والتداولية، والخصائص التي رصدها لها المتوكل على غرار مواقعها في الجملة والحالات الإعرابية التي تسند إليها.

أما الفصل الثالث فهو بعنوان: النحو الوظيفي: نماذج من التحليلات التداولية،ونخصصه لتقديم عينات من التحليلات التداولية المقترحة في إطار النحو الوظيفي لظواهر عدها المتوكل مركزية كالتقديم و التأخير والاستلزام الحواري والعطف والإحالة.

وتأتي في الأخير الخاتمة لتعرض أهم النتائج المتوصل إليها.

وشأن كل بحث، استعان هذا البحث بمجموعة من المصادر والمراجع تقف في طليعتها دراسات المتوكل في إطار نظرية النحو الوظيفي ،ويضاف إلى ذلك بعض كتب النحو والبلاغة العربيين كالكتاب لسيبويه ودلائل الإعجاز للجرجاني والتي جيء بها في سياق التدليل على توافق أو تباين آراء المتوكل مع آراء النحاة والبلاغيين القدامى.

ولعل عدم توفر كل المراجع التي يتطلبها البحث يندرج ضمن الصعوبات التي حالت دون استيفاء كل جوانب الموضوع حقها ، وإننا لا نقول أن المراجع عزت في الساحة الفكرية إنما نقول بما وقع بين أيدينا منها،ناهيك عن الصعوبة الني كبدناها في فهم مبادئ وقضايا نظرية النحو الوظيفي.

وإننا لنرى أن هذه الدراسة قد أتاها النقص من بين أيديها ومن خلفها فحسبنا أن نقول ما رآه المقري ورأيناه بأنه " لو غير هذا في كتابنا لكان أحسن ولو زيد كذا يستحسن ولو قدم لكان أفضل و لو ترك لكان أجمل."

ولا يسعنا في ختام هذه المقدمة إلا أن نزجي بموفور تقديرنا وشكرنا إلى الأستاذ المشرف بن يشو الجيلالي.

وإننا لنكرر أن هذه الدراسة يعتريها القصور والنقص فحسبنا أننا نرى أنفسنا نبتدئ بحثا.

مدخـل:

الدرس اللساني التداولي االمعاصر

– مفاهيم أساسية –

1- الانعطاف في مسار البحث اللساني في الثلث الأخير من القرن العشرين:

(تحول الاتجاه اللساني من البنيوية إلى التداولية)

قاد التدخل والتكامل بين الحقول المعرفية (علم النفس وعلم الاجتماع وعلوم الاتصال والعلوم المعرفية والفلسفية والمنطق والسيميائيات واللسانيات) إلى إنقسام الدرس اللساني خلال النصف الثاني من القرن العشرين إلىإتجاهين لسانيين متنافسين : الإتجاه الشكلي الصوري بزعامة البنيوية (Structuralisme) والاتجاه الوظيفي بزعامة التداولية (Pragmatique) ، وقد ظهر هذا المنحى متأخرا عن الأول بعض الشيء، وقد كانت التداولية من أسباب تعميق هوة الخلاف بين هذين التوجهين ، فقد أدكتجذوة الخلاف ومعركة التنافس بين التيارين بلإن الكفة قد رجحت لصالح الثاني منهما ، أي الاتجاه الوظيفي بدعم وتأييد من التداولية بما بثته من مفاهيم ورؤى اشتد بها عضد التيار الوظيفي.[1]

إن اللسانيات البنيوية عكفت على دراسة اللغة في مستواها البنيوي الصوري المجرد وراحت تقصي من اعتباراتها الانجاز اللغوي المتجسد في الكلام (Parole)، وقد كان الفريق الذي اتخذ على عاتقه البحث في ذلك فلاسفة المدرسة التحليلية كغوتلوب فريجه (GotlibFrege) وبتراند راسل (B.Russel) ولودفيج قتجنشتاين (L.Vittgnestein) وردولف كارناب (Rudulf Carnap) وأوستين (Austin) وسيرل (Searl) ومن حذاحذوهممن اللسانيين.

(1) ينظر : الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر، مسعود صحراوي ، مجلة الآداب واللغات ،العدد الخامس،جوان 2006، ص 29.

لقد أسهمت الفلسفة التحليلية [1]وتحديدا مع لودفيجفتجنشتاين في إثراء الدرس اللساني الحديث ذلك أن القضايا الفلسفية لم يعد تحليلها وإدراكها ممكنا إلاباعتبارها قضايا لغوية ، كما أن تعرف الناس على العالم ومحاولة امتلاكه يظل دائما متأثرا بكل أشكال التعبير اللغوي [2]، ومن هذه الزاوية أصبح الحديث عن تجربة حسية خالصة دون تأثرها بالتفكير اللغوي ضربا من المستحيل كما أنإمكانية الحديث عن معنى مباشر وشفاف لم تعد قائمة ، فاللغة دائما حمالة لأوجه وقيم إيحائية مضافة .

وفي هذا السياق الذي يعرف تشابكابين الإدراك الحسي واللغة شقت الفلسفة التحليلية طريقها ، وقد تأثرت اللسانيات بها وبنظرية فيد فتجنشتاين عن الألعاب اللغوية ، فكان الجديد الطارئ على الدراسة اللغوية هو أن البحث في اللغة تجاوز مرحلة ما بعد دوسوسير (De Saussure) وشهدت مسيرته انقلابا مفاهيميا ومنهجيا هاما، وانبعث الطرح الفلسفي للقضايا اللغوية في صلب هذا العلم، فاستوعبت مسائله علاقة اللغة بالإنسان

---

(1) الفلسفة التحليلية نسق فلسفي حديث ينطلق من مسلمة أن فهم الإنسان لذاته وعالمه يرتكز في المقام الأول على اللغة فهي التي تعبر عن هذا الفهم.

من أبرز التيارات الفكرية التي أطرت مدرسة الفلسفة التحليلية:

أ- تيار الظاهرتية اللغوية(Phénoménologie du langage)بزعامة هوسرل(Husserl)وهو التيار الذي انكب يبحث في بداية الحدث اللساني في أعماق الوجدان ،أي في مرحلة ذهنية ماقبل وجودية.

=ب-تيار الوضعانية المنطقية(Positivisme logique) يعتبر اللغة أداة رمزية تشير إلى الوقائع الموجودة في العلم الخارجي ولا يزيد عمل الغة بدلك على أن يكون تصويرا لهده الوقائع.

ج-تيار فلسفة اللغة العادية بزعامة لودفيج فتجنشتاين الذي انكب على دراسة طبيعة اللغة بمعناها ورفض خضوع اللغة لقواعد الاستدل المنطقي وظل يرى أنالكلمة الواحدة تتعدد معانيها بتعدد استخداماتها في الحياةاليومية،ولدا دعا إلى مراعاة الجانب الاستعمالي في اللغة.ينظر التداولية عند العلماء العربدراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلاميةفي التراث اللساني العربي،،دار الطليعة للطباعة والنشر،بيروت،دط،2005،ص

(2) ينظر: الفلسفة واللغة نقد المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة، الزواوي بغورة، دار الطلبعة للطباعة والنشر، بيروت ، ط1،2005، ص 202.

فأصبحت تعنى باللغة في ذاتها وباللغة من حيث هي وليدة الفكر وبالفكر من حيث هو مفرز اللغة[1]، ولم يعد الدارسون مقيدين معرفيا ومنهجيا بالأطر المفاهيمية الضيقة أيام كان الزمن زمن الولاء لشعار "دراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها"، وانفتحوا على الأنساق المعرفية العامة كالفلسفة والمنطق وعلم النفس والرياضيات، وأصبحت مؤلفات أقطاب اللسانيات طافحة بالأبحاث المنطقية والفلسفية ومصطلحاتها ومفاهيمها متخذة منها أحيانا نقطة ارتكاز تطل منها على الظاهرة اللغوية في مختلف تجلياتها.

وفي هذا المسار التراجعي وجدت اللسانيات نفسها في آخر مرحلة من مراحل تطورها "وجها لوجه أمام قضايا شمولية تطرح فيها اللغة في حد ذاتها وتطرح فيها اللغة من حيث هي وليدة الفكر ثم تطرح فيها قضية الفكر من حيث هو مولد للظاهرة اللغوية".[2]

وذلك يعنى أن اللسانيات المعاصرة قد تجاوزت مرحلة الانكفاء على الكينونة اللغوية بمعناها الصوري المجرد وبمعناها التوليدي التحويلي الذهني المجرد إلىآفاق جديدة، حيث تلتقي المعرفة اللغوية بمعارف إنسانية أخرى، وحيث تلقىالأضواء على محاور أساسية (الكلام، مقاصد المتكلمين وأغراضهم ،ملابسات الخطاب، حال المخاطبين) شكلت مرتكزات حيوية للدراسة اللسانية المعاصرة.

وعليه فإن العلم الذي اتخذ اللغة موضوعا له أي اللسانيات (البنيوية على وجه الخصوص) لم يستوعب جل المسائل المتعلقة باللغة، ومن هنا تخلى عن جزء هام من مهامه بذلك التضييق المفاهيمي الذي اتخذته شعارا لها اللسانيات غير التداولية وهي تراهن على أن موضوع اللغة الواحد والوحيد هو اللغة في ذاتها من أجل ذاتها.

---

(1) عبدا لسلام المسدي : التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس،ط1986،2، ص17-18

(2) المرجع نفسه ، ص 20.

تحولت اللسانياتإذن مع البنيويين وسيما المدارس الصورية المتشددة إلى علم صوري مغلق يدرس اللغة باعتبارها نظاما معزولا عن الواقع الذي أنتج فيه ، ويكتفي بالمدونة اللغوية المعدة سلفا، ويجعل العناصر الفاعلة في الكلام من مثل ظروف الخطاب وملابساته وحال المتخاطبين عناصر خارجة عن اللغة [1]وراحت من ثمة تنتهج منهجا مميتا للتواصلية بإقصائهالأحوال التخاطب أو الطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها الخطاب ومن ذلك إبعادها للدلالة التي هي جوهر اللغة ومناط العملية التواصلية ، ولم تسد هذه الثغرةإلا في بعض التوجهاتاللسانية ثم سدت كليا بعد ظهور التداولية والتيارات الوظيفية المنبثقة عنها أوالمتأثرة بها.

2- اللسانيات الوظيفية التداولية:

تنطلق اللسانيات الوظيفية التداولية[2] من رؤية متميزة للظاهرة اللغوية جعلتها تشكل قطبا مستقلا قائما بذاته إذ تدرس ظواهر اللغة بوصفها كلاما "مستعملا" من قبل "شخص معين" موجه إلى مخاطب معين "لأداء غرض معين" وبذلك خالفت منهجيا النظريتين اللسانيتين المتقدمتين عليها (البنيوية والتوليدية التحويلية) فهذا النمط

(1) ينظر: المنحنى الوظيفي في تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور سورة البقرة نموذجا، شارف الطاهر، مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر ،2005-2006،ص13.

(2) التداولية ترجمة ل (Pragmatics) باللغة الانجليزية ، بمعنى المذهب اللغوي التواصلي الجديد الذي يفسر كثيرا من الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال، ويدمج هذا المذهب مشارب معرفية متعددة في دراسة ظاهرة التواصل اللغوي وتفسيره وعليه فالتداولية ليست علما لغويا محضا، فهي تمثل حلقة وصل هامة بين حقول معرفية عديدة منها الفلسفة التحليلية ممثلة في فلسفة اللغة العادية ، ومنها علم النفس المعرفي وعلم الاتصال واللسانيات. والتداولية ترجمة أيضا ل(Pragmatique) باللغة الفرنسية وليست ترجمة لمصطلح (Le pragmatisme) الفرنسي لأن هذا الأخير يعنى الفلسفة النفعية الذرائعية:ينظر : التداولية اليوم :علم جديد في التواصل آن روبول وجاك موشلار،تر: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني،مراجعة : لطيف زيتوني ،دار الطبعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1،2003،ص28.

الإجرائي يستعبد من أفقه التنظيري ولممارستيكل مرجعية معرفية تتبنى الثنائية السوسيرية المشهورة لسان/كلام، فالتداولية لا تؤمن بهذه الثنائية القائمة على الفصل المفتعل بين جزئي الكينونة الواحدة، بل تهتم إلى جانب اهتمامها بالنظام بالكلام وما يتبعه من ملابسات خطابية في أثناء استعمالاته المختلفة[1] وبذلك تميزت عن غيرها من النظريات .

إن النظريات اللسانية المنفعلة بالفلسفة التحليلية والتي يمكن تصنيفها تحت عنوان اللسانيات الوظيفية التداولية أي اللسانيات التي تعتبر أن الوظيفة التواصلية هي الوظيفة الأساسية للغة، وأنها تعكس إلى حد بعيد الخصائص البنيوية للتراكيب اللغوية (صوتية،صرفية،تركيبية) في الجملة ، وتفرد مستوى خاصا للوظائف التداولية باعتبارها خصائص تسهم في تحديد البنية التركيبية الصرفية للجملة هي:

2-1- نظرية البراغمانتاكس:

تعتبر نظرية البراغمانتاكس نموذجا من أهم النماذج المقترحة في إطار النظرية التوليدية التحويلية التي صيغت على أساس مبدأ إسهام الجوانب التداولية في تحديد البنية التركيبية الصرفية لجمل اللغات الطبيعية (مبدأ عدم استغلال التركيب بالنظر إلى الدلالة والتداول).

تندرج نظرية براغمانتاكس في إطار النموذج التوليدي التحويلي المعروف باسم الدلالة التوليدية التي يقوم جهازها الواصف على مبدأينأساسين: عدم استقلال التركيب عن الدلالة ، واعتبار البنية الدلالية مصدر اشتقاق، بحيث يمثل للخصائص المنطقية والتركيبية في بنية تحتية واحدة هي البنية المنطقية الدلالية التي تتضمن محمولا فعليا أو اسميا

(1) ينظر: البراغماتية وعلم التراكيب بالاستناد إلى أمثلة عربية، ضمن أشغال الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات،عثمان بن طالب ، المطبعة العصرية، تونس،دط ،1986،ص125.

أو وصفيا يربط بين عدد من الموضوعات ،حيث تعد المحمولات وحدات معجمية مركبة تجمع بين دلالة مدمجة ودلالة مدمجة كما يتضح في شكلي الجملة الآتية:

قتل الخاطف الرهينة.

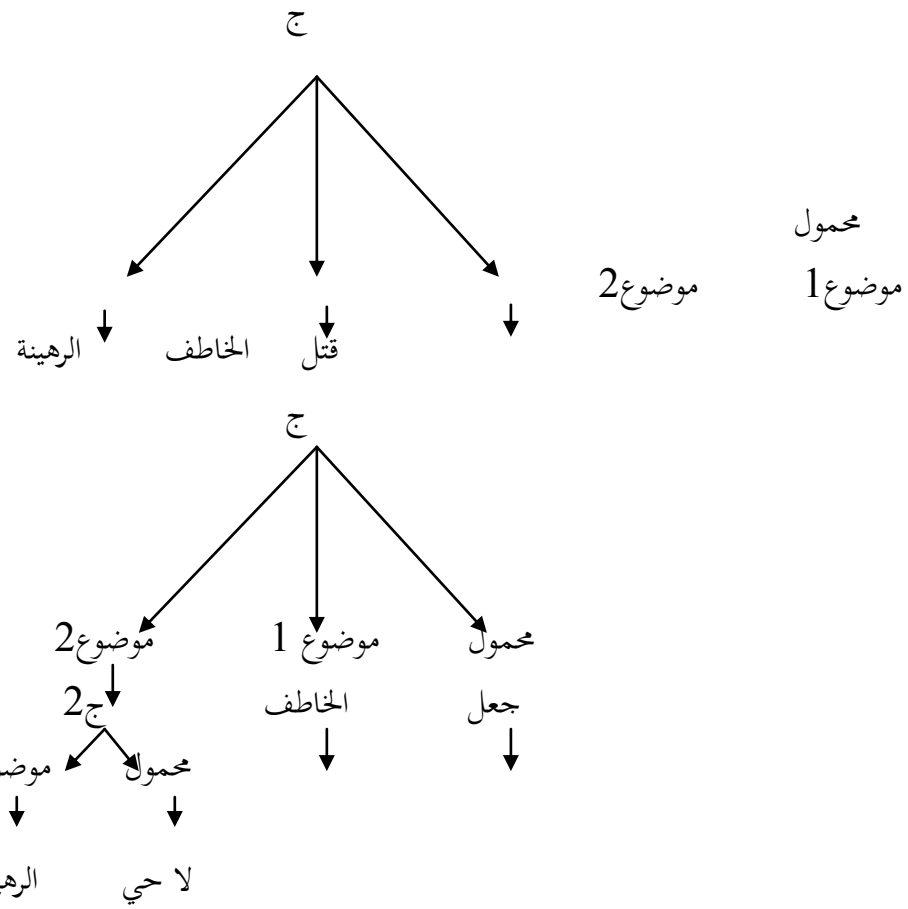

وبواسطة قاعدة الإدماج المعجمي يعوض المحمول المركب بالمفردة الملائمة ، وتعد البنية خرج الإدماج المعجمي دخلا للقواعد التحويلية كقاعدة تكوين الفاعل التي يستلزمها ترتيب المكونات سيما في اللغات ذات البنيات الترتبية المتقدم فيها موقع الفاعل على الفعل.

ثم بعد ذلك تنتقل البنية التحتية إلى بنية مسطحة تؤول صوتيا عن طريق القواعد الصوتية الفونولوجية.

ويمكن تلخيص بنية النحو في نظرية الدلالة التوليدية بالترسيمة الآتية:[1]

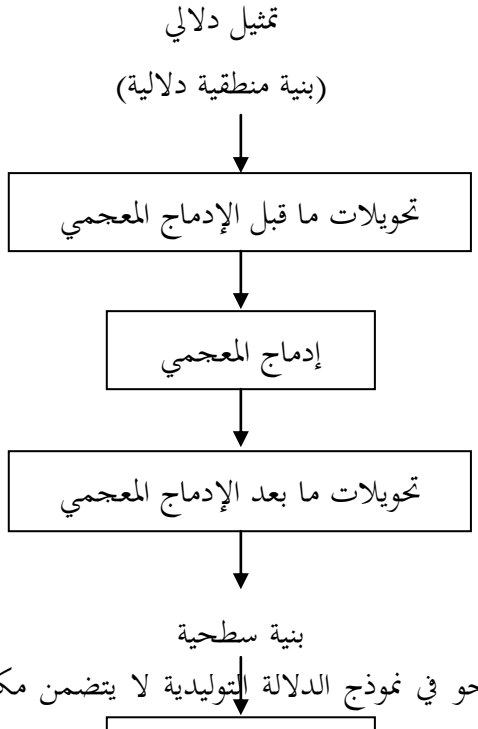

يلاحظ من هذا الشكل أن النحو في نموذج الدلالة التوليدية لا يتضمن مكونا دلاليا بخلاف النماذج التوليدية ذات

الطابع التأويلي[2] ذلك أن الخصائص الدا ة المنطقية مصدرالاشتقاق.

وقد عدت هذه البنية المستوى الملائم للتمثيل للخصائص التداولية،فأغنيت منذ أوائل السبعينيات بمفاهيم تداولية مقترضة من فلسفة اللغة العادية كمفهوم الفعل اللغوي ومفهوم الاقتضاء ومفهوم البؤرة.[3]

وتكون بناءا على هذا الاقتراح البنية العميقة للجملة(سافرت هند)، على سبيل المثال،على الشكل الأتي:

(1) أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية : مدخل نظري ،دار الكتاب الجديدة المتحدة ،بيروت ،ط2،2010،ص104.

(2)ينظر: اللسانيات النشأة والتطور، أحمد مومن ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ط2،2005،ص213-234.وينظر أيضا : محاضرات في المدارس اللسانية ، شفيقة العلوي ،أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع،بيروت ،ط1،2004،ص83.

(3) ينظر: اللسانيات الوظيفية : مدخل نظري،أحمد المتوكل ،ص105 .

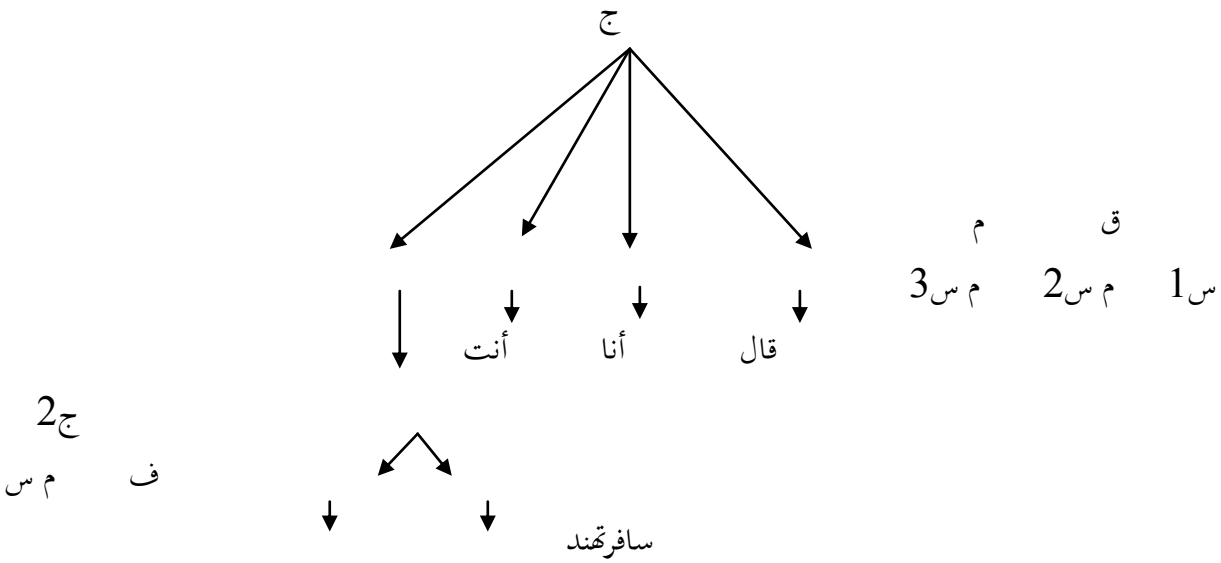

وتنقل البنية العميقة إلى بنية سطحية عن طريق تطبيق قواعد تحويلية معينة.

واقترح كوردن (Gordon) ولاكوف (G.Lokoff) أن يمثل في مستوى البنية العميقة للقوة الإنجازية الحرفية. أما القوة الإنجازية المستلتزمة فتنتج عن تطبيق نوع من القواعد التأويلية التي تتخذ من البنية المنطقية دخلا لها ، ويطلق كوردن ولاكوف على هذا الضرب من القواعد مسلمات الحوار.[1]

ومن القضايا التي تناولها كوردن ولاكوف في إطار التحليل الذي يقترحانه استلزام جملة ما للقوة الإنجازية الالتماس بالسؤال عن أحد شروط صدق المخاطب ، وقد توصلا في هذا الصدد إلى التعميمين الآتيين:[2]

1- قال (أ ، ب (أراد ، ك)) ⟵ * التمس (أ ، ت)

2- أ - سأل (أ ، ب (أراد ، ك)) ⟵ * التمس (أ ، ت)

ب- سأل (أ ، ب (استطاع ، ب ك)) ⟵ * التمس (أ ، ت)

حيث يقرأ التعميمانكالآتي:

(1) ينظر: الفصل الثالث من هدا البحث ،ص

(2) أحمد المتوكل:اللسانيات الوظيفية :مدخل نظري ، ص 107-108.

1- إذا قال المتكلم للمخاطب أنه يريدك حيث (ك، قضية ما)، فانه يمكن أن يستلزم بذلك أنه يلتمس من المخاطب أن يفعل ك.

2- أ- إذاسأل المتكلم المخاطب هل يريد أن يفعل ك فإنه يمكن أن يستلزم بذلك أنه يلتمس من المخاطب أن يفعل ك.

2-ب- إذا سأل المتكلم المخاطب هل يستطيع أن يفعل ك، فإنه يمكن أن يستلزم بذلك أنه يلتمس من المخاطب أن يفعل ك.

وللتمثيل لذلك نورد الجمل الآتية:

1- أريد أن تصاحبيني إلى السينما.

2- أ- هل تريد أن تصاحبني إلى السينما.

ب- هل تستطيع أن تصاحبني إلى السينما.

بمقتضى التعميمين (1)، و(2 أ – ب) تستلزم الجمل السابقة معنى الجملة:

أطلب منك أن تصاحبني إلى السينما.

وبناءا على تحليل كوردن ولاكوف ترصد الحمولة الدلالية للجملة (2 أ) ،على سبيل المثال، بالشكل الآتي:

البنية المنطقية لهذه الجملة هي البنية الممثل لها شجريا كالآتي:

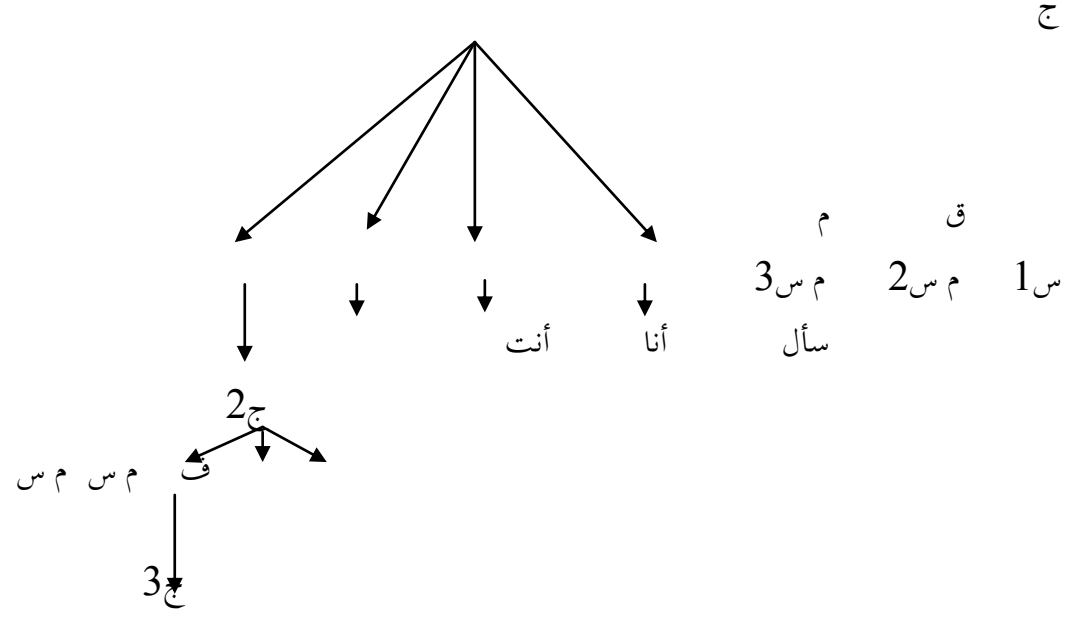

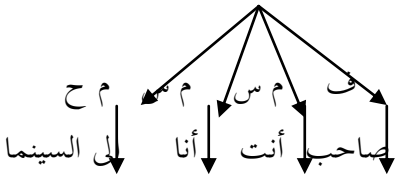

وتعد هذه البنية دخلا للتعميم (2أ) فتؤول بمقتضى ذلك على أساس أنها تستلزم البنية التي يمكن أن يمثل لها كالآتي:

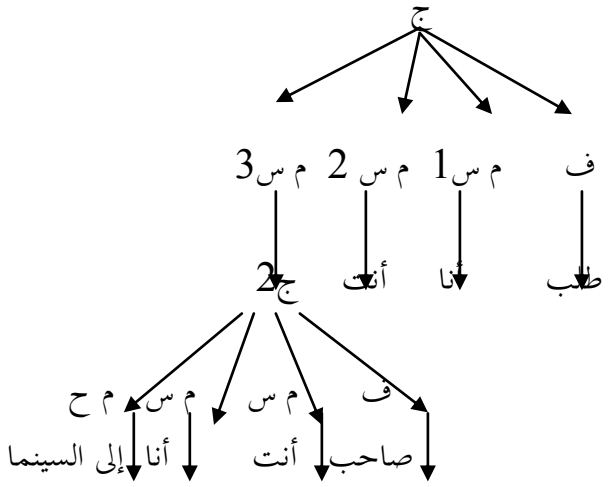

2-2-نظرية التركيبات الوظيفية:

يعرف كونو (Kuno) اللسانيات الوظيفية بأنها "مقاربة لتحليل البنية اللغوية تعطي الأهمية للوظيفة التواصلية لعناصر هذه البنية بالإضافةإلى علاقاتها البنيوية "[1] ويحدد نظرية التركيبات الوظيفية داخلإطارهابأنها "أحد حقول اللسانيات الوظيفية حيث تحلل البنيات التركيبية على أساس وظائفها التواصلية"[2]

(1) المرجع نفسه ، ص113.

(2)المرجع نفسه، ص113.

ولا يربط كونو التركيبات الوظيفية بنحو معين من أنحاء نماذج النظرية التوليدية التحويلية إذ يمكن أن تنطبق على كل نماذجه (النظرية المعيار،النظرية المعيار الموسعة، النظرية المعيار الموسعة المراجعة،النحو العلاقي ،نحو الأحوال...) لذا يجب في رأيهأن يخصص أو يفرد مستوى أو مستويات للقيود الوظيفية الضابطة لسلامة الجملة أو السلاسل الجملية بإضافة مكون خطابي إلى جانب المكون التركيبي ترصد فيه القيود المرتبطة بوظيفة التواصل كالمفاهيم التداوليةالآتية:

1- المعلومة القديمة:

يحمل عنصر ما من عناصر الجملة المعلومة القديمة إذا كان واردا في السياق السابق.

2- المعلومة الجديدة:

يحمل عنصر ما من عناصر الجملة المعلومة الجديدة إذا لم يكن واردا في السياق السابق.

المحور:

يشكل محورا العنصر محط الحديث في الجملة.

البؤرة:

يشكل بؤرة في جملة ما العنصر الحامل للمعلومة الأجد.

وقد استدل كونو عل ورود هذه المفاهيم الوظيفية في تحليل الظواهر التركيبية بعدة أمثلة نورد منها:

المتحدث أ: هل أقمت بالفندق في باريس ؟

المتحدث ب: نعم أقمت بالفندق لأن صديقي كان خارج المدينة.

Speaker A :Did you stay in a hotel in Paris

Speaker B : yes, I stayted in a hotel ϕ (because my freind was out of town).

ففي سياق هذا التخاطب يمكن حذف المكون باريس (in Paris) في الجملة (ب) لأنه حسب كونو يحمل معلومة قديمة في حين لا يمكن حذف هذا المكون في السياق التخاطبي الآتي :

المتحدث أ: هل اشتريت هذا العطر من باريس؟

المتحدث ب: نعم اشتريته ϕ.

Speaker A : Did by this perfum in Paris

Speaker B : yes, I bought itϕ .

فالجملة (ب) حسب كونو لاحنة لأن الحذف مس معلومة جديدة تتطلبها بؤرة الجملة.[1]

نستخلص من هذين العرضين الموجزين لنظرية البراغمانتاكس والتركيبات الوظيفية أنهما يلتقيان في جملة من الخصائص أبرزها:

1- يشكل النموذجين محاولة لإدماج مكون تداولي في أحد الأنحاء المقترحة في إطار النظرية التوليدية التحويلية.

2- يحتل المكون التداولي المقترحإدماجه موقعا في النحو يجعل من قواعده وقيوده قواعد وقيود ذات صلة مباشرة بالقواعد والقيود التي يتضمنها المكون الذي يضطلع برصد الخصائص التركيبية.

3- ينتمي كلا منهما إلىالأنحاء ذات الطابع التحويلي التي تستخدم في وصفها قواعد تحويلية تربط بين بنية عميقة وبنية سطحية.[1]

---

(1)المرجع نفسه ، ص115.

2-3- نظرية التركيب الوظيفي: [2]

يقصد بالتركيب الوظيفي النحو الذي اقترحه في نهاية السبعينيات كل من فان فالين (Van Valin) و فولي (Voley) والذي يطلق عليه هذان اللغويات أحيانا نحو الأدوار والإحالة(Role and Rference Prammar).

تنتج الجملة في هذه النظرية عبر بنيات ثلاث: بنية دلالية (أدوار دلالية) وبنية تداولية (أوإحالية) وبنية صرفية تركيبية ، وتضطلع برصد هذه البنيات الثلاثة أنساق من القواعد هي: القواعد الدلالية والقواعد التداولية والقواعد الصرفية التركيبية.

وانطلاقا من المبدأ المنهجي الوظيفي العام القاضي بارتباط بنية اللغة بوظيفتها ارتباطا يجعل البنية تابعة للوظيفة، تعد البنية الصرفية التركيبية في هذا النحو ناتجة عن التفاعل بين أنساق القواعد الثلاثة السالفة الذكر، أيأن البنية اللغوية هي انعكاس للوظيفة التواصلية وهذا بخلاف نماذج الأنحاء التوليدية التحويلية التي تجعل المكون التركيبي مستقلا عن المكونين الآخرين (المكون الدلالي والمكون التداولي) لإنتاج البنية الصرفية التركيبية.

2-3-1- البنية الدلالية:

تقوم البنية الدلالية للجملة في نظرية التركيب الوظيفي على مفهومين أساسين: مفهوم الأدوار الدلالية (أو المحورية) ومفهوم انقسام المحمول إلى مجموعة من المحمولات الأولى.

---

(1)المرجع نفسه ، ص116.

(2) المرجع نفسه ، ص 126-136..

يختزل فان فالين وفولي الأدوار الدلالية لموضوعات المحمول في دورين دلالين أساسين هما: دور العامل ودور المتحمل ، ويعرفان هذين الدورين الدلاليين كالآتي:

يحمل دور العامل الموضوع الدال على المشارك الذي ينجز الواقعة التي يدل عليها المحمول أو يتسبب في إنجازها أو يراقبها.

ويحمل دور المحتمل الموضوع الدال على المشارك الذي لا ينجز ولا يراقب أية واقعة بل يتحمل أو يتأثر بإنجازها.

ففي الجملة الموالية –على سبيل المثال– يحمل المكون (الطفل) الدور الدلالي "العامل" لكونه دالا على المشارك المنجز للواقعة، في حين أن المكون (الكتاب) يحمل الدور الدلالي "المتحمل" لكونه يدل على المتأثر بالواقعة المنجزة.

مزق الطفل الكتاب.

ويتضح اختلاف مصطلحي "العامل" و "المتحمل" الدلاليين عن مصطلحي الفاعل والمفعول التركيبيين حين يتعلق الأمر بالمحمولات الأحاديةأي المحمولات ذات الموضوع الواحد التي يحمل موضوعها اما دور العامل أو دور المتحمل ، حيث يكون في الحالتين فاعل مثلما توضح الجمل الآتية:

انطلق المتسابق.

سافرت هند.

رجع الجنود.

مرض خالد.

انفتح الباب.

يلاحظ أن المكونات "المتسابق، هند، الجنود " في الزمرة الأولى من الجمل تحمل وظيفة العامل دلاليا، وتحمل المكونات "خالد،زينب،الباب" في الزمرة الثانية وظيفة المتحمل دلاليا غير أن هذه المكونات جميعها تحمل وظيفة الفاعل تركيبيا.

وفيما يتعلق بانقسام مدلول المحمول إلى محمولات أساسية أولى يميز على سبيل المثال بين مفهوم دلالة "المحمول الحركي" و "غير الحركي" ومخصص أو رابط، مثال ذلك المحمولين:

1- مات: الذي يمكن أن تصاغ بنيته الدلالية كالأتي:

(أصبح لا حي (س)).

2- قتل: الذي تصاغ بنيته الدلالية باعتباره فعلا كالآتي:

[س يفعل شيئا]جعل [أصبح لا حي (ص)]

حيث: جعل يعد رابطا حمليا يربط بين جملتين اثنتين : الجملة الدالة على الحدث المعلل والجملة الدالة على الحدث المعلل.

كما أن المكونات لا تأخذ جميعها الأهمية نفسها في البنية الدلالية ، لذا تميز نظرية التركيب الوظيفي بين ثلاثة أحياز أساسية:

النواة والصلب والهامش.

يشكل نواة الجملة محمولها سواء أكان المحمول محمولا بسيطا أم محمولا مركبا ويشكل صلب الجملة العناصر التي تنتمي إلى محلاتية المحمول ، أي العناصر التي تعد موضوعات للمحمول (مكونات التي تشارك في انجاز الواقعة أو الحدث).

أما هامش الجملة فيتضمن العناصر الدالة على ظروف الحدث الزمانية المكانية والعناصر الدالة على المشاركين الثانويين في الحدث كالمشارك المستفيد مثلا.

وبناءا على هذا الطرح تكون البنية الدلالية للجملة:

قابل خالد عمرأمس في المقهى.

البنية الممثل لها بالترسيمة الآتية:[1]

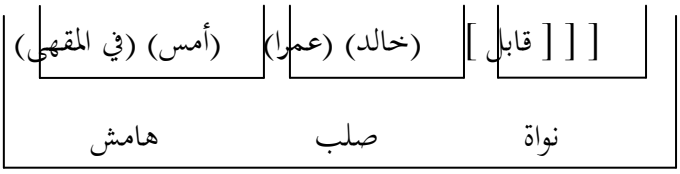

جملة

أما ما يسمى المخصصات فهي عبارة عن نوع من الروابط تتحكم في عنصر أو سلسلة من العناصر تشكل حيزها شأنها في ذلك شأن الأدوات النافية والأسوار.

وتنقسم هذه العناصر بالنظر إلى قطاع الجملة الداخل في حيزها إلى "مخصصات النواة" و "مخصصات الصلب" و "مخصصات الجملة" ككل فمخصص الجهة يرتبط بحيز النواة، حيث يرتبط بمحمولها دون غيره ، وأما مخصص الصيغة فيرتبط بحيز الصلب أو هو مخصص صلبي ، وأما مخصص الزمن فيرتبط بالصلب والهامش ، أي أنه مخصص صلبي وهامشي ، يأخذ حيزا له المحمول وموضوعاته ، ويرتبط مخصص القوة الإنجازية بالجملة، حيث يأخذ حيزا له الجملة برمتها.

وعليه تكون البنية العامة للجملة كالآتي:[1]

(1)المرجع نفسه ، ص130.

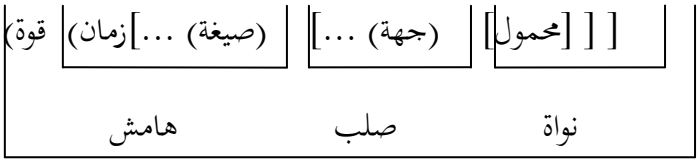

جملة

2-3-2-البنية التداولية:

يقصد بالبنية التداولية في اقتراحات فان فالين وفولي البنية المنظمة على أساسالأدوار الخطابية التي تحملها مكونات الجملة.

يتحكم في تنظيم هذه البنية نوعان من المعلومات (قديمة/جديدة)، تحملها المكونات بالنظر إلى حمولة الجملة الإخبارية ، وبالإضافةإلى ذلك يبرز حسب فان فالين وفولي في الجملة مكون رئيسي يشكل مركز الاهتمام، تبنى عليه بقية مكونات الجملة ،يطلق عليه مصطلح القيمة التداولية أو مصطلح العماد.

وينبه فان فالين وفولي إلىأن ثمة فرقا بين العماد والمحور على ما بينهما من خصائص مشتركة، إذ العماد عنصر داخلي من عناصر الجملة ذاتها في حين أن المحور عنصر خارجي يتموقع خارج الجملة ويفصله عنها وقف أو فاصلة كما يتضح من المقارنة بين أزواج الجمل الآتية:

1 - عادت هند إلى أرض الوطن.

الشنفرى شاعر.

2- هند، هل أنهت دراستها بالخارج؟

الشنفرى ،خلده شعره.

---

(1) المرجع نفسه ، ص 113..

2-3-3- البنية التركيبية الصرفية:

تعد البنية التركيبية الصرفية في هذه النظرية نتاح تفاعل خصائص البنيتين الدلالية والتداولية ، ويتجسد ذلك أساسا في ترتيب المكونات وفي الوسم الإعرابي ،حيث تتموقع المكونات ذات الحمولة الإخبارية المعطاة في حيز المواقع الأولى من الجملة في حين تتموقع المكونات ذات الحمولة الإخبارية الجديدة في حيز المواقع الأخيرة ، يتضح ذلك مثلا في تقديم المفعول على الفاعل في اللغة العربية، أو بعبارة أخرى توسط المفعول بين الفعل والفاعل كما في مثل قولنا:

ألف المقدمة ابن خلدون.

فالمفعول هنا يتقدم على الفاعل وفقا للشرطين التداوليينالآتيين:[1]

1- حين يكون حاملا للمعلومة المعطاة المتقاسمة معرفتها بين المتكلم والمخاطب.

2- حين يكون دالا على محط الحديث في الجملة.

فالمكون المقدمة في الجملة السابقة باعتبارها جوابا عن السؤال:

من ألف المقدمة؟

حامل للمعلومة التي يتقاسم معرفتها كل من المتكلم والمخاطب ودال على الشخص الذي يشكل محط الحديث، ولهذا السبب قدم هذا المكون على المكون الفاعل على أن حقه التأخر بالنظر إلى وظيفته التركيبية[2]

(1) المرجع نفسه ، ص 133..

(2) المرجع نفسه ، ص 132..

و يأخد المكون العماد في الجملة الموقع الأكثر بروزا فيها ،لأهميته التداولية فيأخذ موقعا متقدما على موقع الفعل أو موقعا مواليا حسب طبيعة البنية الرتبية للغات الطبيعية كما تبينه أزواج الجمل الموالية في اللغة العربية واللغة الانجليزيةواللغة الفرنسية على التوالي:

ملأت هند الإناء.

ملئ الإناء.

.The boy hit the ball

The ball was by the boy.

Le garçon on a cassé le vas.

Le vase à été cassé par le garçon.

أما مفهوم الوسم الإعرابي فيشمل عند فان فالين وفولي جميع الوسائل التي تستخدمها اللغات للتأشير للوظائف التي تحملها الموضوعات الاسمية الواردة في الجملة كالحركات الإعرابية والرتبة .وهما بوجه عام يلاحظان أن مجموعة من اللغات الطبيعية يميز فيها بين المكونات الصلبية والمكونات الهامشية إعرابيا، حيث تحمل الأولىإعراب غير موسوم في حين يكونإعرابالأخرى موسوما بإضافة حروف إعرابية مناسبة، وفيما يخص المكونات الصليبية نفسها ، تلجأ بعض اللغات للتأشيرلوظائف هذه المكونات برتبها مع مطابقة الفعل لإحداها كالانجليزية التي تقدم العماد على الفعل مع تأخير المفعول المؤشر له بواسطة علامة مطابقة (من حيث العدد و الجنس والشخص).[1]

(1) المرجع نفسه ، ص 135..

ومن المسائل التي تناولها صاحبا النظرية (فان فالين وفولي) مسألة الربط بين الجمل والتي خصصا لها حيزا معتبرا في كتابهما "التركيب الوظيفي والنحو الكلي" ملخصهأن هناك ثلاث علاقات للربط بين الجمل هي:[1]

1- علاقة إدماج وتبعية: وتتحقق في الجمل المركبة المتكونة من جملتين مدمجة ثانيهما في أولاهما مثال ذلك الجملتين:

هاتفتني الطالبة التي أعرتني كتابها.

يتمني الشاعر أن تعود أيام الشباب.

2- علاقة تبعية دون إدماج : وتتحقق في الجمل المركبة التي تتكون من جملتين معطوف بينهما مثل:

هل غادر السائح الفندق وهل كان سعيد بإقامته فيه؟

الزمخشري مفسر والجرجاني بلاغي.

3- علاقة استقلال وعدم إدماج:وتتحقق في الجمل التي تكون فيها الجملة الثانية تابعة للجملة الأولى دون أن تقوم بين الجملتين علاقة إدماج مثل:

قال "العربي بن مهيدي": ارموا بالثورة إلى الشارع يحتضنها الشعب.

قال الراوي : عاد العجوز (يوشيدا) شابا في العشرين من العمر.

فالجملة: (عاد العجوز يوشيدا شابا في العشرين من العمر) سابقة للجملة (قال الراوي) من حيث أنها تشكل موضوعا ثانيا للمحمول (قال) إلاأنها لا تربطها بها أي أداة إدماج.

(1) المرجع نفسه ، ص 135-136..

2-4- نظرية النحو الوظيفي:

ترجع أصول نظرية النحو الوظيفييإلى البلدان المنخفضة وبالذات إلى مدينة أمستردام الهولندية مع مؤسسها الأول سيمون ديك[1] من خلال أبحاثه التي رسم بهاالإطار النظري والمنهجي العام للنظرية لأتباعه السائرين على نهجه الذين أجروا دراسات لغوية متعددة تجاوزت عقدين من الزمن مست مجال الدلالة والتداول والمعجم والتركيب في لغات مختلفة تنتمي إلى فضائل متباينة نمطيا كاللغة الهولندية والانجليزية والفرنسية والاسبانية والهونقارية[2]،تمكنت من خلالها أن تؤسس لنفسها مكانة علمية متميزة بين النظريات اللسانية المعاصرة ، وتلقى من الصدى والتجاوب الشيء الكثير، مما حدا بأصحاب بعض النظريات اللسانية الأعرق مثل النظرية التوليدية التحويلية إلى إعادة النظر في بعض نظريتهم ومبادئها أو تركها والتحول عنها.[3]

وفي هذا السياق لا يخفي في العالم العربي بصفة عامة وفي المغرب العربي بصفة خاصة البحوث القيمة التي أجراها أحمد المتوكل على النحو العربي في إطار هذه النظرية خلال مدة تزيد على عقدين من الزمن ، إذ تبنى هذا الباحث ومنذ سنة 1985 نظرية النحو الوظيفي إطارانظريالأبحاثه وهو اختيار تحكمه مجموعة من المسوغات عبر عنها بالقول:"يعتبر النحو الوظيفي (Fonctional Grammar) الذي اقترحه سيمون ديك في السنوات

(1) سيمون ديك باحث لساني ولد في هولندا سنة 1940، درس اللسانيات اللاتينية في كلية الآداب بجامعة أمستردام التي شغل بها منصب عميد ثم النحو الوظيفي الذي يعد أول مؤسس لنظريته من خلال كتابهFundional Grammar،توفي سنة 1995.

(2)تكفل بدراسة اللغة الهولندية في إطار النحو الوظيفي سيمون ديك وكونولي(Connolly) وكاهرل (Kaherl)وتكفل بدراسة اللغة الانجليزية ماكينزي (Mackenzie) وخروت (Groot)، وباللغة الاسبانية هنخفلد (Hengeveled) ،وكانت اللغة الهونقارية من نصيبخروت أما اللغة العربية فكانت من نصيب المتوكل.

(3)قام بعض اللسانيين المعاصرين بإعادة النظر في الأسس التي قامت عليها نظرية تشومسكي ، وتخلوا بالفعل عن قواعدها التحويلية، ينظر : موجز تاريخ علم اللغة، روبنز ، تر: أحمد عوض ،سلسلة عالم المعرفة ،الكويت ،د ط، 1997، ص 361-362.

الأخيرة،في نظرنا ،النظرية الوظيفية التداولية الأكثر استجابة لشروط التنظير من جهة ولمقتضيات النمدجة للظواهر اللغوية من جهة أخرى ، كما يمتاز النحو الوظيفي على غيره من النظريات التداولية بنوعية مصادره فهو محاولة لصهر بعض مقترحات نظريات لغوية (النحو العلاقي) (Grammar Fonctional) نحو الأحوال (Case Grammar) الوظيفية (Functionalism) ونظريات فلسفية (نظرية الأفعال الكلامية) (Speek actes theory) أثبتت قيمتها في نموذج صوري مصوغ حسب مقتضيات النمدجة في التنظير اللساني الحديث".[1]

نالمتتبع لكتابات المتوكل منذ 1985 إلى يومنا هذا يلحظ بوضوح أنه يهدف إلتأسيس نحو وظيفي للغة العربية نحو في إمكانه رصد كل القضايا المتعلقة بهذه اللغة ، أو بتعبيرأكثر دقة القيام بمشروع للسانيات للغة العربية في كل مستوياتها ، يقول عن أهداف هذا المشروع:"حاولنا جهدنا في هذه المجموعة من الدراسات أن نشارف هدفين اثنين إغناء لسانيات اللغة العربية بتقديمأوصاف وظيفية لظواهر نعدها مركزية بالنسبة لدلاليات وتركيبات وتداوليات هذه اللغة وتطعيم النحو الوظيفي كلما مست الحاجة إلى ذلك بمفاهيم يقتضيها الوصف الكافي لهذه الظاهرة أو تلك."[2]

فإذا تقصينا مؤلفات أحمد المتوكل منذ بداية الثمانينيات وحاولنا البحث في إشكالية ابستمولوجية الانتقال في الفكر المتوكلي، أي البحث في الظروف التي تمت فيها صياغةمفاهيمه وتطوراته ، سنجد أنه في البداية حاول وضع لبنة أولىلإعادة قراءة التراث العربي القديم، في محاولة جادة لإبرازأصالة هذا التراث مع تبني فكرة إمكانية استغلاله

(1) أحمد المتوكل : الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة ،الدار البيضاء ،ط1، 1985، ص7.

(2) المرجع نفسه، ص 14.

وترجمته في نماذج حديثة لا رفضه تماما،أي المشروع كان الهدف منه قراءة التراث اللغوي العربي و ربط الصلة بينه وبين البحث اللساني الحديث.[1]

كما أن المتابعة تجعلنا نكتشف أن هذا المشروع ليس غايته دراسة اللغة العربية دراسة وظيفية تداولية فقط بل يتجاوز ذلك إلى محاولة تطعيم إحدى النظريات التداولية (النحو الوظيفي) بمجموعة من المعطيات الواردة في اللغوية العربية، وإضافة ما يمكن إضافتة من آليات وتقنيات تحليل تسهم في تطوير هذا النموذج ، كل هذا يجعل من هذا المشروع معتدا به ليس بالنسبة إلى اللسانيات الوظيفية التداولية العربية فقط بل إلى النظريات اللسانية الوظيفية التداولية بوجه عام فما هي أهم خصوصيات نحو اللغة العربية عند أحمد المتوكل؟

(1) ينظر : الخطاب وخصائص اللغة العربية دراسة في البنية والوظيفة والنمط،دارالأمان،الرباط،ط1،2010،ص11-12.

الفصل الثاني :

النحو الوظيفي: الوظائف الدلالية والتركيبية والتداولية

1- الوظائف الدلالية (Fonctions Sémantique):

يقصد بالوظائف الدلالية الأدوار التي تسند إلى حدود الحمل وفقا لمساهمة الذوات (Entités) المحال عليها في الواقعة الدال عليها المحمول، وتشمل:[1]

1 -المنفذ (Agent): الذات المراقبة لعمل مثل:

سافرت هند (منف) إلى العاصمة.

2- المتموضع (être de position): الذات المراقبة لوضع مثل:

خالد (متض) جالس على الأريكة .

3- القوة (Force): الذات غير المراقبة المحدثة لحدث مثل:

دو ى الرعد (قو).

4-المتحمل:الذات التي تتحمل حدثا مثل :

سقط الإناء (متح) .

5-الحائل: الذات المتسمة بحالة مثل:

خالد (حا) فرح .

6-المتقبل : الذات المتقبلة لعملية ما قام بها مراقب (منفذ /متموضع) أو قوة مثل :

منح خالد (منف) هندا(مستق) سوارا (متق) .

7-المستقبل: الذات التي نقل شيء إلى ملكيتها .

([1]) ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، أحمد المتوكل ، ص87 .

8-المكان (Local): مثل

تقطن هند بمدينة مستغانم (مك) .

9-الاتجاه (Direction): الذات التي ينتقل شيء ما نحوها مثل:

يسقط المطر على الأرض (ا تجا).

10-المصدر (Source): الذات التي ينتقل منها شيء ما مثل:

سقطت التفاحة من الشجرة (مص).

11-الهدف (But): الذات التي ينتقل إليها شيء ما مثل:

سافرت هند من وهران إلى العاصمة (هد).

12-المستفيد (Bénéficier):يدل على الكينونة التي اكتسبت منفعة أو مصلحةمثل:

اشتريلخالد (مستف) سيارة فخمة .

13-الزمان (Temps): مثل:

سافرت هند يوم الجمعة (زم).

14-الأداة (Instrument):تدل هذه الذات على الأداة أو الشيء أو الوسيلة المستعملة فيإحداث عمل ما مثل:

قطعت هند اللحم بالسكين (أدا) .

15-العلة:تعبر هذه الذات على الشيء الذي يبرر عملا ما ،وتتطابق في الغالب مع المفعول لأجله مثل:

وقف الطلبة احترما (عل) لأستاذهم.

16–المصاحب:يدل المكون المسندة إليه وظيفة المصاحب على شيء حصل الفعل بمصاحبته بلاقصدإلى إشراكه في حكم ما قبله مثل:

مشيت والنهر (مص) .

17–الحدث:يسند هذا الدور إلى الاسم الذي يتمم الفعل أو يحدده،وغالبا ما يتطابق مع المفعولالمطلق ، ومن أمثلة ذلك:

حزن حزن شديد (حد) على مغادرة هند أرض الوطن.

2- الوظائف التركيبية: (Fonctions Syntaxiques):

تحدد الوظائف التركيبية في النحو الوظيفي الوجهة (perspective) المنطلق منها في وصف الواقعة الدال عليها المحمول، وتنقسم إلى وظيفتين: وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول.

2-1- الفاعل (Sujet) :

2-1-1- تعريف الفاعل:

عرف ابن هشام الفاعل بقوله:" اعلم أن الفاعل عبارة عن اسم صريح أو مؤول به أسند إليه فعل، أو مؤول به مقدم عليه بالأصالة ، واقعا منه ، أو قائما به مثال ذلك: "زيد" من قولك :"ضرب زيد عمرا" و"علم زيد" فالأول: اسم أسند إليه فعل واقع منه، فإن الضرب واقع من "زيد" والثاني : اسم أسند إليه فعل قائم بهفإن "العلم" قائم ب "زيد" . وقولي أولا: "أو مؤول به" يدخل فيه نحو "أن تخشع " في قوله تعالى : " ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم" فإنه فاعل مع أنه ليس باسم ولكنه في الاسم وهو الخشوع.

وقولي ثانيا:"أو مؤول به" يدخل فيه "مختلف" في قوله تعالى: " مختلف ألوانه" ف "ألوانه" فاعل، ولم يسند إليه فعل، ولكن أسند إليه مؤول بالفعل وهو "مختلف" فإنه في تأويل "يختلف"..."[1]

والفاعلإن جاز إضماره في اللغة العربية فإنه لا يجوز حذفه لكونه عمدة، وعدم جواز حذفه من الأسباب التي دعت المتوكل لكي يقرر أنه لا يمكن الاستغناءعن وظيفة الفاعلويعتبره مكونا أساسيا في البنية الحمليةالأصلية التي تتكون من (فعل وفاعل ومفعول به)،وقدحدد وظيفته كما يأتي :"الفاعل مكون من مكونات الجملة العربية يؤدي وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية (فاعل)أو وظيفة تداولية (محور أو بؤرة) وهو موضوع ،أي أنه يلعب دورا أساسيا في

(1) ابن هشام الأنصاري:شرح قطر الندى وبل الصدى ، تح: محمد خير طعمة حلبي، دار المعرفة ،بيروت، د ط ، د ت ، ص 145.

الواقعة التي يشير إليها المحمول في حين تؤثر الحدود اللواحق في تخصيص ظروف الواقعة كالمكان والزمان وغيرها"[1].

2-1-2- إسناد وظيفة الفاعل:

ذكر المتوكل أن من خصائص الفاعل[2]أنه يمكن إسنادهإلى حد آخر غير الحد الحامل لوظيفةالمنفذ، وأن صيغة المبني للمجهولتتوافر إلى جانب صيغته،ولعله قصد بذلك أن صيغة المبني للمجهول تقوم مقام الفاعل،ومن الأمثلة على ذلك:

أُغلق الباب (حد مستقبل) .

مُنحت هند جائزة (حد متقبل) .

صِيم يوم الجمعة (زمان).

نِيم في البيت(مكان) .

سِير سير حثيث (حدث).

ويشير المتوكل في هذا المجال إلى أن الوظائف الدلالية التي تسند إلى المكون الفاعل هي نفسها الوظائف التي تسند إلى المكون المفعول باستثناء وظيفة المنفذ التي يتفرد بها الفاعل[3].

ويمد المتوكل في الحديث عن الفاعل بعدا آخر فينتقل إلى الحديث عن إسناد وظيفة الفاعل حسب المنظورالأهم رئيسيا كان أم ثانويا فحين نقول:

([1]) محمد موسى عطا: مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين،دار الإسراء ، عمان، ط1، 2002 ، ص343 .

([2])أحمد المتوكل: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ، ص37 .

([3]) المصدر نفسه ،ص37 .

شكر خالد هندا .يكون المنظور الرئيسي في الجملة (خالد).

وإذا قلنا:

شُكرت هند.كان المنظور الرئيسي في الجملة(هند).

ومن هذا المنطلق ماز المتوكل وظيفة الفاعل من وظيفة المفعول فذهب إلى أن وظيفة الفاعل مسندةإلى الحد الذي يشكل المنظورالرئيسي للوجهة في حين أن وظيفة المفعول تكون مسندة إلى الحد الذي يشكل المنظور الثانوي للوجهة.

على أن ما تجب الإشارةإليه حين الحديث عن إسناد وظيفة الفاعل في النحو الوظيفيأن المتوكلأخضع إسنادهذه الوظيفةلسلمية صاغهاكالآتي: [1]

منفحد

قومستق متق زم مستف حل عل مصا

متض مك

حا

فا + < + < + <+- - - -

ويفهم من هذه السلمية أن الحد الحامل لدور المنفذ أو أحدالأدوار التي تحاقله يستأثر بالأسبقية بالنسبة للحدود الأخرى كما أن الحدالحامل لدور المتقبل له الأسبقية بالنسبة للحد الحامل لدور المستقبل .ويستأثر الحدان الحاملان لدوري المستقبل والمتقبل بالأسبقية في أخذ وظيفة الفاعل بالنسبة للحدود الحاملةللأدوار الدلالية

([1])ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، أحمد المتوكل، ص 42.

الأخربكالمصدر والزمان والمكان،فالجملة:ضُرب زيدُ ضربا شديدافي الدار يوم الجمعة،صحيحة،في حين أن الجمل:ضُرب ضرب شديدزيدا في الدار يوم الجمعة،وضُرب يوم الجمعة ضربا شديدازيدا في الدار،وضُربفي الدار زيدا ضربا شديدا يوم الجمعة ،جمل غير صحيحة،لأن زيدا الذي يحمل وظيفة(مستقبل/ متقبل) أولى باحتلال الوظيفة من المكون الذي يحمل الدور الدلالي المصدر أو الزمان أو المكان[1].

كما يفاد من هذه السلميةأنه لا توجد سلمية إجبارية لحاملات الأدوار الدلالية الأخرى كالمكان والزمان فيمكن أن يقال:

سِير يوم الجمعة سيرا حثيثا.

سُهر في الدار سهرة جميلة.

ويلاحظ أنهذه الأمثلةتخلو من مفعول بهومعروفأن النحاة القدامى قد أجازواإقامة المصدرأو ظرف الزمان أو المكانأو المجرور مقام الفاعل،يذكر ابن هشام منالأمثلة على ذلك:

قوله تعالى:"فإذا نُفخ في الصور نفخة واحدة"[2]

وقولهم :جُلس أمامك. (ظرف مكان)

وقولهم: صِيم رمضان. (ظرف زمان)

وقوله تعالى:"وإن تعدل كل عدل لا يؤخذ منها"[3](مجرور)[4]

([1]) ينظر:دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي،أحمد المتوكل،ص41.

([2])سورة الحاقة، الآية13.

([3])سورة الأنعام، الآية70.

([4]) ينظر:شرح شذور الذهب،ابن هشام الأنصاري،إعداد: زين كامل الخويسكي،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،ط 2 ،2009 ،ص181 .

كما يفاد من السلمية السابقة أن الحدود الحاملة للأدوار الدلالية المستفيد والحال والعلة والمصاحب لا تسندإليها وظيفة الفاعل فلا يقال:

أُشتري لزيد حقيبة.

وُقف احترام للمعلم.

جِيء راكب على الحصان.

سِير والشاطيء[1].

ومع أن المتوكل قد قصد إلى أن تكون محددات هذه الوظائف متلائمة ومعطيات النحو العربي فإن التلاؤم لم يكنتاما،ومن أبرز الأدلة على ذلك أنه ساوى بين وظيفة الفاعل ونائب الفاعل، والنحو القديم لا يساوي بينهما.

2-1-3- مواقع الفاعل:

ميز المتوكل في هذا المجال بين مواقع الفاعل في أنماط جملية ثلاثة هي : الجمل الفعلية والجمل الاسمية والجمل الرابطية.

وذكر في حديثه عن النمط الأول (الجمل الفعلية) أن الفاعل يتأخر عن الفعل ويليه مباشرة[2]، وقد يتوسط بينهما مكون آخرإذ اتسم الفاعل بالتعقيد المقولي كأن يكون جملة مثل:ساء هندا أن خالدا هاجم عمرا أمام الملأ[3]، وإذا كان المكون الذي يتوسطهما محورا كما في الجمل:

من قابل زيدا؟

([1])أحمد المتوكل: من البنية الحملية إلى البنية المكونية ،ص31.

([2]) المصدر نفسه، ص28 .

([3])المصدر نفسه ، ص 50 .

قابل "زيدا" خالد.

من تغيب اليوم؟

تغيب "اليوم" عمرو.

من سافر إلى فاس؟

سافر إلى فاس محمد[1].

والمعروف أن النحاةالقدامى يجيزون أن يتوسط مكون بين الفعل والفاعل [2] ولكن جواز وقوع هذه المكونات اتخذ مسوغا له هنا أن كلامنها يشكل محورا، أي أسندت إليه وظيفة جديدة جعلته موضع الحديث و العناية والإهتمامفشكل بذلك مركزا[3].

والمعروف أيضاأن النحاة العرب يعتبرون الفاعل في الجمل التي من قبيل: (زيد عاد) و (هندتزوجت) ضميرا مستترا ولكن المتوكل لا يوافق النحاة رأيهمهذا، و أرجع ذلك إلىالأسبابالآتية:

1- أنالمبتدأ لا يربط إحاليا في الغالب إلا ضميرا بارزا .

2- أنالبنيتين (زيد عاد) و (عاد زيد) ليستا مترادفتينإذ البنية الأولى بخلاف البنية الثانية مبأرة (Focused).

3- أنالأخذبرأي النحاة يؤدي إلىالإخلال بعموم التحليل من حيث أنه يستلزم التمييز بين نمطين من البنيات المبتدئية : بنيات يربط فيها المبتدأ ضميرا بارزا لاصقا بالفعل،وبنيات يربط فيها المبتدأ ضميرا مستترا [1].

([1])أحمد المتوكل: دراسات في نحو اللغة العربة الوظيفي ،ص49 .

([2])ينظر : همع الهوا مع في شرح جمع الجوامع ، ج2، جلال الدين السيوطي، عنى بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني ، بيروت ، دط ، دت ،ص 259 .

([3]) ينظر : الوظائف التداولية في اللغة العربية ، أحمد المتوكل ، ص 74 .

وتفادياللإخلال اقترح المتوكل الاتكاءعلى مقترح اللساني عبد القادر الفاسي الفهري في تصنيف اللواصق (Suffixes) الفعلية إلى :لواصق ضمائر ذات بعد إحالي تأخذ وظيفة تركيبية،ولواصق يمكن أن تستعمل على أساسأنهاضمائر كما يمكن أنتستعمل على أساسأنها ليست ضمائر،أيعلى

أساسأنها علامات مطابقة،وإدراجاللاصقتين (=) و (= ت) ضمن الصنف الثاني[2]، أي اعتبارهما لاصقتان ضميران (فاعلان) في الجمل التي من قبيل (زيد عاد) وعلامتامطابقة في الجمل التي من قبيل (عاد زيد).

وتطرق المتوكل إلى موقع الفاعل في الجمل الاسمية ، فذهب إلىأن الفاعل يرد متقدما على محموله إلاإذا كان المحمول محوراًو بؤرة، فيحتل بسبب من ذلك واحدا من المواقع المخصصة للمكونات التي تحمل إحدىتينك الوظيفتين ، ويرد إذ ذاك الفاعل متأخرا عن محموله[3].

و استدل المتوكل على هذا التصور فأورد الأمثلةالآتية:

عمرو قائم .

عمرو في الدار .

السفر غدا .

وذهب إلىأنالأسماء (عمرو) و(السفر) يحتل كل منها وظيفة الفاعل لأن كلا منها مكونا داخليا يدخل في القوة الإنجازية ولا يتقدم على ماله الصدارة من شرط أو استفهام[1].

([1]) أحمد المتوكل: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 54-55 .

([2]) المصدر نفسه ، ص55 .

([3]) المصدر نفسه ، ص58 .

ومما يلاحظ هنا أن المتوكل حين اعتد المكونين (عمرو) و(السفر) في الجملتين (عمرو قائم) و(السفر غدا) فاعلين قد احتذى صنيععبد القادر الفاسي الفهري في النظر إلىالمبتدأ في أمثال هذه الجمل على أنه فاعل للرابط المحذوف وهو (كان).

ومثل المتوكل لورود الفاعل متأخرا عن محمولهبالأمثلةالآتية:

في الدار رجل .

أقائم زيد (أم قاعد) ؟

قائم زيد (لا قاعد)[2].

وأما بالنسبة لرتبة الفاعل في الجمل الرابطية، فإن المتوكل ذهب إلى أن الفاعل يحتفظ برتبته حتى في حالة أخذه لوظيفة البؤرةأو وظيفة المحورو لا يتقدم على الرابط لأنه بتقدمه يصبح مبتدأ محتلا للموقع(م^2) رابطا إحاليا للضمير الفاعل اللاصق بالرابط[3].وهو في ذلك لايختلف عن النحاة القدامى الذين يعتبرون الاسم المتقدم على الناسخ مبتدأ.

2-1-4إعراب الفاعل:

تأخذ المكونات في النحو الوظيفي عامة حالتها الإعرابية بمقتضى وظائفها الدلالية أو التركيبية أو التداولية.وإذا تساءلنا عن الحالة الإعرابية التي يأخذها المكون الفاعل في اللغة العربية فإننا نجد المتوكل ذهب[4] إلى أن الفاعل

([1])المصدر نفسه ،ص56-57 .

([2])المصدر نفسه ، ص58 .

([3]) المصدر نفسه ، ص60 .

([4])المصدر نفسه،ص46

يأخذ الحالةالإعرابية التي تقتضيها وظيفته التركيبية نفسها،أي الحالة الإعرابيةالرفع بغض النظر عن وظيفتيه الدلالية والتداولية.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن النحو العربي كان أوضح في تحديد الحالة الإعرابية للفاعل،فالفاعل يتحدد كونه فاعلا إذا قام بالحدث،أي إذا كان منفذا و هذا يمنحه الرفع ،وبهذا تسهم الوظيفتان التركيبية والدلالية في منحه هذه الحالة الإعرابية. أما النحو الوظيفي فقد ابتدع للفاعل إلى جانب وظيفته التركيبية وظيفتين أخريين دلالية وتداولية دون أن تكون لهما أهمية في تحديد إعرابه.

2-2- المفعول (Objet):

2-2-1- تعريف المفعول:

المفعول في نموذج النحو الوظيفي وظيفة تركيبية تسهم في الربط بين البنية الحملية والبنية المكونية للجملة. ولا يطابق مفهوم هذه الوظيفة في النحو الوظيفي مفهوم المفعول به عند النحاة القدامى ذلك أن ما يطلق عليه مفعولا في النحو الوظيفي هو "وظيفة تركيبيةتسند حسب شروط معينة إلى حدود حاملة لوظائف دلالية بما فيها الحدود التي يعدها النحاة مفعولا مطلقا ومفعولا فيه... فالمفعول المطلق مثلا حد لا يمكن أن يشكل المنظور الثاني للوجهة بعد الفاعل فيأخذ الوظيفة **التر**كيبية المفعول"[1].

2-2- 2-إسناد وظيفة المفعول:

عرض المتوكل بالوصف والتحليل للوظيفة المفعول في اللغة العربية، واستدل على ورود هذه الوظيفة باعتبارها تحدد وظيفيا مستوى المنظور المنطلق منه لتحديد الواقعة التي يدل عليها المحمول.كما بين التحليل الوظيفي الذي قام به

(1) أحمد المتوكل: من البنية الحملية إلى البنية المكونية ، ص66 .

أن الوظيفة المفعول لا تسندإلى الحدود الحاملة للوظائف الدلالية الحال والعلة (المفعول لأجله) والمصاحب (المفعول فيه)،والأداة والمستفيدكما هو الشأنفي الجملتين: (اشترى زيد هندا سوارا) و(كتبت القلم الرسالة).وتسندفي المقابل إلى الحدود الدلالية المستقبل والمتقبل والحدث والزمان والمكانوفق سلمية تصاغكالآتي: [1]

مف + < مستق + < متق + ⟨ ز م / حد / مك ⟩ +

ويفهم من هذه السلمية أن الوظيفة المستقبل لها الأولوية في احتلال وظيفة المفعول من الوظيفة الدلالية المتقبل.واستدل المتوكل على ذلك فأورد قائلا: "أثبتت مجموعة من الدراساتأن ثمة اتجاها عامافي اللغات الطبيعية يقضي بأسبقية المكون الدال على إنسان في أخذ وظيفة المفعول على غيرهكما يتبين من الجملتين:

أهدى خالدُ زينبَ باقة ورد.

؟أهدى خالدُ باقةَ الورد زينب.

وبما أن المستقبل يكون عادة إنسانا فإن المكون الحامل لهذه الوظيفةيحظى بالأولوية في أخذ وظيفة المفعول"[2].

كما يفاد من هذه السلمية أن الوظيفة التركيبية المفعول تسند بعد المستقبل والمتقبلإلى أحد الأدوار الحاملة للوظائف الدلالية الزمان والحدث والمكان التي لا أسبقية بينها في أخذ هذه الوظيفة.

([1]) المصدر نفسه ، ص24 .

([2]) المصدر نفسه ،ص100.

2-2-3- مواقع المفعول:

ميز المتوكل في هذا المجال بين مواقع المفعول في أنماط جملية ثلاثة هي: الجمل الفعلية والجمل الاسمية والجمل الرابطية.

وذهب حين حديثه عن النمط الأول (الجمل الفعلية) إلىأن المفعول يشغل الموقع غير الموسم (مف) إذا لم يكن حاملا لوظيفة تداولية أو كان حاملا لوظيفة بؤرة الجديدة، ويحتل الموقع الموسوم(م^{Ø}) إذا كان حاملا لوظيفة بؤرة المقابلة أو المحور أو ورد اسمامن أسماءالإستفهام[1].و أن المفعول قد يتوسط بين الفعل والفاعل فيحمل إذ ذاك وظيفة المحور ويشغل الموقع الموسوم (م^{T}) [2].

وقد أشار صاحب الدلائل إلىشيء قريبمن هذا حين أرجع تقديم المفعول على الفاعل في الجملة (قتل الخارجيَ زيد) إلى قصد الاهتمام والعناية به [3].

وتطرق المتوكل إلى موقع المفعول في الجمل الاسمية فذهب إلىأن المفعول إذا ما كان حاملا لوظيفة بؤرة الجديد أو مجردا من أي وظيفة تداولية يحتل الموقع (مف) ، وأوردأمثلة عن ذلك الجملتين:

خالد منتظر هندا.

هل خالد هازم العدو غدا؟[4]

وذكر أن المفعول يحتل الموقع (م^{Ø}) إذا كان بؤرة مقابلة أو اسم استفهامأو محورا رابطا لضمير داخل الحمل مثل:هندا (مح) خالد عاشق إياها [1].

([1])المصدر نفسه ، ص 75 .

([2]) المصدرنفسه ، ص 81 .

([3]) ينظر : دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني، تح: عبد الحميد الهنداوي ، دار الكتب العلمية ،بيروت ، ط1، 2001 ، ص 78 .

([4]) أحمد المتوكل : من البنية الحملية إلى البنية المكونية ، ص 82-83 .

وعن موقع المفعول في الجمل الرابطية ذكر المتوكل أن "المواقع التي يحتلها المكون المفعول في الجملة الرابطية هي المواقع التي يحتلها في الجملة الاسمية "[2]، ويعني هذا أن المفعول يحتل الموقع (مف) الموالي مباشرة لموقع المحمول إذا كان غير حامل لوظيفة تداولية، أو كان مسندة إليه بؤرة الجديد، ويحتل الموقع (مØ) إذا كان اسم استفهام أو بؤرة مقابلة أو محورا بشرط أن يربط ضميرا داخل الحمل.

2-2-4- إعراب المفعول:

وفيما يخص إعراب المفعول، نجد المتوكل فصل في إعرابه بنفس الطريقة التي فصل فيها في إعراب الفاعل،حيث جعلوظيفته التركيبيةوظيفة مسؤولة في تحديد حالته الإعرابية تماما كما صنع مع الفاعل ،وقرر[3] أن المكون المفعول يأخذ بمقتضى وظيفته التركيبية الحالة الإعرابية النصب ، وتحجب الحالة الإعرابية التي تخولها الوظيفة التركيبية الحالة الإعرابية التي تقتضيها الوظيفة الدلالية أو الوظيفة التداولية المسندة إليه.

2-2-5- فرضية المفعول الواحد:

خلافا لما ذهب إليه النحاة العرب القدامى "لا يعترف المتوكل وغيره من الوظيفيين كما في النحو الوظيفي إلا بوجود وظيفتين تركيبيتين في الحمل ذي المحمول الواحد هما:وظيفة الفاعل و وظيفة المفعول الواحد التي تسند إلى المكون الحامل للوظيفة الدلالية المستقبل كما مر وكما في :

بنى عمرو دارا.

والقول نفسه في الحمل الذي تسند فيه وظيفة المفعول إلىمكونين في الظاهر كما في:

([1]) المصدر نفسه ، ص85 .

([2]) المصدر نفسه ، ص 36 .

([3])المصدر نفسه،ص83

أعطت هندُ خالدا قلما.

من حيث أن هذه الوظيفة لا تسند إلا إلى مكون واحد هو الحامل للوظيفة الدلالية المستقبل أو المتقبل على أن المركب الاسمي الثاني (قلما) ليس مفعولا "[1] .

واستبعد المتوكل فرضية المفعول المزدوج القائمة على أن الوظيفة المفعول تسند في تراكيب مثل (أعطت هند خالدا قلما) إلى مركبين لما تعترضها من صعوبات نظرية ،إذ تخرق قيد أحادية الإسناد في النحو الوظيفي وهو القيد الذي ينص على أن لا وظيفة تسند إلى أكثر من موضوع واحد داخل الحمل نفسه .واعتبر من ثمة الفرضية الأكثر ملائمة هي فرضية المفعول الواحد التي لا تخرق هذا القيد.

([1]) عبد الفتاح الحموز: نحو اللغة العربية الوظيفي في مقاربة أحمد المتوكل ، ص 494 -495 .

3-الوظائف التداولية (Fonctions Pragmatique):

قسم المتوكل استنادا إلى مقترحات سيمون ديك (Simon DiK) الوظائف التداولية إلى قسمين: وظائف تداولية تنتمي إلى الحمل وهي البؤرة والمحور، ووظائف تداولية تقع خارج الحمل وهي المبتدأ و الذيل والمنادى[1]،الذي استدركه على ديك واعتبره وظيفة واردة لوصف اللغات الطبيعية بصفة عامة.

3-1- الوظائف التداولية الداخلية:

3-1-1- البؤرة(Focus) :

يخضع ترتيب المكونات داخلالجملة إلى قصد المتكلم وإرادته، فقد يقصد المتكلم من كلامه تزويد المخاطب بمعلومة ليست واردة لديه،أو تزويده بمعلومة تصحح المعلومة التي يشك في ورودها مثلا ، وقد يريد التخصيص أو الحصر أو التوسيع أو توكيد معلومة يعتقد أنها المعلومة الواردة فيقدمها مقترنة بإحدىأدوات التوكيد أو يجعلها في صدارة الجملة، وكلها أغراض تواصلية لها دورها في البنية التركيبية للجملة، ولها ارتباطها الوثيق بوظيفة البؤرة في النحو الوظيفي.

3-1-1-1- تعريف البؤرة:

عرف المتوكل البؤرة بأنها"الوظيفة التداولية التي تسند إلى المكون الحامل للمعلومة الأكثرأهميةأوالأكثر بروزا في الجملة"[2].

([1]) ينظر :البؤرة في نظرية النحو الوظيفي :قراءة جديدة في تنميط أحمد المتوكل،سعيدة زيغد ،مجلة التواصل في اللغات والثقافة و الآداب،عنابة،العدد 1، سبتمبر2012،ص134 .

([2])أحمد المتوكل : الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 82-83.

وينطبق هذا التعريف على المكون المتصدر والمكون المستثنى والمكون المفصول في الجمل الآتية:

خالدا قابلت لا زيدا.

ما قابلت إلا خالدا.

الذي قابلته خالدا.

وميز المتوكل بين نوعين من البؤرة:

1- بؤرة الجديد (**de Focusnouveau**): وهي البؤرة التي تسندإلى المكون الحامل للمعلومة التي يملكها المتكلم و يجهلها المخاطب[1]، أي المعلومة التي لا تدخل في حيز المعرفة المشتركة بين المتكلم والمخاطب.

وتطابق هذه البؤرة طبقة مقامية تشتمل على مقامين:

المقام (1):يجهل المخاطب المعلومة التي يقصد المتكلم إعطاءهإياها، أو يعتبر المتكلمأن المخاطب يجهلها.

المقام(2):يجهل المتكلم المعلومة التي يطلب من المخاطب إعطاءهإياها(في حالة الاستفهام)[2].

وانطلاقا من هذين المقامين، قسم المتوكل بؤرة الجديد إلى وظيفتين فرعيتين:

أ-بؤرة الطلب أو الاستتمام: "وتسند إلى المكون الذي يحمل معلومة ليست موجودة في مخزون المتكلم، ويطلب من المخاطبأن يزوده بها "[3].

ب- بؤرة التتميم (**Focus de complément**):"وتسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي لا تتوفر في مخزون المخاطب"[1] كالمكون "غدا" في العبارة الموالية الواردة جوابا عن السؤال السابق:

([1]) ينظر:الخطاب وخصائص اللغة العربيةدراسة في الوظيفة والبنية والنمط،أحمد المتوكل ،ط1 ،2010ص126 .

([2])المصدر نفسه ، ص29 .

([3])أحمد المتوكل: آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي ، ص 147 .

ستعود هند غدا .

2-بؤرة المقابلة (Focus decontraste):وعرفها المتوكل بأنها "البؤرة التي تسند إلى المكون الحاملللمعلومة التي يشك أو ينكر المخاطب ورودها "[2].

وهذا يعني أن هذه البؤرة وظيفتها أن تؤكد أو تثبت أو تصحح بذلك الشك والالتباس . وتظهر هذه البؤرة من خلال طبقتين مقامتين:

الطبقة المقامية الأولى : وتشتمل على مقامين:

المقام الأول:يتبدى من خلال هذا المقام أن المخاطب لديه مجموعة من المعلومات يشك في إحداها، فيزول الشك عندما ينتقي المتكلم المعلومة التي يراها صحيحة.

المقام الثاني:ويبرز في حالة الاستفهام الذي يأتي على شكل طلب يطلب من خلاله المتكلم من المخاطب إبلاغه بالمعلومة الصحيحة من جملة ما يملكه من المعلومات.

الطبقة المقامية الثانية: يظهر في هذه الطبقة أن المتكلم يصحح ما لدى المخاطب من معلومة خاطئة.

وحصر المتوكل ظهور بؤرة المقابلة في أنماط بنيوية ثلاثةهي: [3]

1-البنيات التي يتصدر فيها المكون المبأر الجملة ، وذلك مثل:

البارحة عادت هند من السفر لا اليوم .

عن أبحاثها حدثتنا هند البارحة لا عن سفرها.

([1]) المصدر نفسه ، ص 147 .

([2]) أحمد المتوكل : الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص 30 .

([3]) المصدر نفسه ، ص 30 .

أغدا تجرى الامتحاناتأم بعد غد؟

2-البنيات الموصولية التي زحلق فيها المكون المبأر ، وذلك مثل:

التي رأيتها البارحة هند لازينب.

التي أهديتها الكتاب هند لازينب.

3-البنيات الحصرية مثل:

إنما أهديت الكتاب لهند.

إنمارأيت البارحة هند.

وميز المتوكل داخل بؤرة المقابلة بين الأنماطالآتية:

أ-بؤرة الجحود: وظيفة تسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي تعوض المعلومة التي يراها المتكلم غير واردة[1] وترد عامة في سياق النفي مثل:

سافرت هند إلى وهران.

لا، لم تسافر هند إلى وهران (بؤرة الجحود).

ب-بؤرة التعويض (Focus de substitution):وظيفة تداوليةتسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي تعوض المعلومة التي يراها المتكلم غير ورادة[2]كالمكون "العاصمة" في الجملة الآتية:

لا، لم تسافر هند إلىوهران بل سافرت إلى العاصمة.

([1]) ينظر : قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية : بنية الخطاب من الجملة إلى النص ،أحمد المتوكل، ص 119 .

([2]) المصدر نفسه ، ص119 .

ت –بؤرة التوسيع (Focus de extension):وظيفة تداوليةتسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يضيفها المتكلم ليكمل بها معلومة المخاطب التي يعدها ناقصة[1]، كالمكون العاصمة في الجملة الآتية:

لا، لم تسافر هند إلى وهران فحسب بل كذلك إلى العاصمة.

ث– بؤرة الحصر:وظيفة تداولية ترد في السياقات التي يكون فيها مخزون المخاطب متضمنا لمعلومة واردة وأخرى يعدها المتكلم غير واردة [2] ويمكن التمثيل لها بالجمل الآتية:

لا، لم تسافر هند إلى العاصمة .

إنما سافرت هند إلى العاصمة .

ج– بؤرة الانتقاء (Focusde sélection): وظيفة تداولية تسند إلى المكون الذي يحمل معلومة ينتقيها المتكلم من بين المعلومات التي يتردد المخاطب في تبين أيها واردة أو مقصودة[3] كالمكون "العاصمة" في جواب السؤال الآتي:

إلى وهران سافرت هند أم إلى قسنطينة أم إلى العاصمة؟

إلى العاصمة سافرت هند .

واقترح المتوكل للتمييز بين بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة وسيلتين اثنتينأورائزين على حد تعبيره هما:

1– رائز السؤال –جواب: وفي هذا الصدد بين أن الجمل المشتملة على مكون مسندة إليه بؤرة جديد تكون أجوبةطبيعية للأسئلة المحتوية على اسم استفهام مثل:

([1]) المصدر نفسه ، ص 120 .

([2]) المصدر نفسه ، ص 120 .

([3]) المصدر نفسه ، ص 120 .

ماذا قرأت البارحة؟

قرأت البارحة كتابا .

ولا تعتبر أجوبة طبيعية لمثل هذا السؤال الجمل المشتملة على بؤرة مقابلة مثل:

كتابا قرأت البارحة.

الذي قرأته البارحة كتابا .

ما قرأت البارحة إلا كتابا .

إنماقرأت البارحة كتابا[1].

2-رائز التعقيب: يطلق مصطلح التعقيب على العبارات المصدرة بحرف النفي "لا" أو بحرف الإضراب "بل" ويستعمل إلحاق هذا الضرب من العبارات بأواخر الجمل رائزللإنباء عن بؤرة المقابلة لكون المكون المتصدرأو المكون الحامل لبؤرة المقابلة يكون أكثر قابلية للتعقيب بالنفي أو بحرف الإضراب من المكون الحامل لوظيفة بؤرة الجديد[2].

و بالإضافة إلى بؤرة المقابلة وبؤرة الجديد رصد المتوكل نوعين آخرين للبؤرة يتحكم في تحديدهما مجال التبئير هما:

1-بؤرة المكون: وهي "البؤرة التي تسند إلى أحدمكونات الحمل"[3] ويمكن التمثيل لها بالجمل:

عادت هند من السفر "البارحة.

حدثتنا هند "البارحة" عن أبحاثها.

([1]) ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية ، أحمد المتوكل ، ص 30 .

([2]) المصدر نفسه ، ص 131 .

([3]) المصدر نفسه ، ص 31 .

"البارحة" عادت هند من السفر لا اليوم.

"عن أبحاثها" حدثتنا هند البارحة لا عن سفرها.

"أغدا " تجرى الامتحانات أم بعد؟

التي أهديتها الكتاب "هند" لا زينب.

إنماأهديت الكتاب لهند.

2-بؤرة الحمل:وهي "البؤرة التي تسند إلى الحمل برمته"[1]، ويمكن التمثيل لها بالجمل:

1-خالد عاد والده من البقاع المقدسة.

هند مسافرة .

هل عادت هند من السفر؟

2-إن هندامسافرة .

إنما هند مسافرة

حيث تحمل الزمرة الأولى من الجمل بؤرة جديد وتحمل الزمرة الثانية بؤرة مقابلة.

واقترح المتوكل [2] تمييزا وتحقيقا لأمن اللبس بين الجمل المسندة إليها بؤرة الجديد والجمل المسندة إليها بؤرة المقابلة وسيلة السؤال – الجواب أيضا، معتبرا الجمل الواردة أجوبة عن أسئلة من قبيل: ما الخبر ؟ ما الجديد؟ ماذا عندك؟ (الأسئلة المصدرة بأسماء استفهام) جملا مسندة إليها بؤرة الجديد مثل:

ما الموضوع ؟

([1]) المصدر نفسه ، ص 31 .

([2]) المصدر نفسه ، ص 32 .

غادرت هند أرض الوطن .

هند مسافرة .

كما أشار المتوكل إلى إمكان التمييز بينها بواسطة أدوات تأكيد من قبيلإن وإنما وقد، باعتبار هذه الأخيرة تتصدر الجمل المسندة إليها بؤرة مقابلة لا بؤرة جديد .

وتطرق المتوكل في معرض حديثه عن وظيفة البؤرة إلى أداتي الاستفهام (الهمزة وهل) فأشار [1] إلى أن الهمزة لا تدخل على الجمل المسندة إليها بؤر الجديد وإنما تختص بالدخول على الجمل المسندة إليها بؤرة المقابلة.أما أداة الاستفهام هل فتدخل على الجملة التي تكون البؤرة فيها بؤرة جديد من حيث نوعها وبؤرة جملة من حيثمجالها، على أن المراد أنها لا تدخل على الجمل التي تكون البؤرة المسندة فيها إلى الجملة برمتها بؤرة مقابلة ولا تدخل على جمل تحوي على مكون مبأر.

ولا يخفى أن إشارة المتوكل هذه توافق ما جاء عن اللغويين العرب القدامى[2]من أن الهمزة تستخدم للتصور ولطلب التصديق أيضا[3].

3-1-1-2- قيود إسناد وظيفة البؤرة:

وضع المتوكل قيدا عاما يحكم إسناد الوظائف الثلاث (الوظائف الدلالية والتركيبية والتداولية) إلىموضوعات البنية الحملية (التحتية) مفاده:

1- لا موضوع يحمل أكثر من وظيفة من كل نوع من الوظائف الثلاث في نفس الحمل.

([1])المصدر نفسه ، ص 33 .

([2]) ينظر:مفتاح العلوم،السكاكي،شرح:نعيم زرزور،دار الكتب العلمية،بيروت،ط1983،3، ص308-309.

([3]) التصور من الناحية البلاغية هو إدراك المفرد كقولك أعلي مقيم أم محمد تعتقد أن السفر حصل في أحدهما ولكنك تطلب تعيينه ولذا يجاب بالتعيين فيقال:

2-لا وظيفة تسند إلىأكثر من موضوع واحد داخل نفس الحمل[1].

كما أشارإلىأن هذا القيد العام يصدق بشقيه على الوظائف الدلالية والتركيبية ، أما الوظائف التداولية فلا يصدق عليها إلا الشق الأول من القيد، أيأن الوظائف التداولية -وخلافا للوظائف الأخرى- يمكن إسنادهاإلىأكثر من مكون آخر داخل نفس الحمل كما هو الحال في الجملة الآتية:

أهدى خالد هندا (بؤجد) سوار (بؤجد).

وأضاف المتوكل إلى هذا القيد العام شروطا مقامية تختلف باختلاف نوع البؤرة ونمط الجملة من حيث أنهاإخباريةأو استفهامية وذلك وفق ما يأتي:

أ- إسناد بؤرة الجديد إلى المكون في الجمل الاستفهامية:

قيد المتوكل إسناد بؤرة الجديد إلى المكون في الجمل الاستفهامية بالشروط المقامية الآتية[2]:

1-يفترض المتكلم بالنسبة للحمل المفتوح في (س ي) :[ع ...(س ي)...]أن ثمة موضوعا إذا عوضنا به (س ي) يكون الحمل [أ ...(س ي)...] حملا صادقا.

2-يجهل المتكلم هوية الموضوع .

3-يفترض المتكلم أن المخاطب يعرف هوية الموضوع .

4-يرغب المتكلم في معرفة هوية الموضوع .

ب-إسناد بؤرة الجديد إلى المكون في الجمل الإخبارية:

=علي مثلا.أما التصديق فهو إدراك النسبة تستفهم عن حصول الشيء من عدمه.ينظر:البلاغة العربية المعاني البيان البديع، عمر بن علوي ، دار المنهاج للنشر والتوزيع،بيروت،ط3 ،2003،ص99.

([1]) أحمد المتوكل:الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 40-41 .

([2]) أحمد المتوكل:دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي،ص 137

وأماإسناد بؤرة الجديد لأحدمكونات الحمل في الجمل الإخبارية فقيده المتوكل بالشروط المقامية الآتية: [1]

1-يلم المخاطب بالشروط (1-4) أعلاه .

2-يعرف المخاطب القيمة (ع) للموضوع المستفهم عنه .

3-أن يكون المخاطب قادرا على إخبار المتكلم بهوية (ع) .

ت – إسناد بؤرة المقابلة للمكون في الجمل الاستفهامية:

تتعلق بؤرة المقابلة في الجمل الاستفهامية بمعلومة يتردد حولها المتكلم فيطلب من المخاطب أن يقوم بتعيينها له، وترد هذه البؤرة في البنيات المصدرة بهمزة استفهام مثل:

أزيداقابل خالد؟

وأماإسناد هذا النوع من البؤرة في الجمل الاستفهامية فيقضي توفر جملة من الشروط المقاميةحددها المتوكل كالآتي: [2]

1-يتردد المتكلم في قيمة المستفهم عنه (زيدا في الجملة: أزيدا قابل خالد).

2-يفترض المتكلم أن المخاطب يعرف قيمة المستفهم عنه الواردة.

3-1-1-3- مواقع المكون المبأر:

بين المتوكل في إطار تناوله موقعة المكون المبأر نوعين من المواقع: مواقع يحتلها المكون المبأر بؤرة جديد،ومواقع يحتلها المكون المبأر بؤرة مقابلة.ومما انتهى إليه أن المكون المبأر بؤرة جديد يحتل موقعين اثنين:

([1]) أحمد المتوكل:الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 37 .

([2]) أحمد المتوكل:دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 146 .

1-الموقع الذي تخوله وظيفته الدلالية كما في الجملة:

كلم خالدُ هندا صباحا(بؤ جد).

2-الموقع الذي تخوله وظيفته التركيبية كماهو الشأن في الجملتين:

يكتب خالد (بؤ جد) الشعر.

عالج الطبيب خالدا(بؤ جد).

أما المكون المبأر بؤرة مقابلة فإنه يحتلالموقع (مØ) وجوبا في الجملالإخبارية البسيطة وفي الجمل الاستفهامية الداخلة عليها أداة الاستفهام الهمزة كما هو الشأن في الجملتين الأولى والثانية،وجوازا في الجمل المبأرة الموصولة كما هو الحال في الجملة الثالثة:

قصيدة (بؤ مقا)كتب زيد (لا مقالا).

أمساءا (بؤ مقا) سافر زيد (أم صباحا) .

الذي نجح (بؤ مق) زيد (لا خالد)[1]

وأشار المتوكل إلى المعايير التي تحكم احتلال بؤرة المقابلة الموقع (مØ) فذهب إلى أنها تتجلى فيما يلي:

- يحتل الموقع (مØ) مكون واحد. فجملة (زيدا رأيت) يحكم عليها الباحث بأنها صحيحة لأن الموقع (مØ) يحتله مكون واحد.أما الجمل التي يتصدر حملها اسم استفهام وبؤرة مقابلة أو بؤرتا مقابلةأوبؤرة مقابلة ومحور،أو بعبارة أخرى الجمل التي يتصدر حملها مكونان يشغلان الموقع(مØ) فيعدها لاحنة كما هو الشأن بالنسبة للجمل:

متزيدا رأيت؟

([1]) أحمد المتوكل:الوظائف التداولية في اللغة العربية ،ص 56-57 .

الكتاب زيداناولت.

البارحة الشايشربت .

في المقهى زيدا قابلت.

هندا في الصيف الماضي عشقت[1].

-لا يحتل الموقع(م$^{\emptyset}$) المكون الحامل للوظيفة الدلالية المصاحب ،وعليه فإنه لا يقال:

و الجبل مشيت.

والملاحظ هنا أن المتوكل حينما وصف هذه الجملة باللحن لم يختلف عن النحاة العرب القدامفهم أيضا وصفوا هذا الضرب من الجمل باللحن وفسروا لحنه بتقدم المفعولمعه على عامله.

-لا يحتل الموقع(م$^{\emptyset}$) مكون حامل للوظيفة التركيبية الفاعل،وقد برر المتوكل ذلك بكون"الجمل التي يتقدم فيها الفعل على الفاعل لا يمكن أن تفهم في اللغة العربية إلا على أساسأن المكون المتصدر فيها مبتدأ"[2]،وهو في هذا يلتقيمع النحاة القدامى كابن سراج الذي ذكر أن "الفاعل لا يجوز أن يتقدم على فعله إلا على شرطالابتداء"[3]،وأبو البركات الأنباري الذي بررعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل بقوله" فإن قيل: فلم لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل قيل: لأن الفاعل تنزل منزلةالجزء من الفعلوالدليل على ذلك من سبعة أوجه..."[4]

([1]) المصدر نفسه،ص56-57

([2])المصدر نفسه،ص57-58

([3]) ابن سراج : الأصول في النحو، تح عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ،بيروت ،ط3 ،1988ص72 .

([4]) أبو البركات الأنباري:أسرار العربية،دار الجيل،بيروت،ط1 ،1995،ص83 .

3-1-1-4- المكونات التي يمكن تبئيرها وتلك التي لها الأسبقية في التبئير:

أ-المكونات التي يمكن تبئيرها:

بخلاف بؤرة الجديد التي أجاز إسنادهاإلى أي مكون داخل الجملة وبغض الطرف عن وظيفته الدلالية ووظيفته التركيبية،قيد المتوكل إسناد بؤرة المقابلة في البنيات الموصولية بقيدين اثنين،يشترط أولهماأن يكون المكون المبأر قابلا لأخذ الحالة الإعرابية الرفع ويقضي ثانيهماأن يكون قابلا للإضمار [1].

وتجدر الإشارة إلى أن المتوكل استعار هذين القيدين مما ورد في كتب النحو العربي حول شروط ما أسماه النحاة بالإخبار بالذي ، ويمكن توضيح هذين القيدين من قول الرضي الأستراباذي:"أخبر عن زيد منقولك ضربتُ زيدا بالذي، فالمعنى اجعل الذي مبتدأ خبره زيدا واجعل تلك الجملة الأولى وهي ضربتُ زيدا صلة للذي ، بلا تغيير شيء منها إلا أن تجعل مكان زيدا ضميرا عائدا إلى الذي ، وتؤخر زيدا خبرا عن الذي فتقول : الذي ضربته زيدٌ"[2].

فقول الرضي: إلا أن تجعل مكان زيدا ضميرا عائدا على الذي هو نفسه ما أقره المتوكل من أن يكون المكون المبأر قابلا للإضمار ، وقوله: وتؤخر زيدا خبرا عن الذي هو عينه ما أقره المتوكل من أن يكون المكون المبأر قابلا للحالة الإعرابية الرفع.

([1]) ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية ،أحمد المتوكل،ص41-42 .

([2])رضي الدين الأستراباذي : شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح : حسن بن محمد الحفظي ويحي بشير مصطفى،جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، 1966، ص 229 .

ب . المكونات التي لها الأسبقية في التئبير:

اعتبر المتوكل المكونات الحاملة للوظائف الدلالية الحال والعلة والزمان والمكان والمكونات المسورة والمكونات الداخلة عليها حتى مكونات تحظى بالأولوية في التبئير حتى أنه ذكر أن "الجمل التي تسند فيها وظيفة البؤرة إلى مكون لا يدخل في هذه الزمرة من المكونات مع وجودها في الجملة تبدو جملا ذات مقبولية دنيا"[1] وعقد مستدلا على ذلك مقارنة بين الأزواج الجملية الآتية:

جاء زيد "باسما ".

جاء" زيد"باسما.

وقف خالد "احترما"لأبيه.

وقف "خالد" احتراما لأبيه.

استدعي الرجال "كلهم".

استدعي " الرجال" كلهم.

يقرأ زيد حتى" الشعر".

يقرأ "زيد "حتى الشعر [2].

ويدعم المتوكل فرضيته هذه بإدخاله أداة النفي على هذا النوع من الجمل، حيث يلاحظ أن المكون الذي يتجه إليه النفي هو أحد هذه المكونات دون غيره.ويعقد مستدلاعلى ذلك مقارنة بين أزواج الجمل الآتية:

ما جاء زيدا "باسما" بل (غاضبا).

([1])أحمد المتوكل : الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص 42 .

([2])المصدر نفسه ، ص 42 . 43 .

؟؟ ما جاء زيد باسما (بل عمرو) .

ما وقف خالد "احترما" لأبيه (بل مللا).

ما وقف خالد احترما لأبيه (بل عمرو) .

ما استدعي الرجال "كلهم " (بل بعضهم).

؟؟ ما استدعى الرجال كلهم (بل النساء)[1].

3 . 1 . 1 .5 . إعراب المكون المبأر:

وفيما يخص إعراب المكون البؤري أشار المتوكل إلى أن وظيفة البؤرة بنوعيها لا تحدد الحالة الإعرابية التي يأخذها المكون الذي تسند إليه، ويرجع ذلك إلى قواعد إسناد الحالات الإعرابية التي تكون حسب انتماء المكونات إلى الحمل أو عدم انتمائها إليه، فالمكونات الخارجة عن الحمل تأخذ حالتها الإعرابية بمقتضى وظائفها التداولية المبتدأو المنادى والذيل.أما المكونات الداخلية فتأخذ حالتها الإعرابية طبقا لوظائفها التركيبية أو الدلالية.ويعني هذا أنه لا تأثير للوظيفة التداولية البؤرة في تحديد الحالة الإعرابية للمكون المبأر بل تسند الحالة الإعرابية بمقتضى وظيفته التركيبية ،إذا كان حاملا لوظيفة تركيبية،فيأخذ الحالة الإعرابية الرفع إذا كان فاعلا والنصب إذا كان مفعولا به،أو وظيفته الدلالية إن لم يكن حاملا لوظيفة تركيبية ، فيأخذ الحالة الإعرابية النصب إلا إن سبق بحرف الجر فيأخذ حينها الحالة الإعرابية الجر. ويمكن توضيح ذلك بالأمثلة الآتية:

صافح خالد زيدا .

سافر خالد البارحة .

([1]) المصدر نفسه ، ص 44 .

زيدا انتقد خالد.

صباحا رجع خالد .

ما أهديت الكتاب إلا لهند.

يأخذ المكونان الحاملان لبؤرة الجديد (زيدا والبارحة) الحالة الإعرابية النصب بمقتضى الوظيفة التركيبية المفعول بالنسبة لخالد، والوظيفة الدلالية الزمان بالنسبة للبارحة.

ويأخذ المكونان الحاملان لبؤرة المقابلة (زيدا وصباحا) الحالة الإعرابية النصب بمقتضى الوظيفة التركيبية المفعول بالنسبة للأول والوظيفة الدلالية الزمان بالنسبة للثاني.

ويأخذ المكون هند الحالة الإعرابية الجر لكونه مسبوقا بلام الجر.

3 . 1 . 1 . 6 . الربط في البنيات البؤرية:

يقصد بالربط العلاقة القائمة بين المكون المتصدر للجملة والضمير العائد عليه من داخل الحمل أو الموقع الذي كان له داخل الحمل، وعليه فإنه وطبقا لما ذهب إليه المتوكل فإن هناك نوعين للربط:

1–الربط الضميري:وفيه يرتبط المكون المتصدر بضمير داخل الحمل مثل: [1]

هند تزوجها خالد .

زيداقابلته.

وقد رمز المتوكل للمكونين اللذين لهما نفس الإحالة بالرمز (1) على هذا المنوال:

هند (1) تزوج . ها (1) خالد.

([1])المصدر نفسه ، ص 59 .

زيدا (1) قابلت هـ (1).

2–الربط الموقعي:وفيه يرتبط المكون المتصدر بالموقع الذي كان من المفروض أن يشغله لولم يتصدر كما في الأمثلة:

الشاي (1) شربت ($Ø_1$) متق مف .

زيدا ناولت ($Ø_1$) (متق مف) الكتاب .

من (1) قابل زيد ($Ø_1$) (متق مف)؟

ماذا شربت ($Ø_1$) (متق مف) اليوم؟[1]

وقد استوحى المتوكل هذا التقسيم مما ذكره الفاسي الفهري من أن هناك نوعين للمراقبة :

1–المراقبة المركبية: وجعلها المتوكل الربط الضميري .

2– المراقبة المرجعية: وجعلها المتوكل الربط الموقعي .

وليميز المتوكل بين هذين النوعين ساق مايسمى في النحو التوليدي التحويلي بقيود الجزر ، وتشمل قيد المركب الحرفي وقيد أ /أ وقيد المركب الاسمي المعقدوقيد البنية الوصلية.

وطبقالنموذج النحو التحويلي فإن تحويل نقل المركب الجزيري إلى الصدر يقضي نقل هذا المركب كاملا، وعدم نقله كاملا يقدم جملا غير صحيحة[2]،غير أنه لوحظ أن هذا القيد يصدق على النوع الثاني من أنواع

([1]) المصدر نفسه ، ص 60 .

([2]) ينظر: اللسانيات واللغة العربية ، عبد القادر الفاسي الفهري ، دار توتقال ، الرباط ، ط1، 1985، ص 114 . 115 .

الربط، وهو الربط الموقعي، أما الربط الثاني فلا يخضع لهذه القيود، وقد بين المتوكل هذا من خلال عقد الموازنة بين الربط الضميري والربط الموقعي في الجمل الآتية:

صديق غفرت ل.

زيد قرأت كتاب.

الكتاب شكرت الرجل الذي أعارني.

كتابا اشتريت مجلة و.

في مقابل:

صديقي غفرت له.

زيدا قرأت كتابه.

الكتاب شكرت الرجل الذي أعارنيه .

الكتاب اشتريت مجلة وإياه[1].

فالزمرة الأولى من الجمل غير صحيحة ويرجع ذلك إلى أن تحويل النقل للمركب المتصدر قد خرق قيد المركب الجزيري الذي يقضي نقل المركب كاملا سواء كان مركبا حرفيا كما في الجملة الأولى أو اسميا معقدا كما في الجملة الثانية أم مركبا موصوليا كما في الجملة الثالثة أو مركبا عطفيا كما في الجملة الرابعة، وهذا بخلاف الزمرة الثانية من الجمل الممثلة لما سمي بالربط الضميري،إذ إنها جمل صحيحة مقبولة مع خرقها لقيد المركب الجزيري في كون الركن المتصدر لم يكن المركب الجزيري برمته .

([1]) ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية ، أحمد المتوكل ، ص 60 .

و في إطار النحو الوظيفي أعاد المتوكل صياغة قيود الجزر على أساس أنها قيود على علاقة الربط و على أساس أنها قيود ضابطة لقواعد الموقعة، وعن قيود الربط ذكر أنه لا يخضع لقيود الجزر إلا نوع واحد من الربط هو الربط الموقعي أما الجمل التي يرتبط فيها المكون المتصدر بضمير داخلالحمل فلا تخضع لهذه القيود [1].

وذكر فيما يخص قيود الموقعةأن هذه الأخيرة تضبط قواعد الموقعة التي تحتل بمقتضاها الموقع (م^{Ø}) المكونات المسندة إليها وظيفةبؤرة المقابلة و أسماء الاستفهام، ويمكن تلخيصها في القيد الجزيري العام : يتموقع في (م^{Ø}) المكون الجزيري برمته [2].

3 . 1 . 2 . المحور (Topique) :

المحور في النحو الوظيفي هو الوظيفة التداولية الثانية داخل نطاق الحمل، و مرد تداوليتها راجع إلى أنها تمثل وضعا تخابريا قائما بين المتكلم والمخاطب، يتمثل في أن المكون الشاغل لهذه الوظيفة يحمل معلومة تشكل محط الحديث ومداره.

3 . 1 . 2 . 1 . تعريف المحور:

تسند وظيفة المحور طبقا لما اقترحه سيمون ديك إلى المكون الدال على ما يشكل المحدث عنه داخل الحمل[3]،وتسند حسب ما أشار إليه المتوكل إلى المكون الدال على ما يشكل محط الحديث في الحمل بالنسبة

([1]) المصدر نفسه ، ص 62 .

([2]) المصدر نفسه ، ص 63 .

([3]) المصدر نفسه ،ص 69 .

لمقام معين[1].ومعلوم أن المكون لا يكون محدثا عنه إلا إذا كان حاملا لمعلومة تدخل في نطاق المعرفة المشتركة بين المتكلم والمخاطب ، فينصرف الحديث إليها وتصبح محط اهتمام وعناية.

ميز المتوكل بين ثلاثة أنواع من المحاور : محور جديد (Topique de nouveau) ومحور عابر ومحور ماكث، و أشار إلى أنه يندرج تحت الماكث المعطى(Topique donné) ويندرج تحت المعطى المنقطع والمستمر(Topique contenu)،ويندرج تحت المستمر المكرر(Topique répète) ويندرج تحت المكرر التام والجزئي، ويندرج تحت التام المعاد ، ويندرج تحت الجزئي الفرعي (Topique facultative)[2].

توضيحا لذلك نسوق الترسيمة الآتية:

(1) ينظر: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ، أحمد المتوكل، ص 42 .

(2) ينظر : قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية : بنية الخطاب من الجملة إلى النص ، ص 114 .

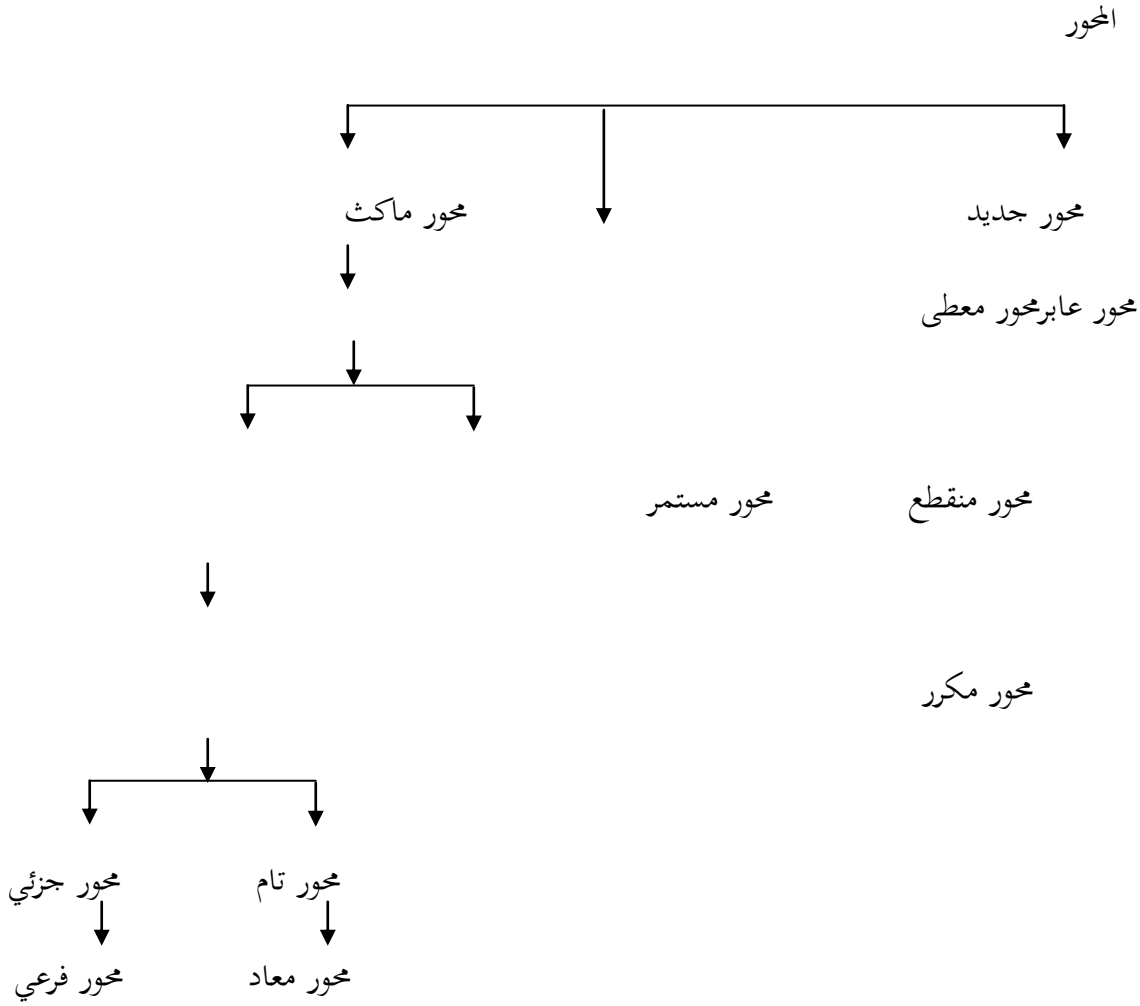

ومثل المتوكل لقراءة نص من حيث بعده المحوري بالنص الآتي: [1]

زار المغرب شاعر مصري (محور جديد عابر)، وشاعر سوري (محور جديد ماكث) وشاعر لبناني (محور جديد عابر). تجول الشاعر السوري (محور معطى مستمر) في المدن التونسية... بيعت أثناء ذلك مئات النسخ من ديوان الرسم بالكلمات (محور معطى فرعي)، وقد سعد نزار قباني (محور معطى معاد) بحفاوة المثقفين التونسيين.

([1]) المصدر نفسه ، ص 115 .

يتبين من هذا النص أن المحور الجديد هو الذي يدرج لأول مرة في الخطاب، وحين يعاد إدراج نفس هذا المحور في الخطاب فإنه يصبح محورا معطى، وفي حالة مكوث هذا المحور محطا للخطاب فإنه يصبح محورا مستمرا، فإن أعيد ذكره بطريقة مباشرة نكون أمام محور معاد، وإن أعيد ذكره بطريقة غير مباشرة أو بواسطة أحد متعلقاته نكون أمام محور فرعي.

3.1.2.2. قيود إسناد وظيفة المحور:

ذهب المتوكل إلى أن إسناد وظيفة المحور لا يخضع لقيد مادام الحد المسندة إليه دالا على محط الحديث في الحمل ، وقرر أن ثمة اتجاها عاما في اللغات الطبيعية تسند بمقتضاه وظيفة المحور إلى الحد الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل بالدرجة الأولى[1]،بل ذهب إلى أبعد من ذلك حين ذكر أنه قد يكون في مقام الكلية اللغوية أن تنزع الوظيفة الدلالية (المنفذ) والتركيبة (الفاعل) والوظيفة التداولية (المحور) إلى التواجد في مكون واحد ، ويعد فاعلا حقيقيا أو فاعلا نموذجيا المكون المسندة إليه الوظائف الثلاث مجتمعة ، هذا ويمكن القول بأن الحد الفاعل يستأثر بهذه الوظيفة حين وروده ، وتكون له الأسبقية على غيره في أن تسند إليه وظيفة المحور[2] ، وقد قرر المتوكل في هذا الصدد بأن اللغة العربية لا تختلف عن غيرها في كونها تنزع إلى تجميع وظيفة المنفذ ووظيفة الفاعل في مكون واحد ، وهو ما يطلق عليه في أدبيات اللسانيات النمطية مصطلح الفاعل النموذجي (**Un bon sujet**) ، كما قرر أن تجميع هذه الوظائف ليس قاعدة بل مجرد نزوع عام يمكن أن يخالفه إسناد المحور إلى مكون غير حامل للوظيفة

([1]) ينظر: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، أحمد المتوكل، ص43 .

([2]) المصدر نفسه ، ص 76 .

الدلالية منفذو الوظيفة التركيبية فاعل[1]، وعلل أسبقية المكون الفاعل في أخذ وظيفة المحور باشتراكها في مجموعة من الخصائص ذكر منها:[2]

1- أن كلا منهما يعد نقطة انطلاق داخل الحمل، فالفاعل يعتبر نقطة انطلاق بالنسبة للوجهة المعتمدة في تقديم الواقعة الدال عليها المحمول، والمحوريعتبر نقطة انطلاق بالنسبة للحديث.

2- أن كلا منهما ينزع إلى احتلال موقع من المواقع في بداية الحمل، فالفاعل يتقدم على المكونات الأخرى باعتباره المنظور الأول للوجهة والمحور ينزع إلى احتلال أحد مواقع الصدر في الحمل باعتباره حاملا لمعلومة معطاة ،أي معلومة يتقاسمها المتكلم المخاطب، وفي هذا الصدد لوحظ أن المكونات الحاملة للمعلومات المعطاة تتقدم على المكونات الحاملة لمعلومات جديدة.

ولم يفت المتوكل أن يقدم من التراث النحوي ما يؤكد فرضيته في إسناد وظيفة المحور إلى الفاعل مشيرا في هذا الصدد إلى حصر النحاة ما أسموه بعلاقة الإسناد بين الفعل والفاعل أو نائب الفاعل مصطلحين على تسمية الأول مسندا والثاني مسندا إليه [3]، والمراد بالإسنادعندهم"أن يخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخص به"[4]،ويقصد بالمخبر عنه المسند إليه فاعلا كان أو مبتدأ ، فالفاعل أخص بفعله وأهم من المنصوبات الواردة بعده، والأمر كذلك بالنسبة للمبتدألأنه محل الحكم ومن قبل الرضي نص سيبويه على هذا وأكده عندما قرر أن بنية

([1]) ينظر: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، الأصول والامتداد، أحمد المتوكل ، دار الآمان ،الدار البيضاء، ط1، 2006، ص 94 .

([2]) أحمد المتوكل: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 43 .

([3]) ينظر : الوظائف التداولية في اللغة العربية،أحمد المتوكل، ص 75 .

([4]) رضي الدين الأستربادي : شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، ص16، ص 59 .

الجملة تقوم على المسند والمسند إليه واحتياج كل من هذين الركنيين نابع من أن أحدهما هو الحديث والآخر هو مدار الحديث[1].

وفي سياق الحديث عن الوظيفة الفاعل ، تجدر الإشارة إلى أن مصطلح الفاعل لدى المتوكل يشمل ما استقر في الدرس النحوي القديم بالمبتدأو الفاعل أيضا، أي أن الفاعل شمل عنده المسند إليه في كلتا الجملتين الاسمية والفعلية ، وقد فرق هذا الباحث بين نوعين مما أُصطلح عليه بالمبتدأ: المبتدأ الذي خبره مفرد أو شبه جملة وهو ما جعله ذا وظيفة تركيبية وأطلق عليه مصطلح الفاعل، والمبتدأ الذي خبره جملة وهذا ما جعله ذا وظيفة تداولية خارجة عن الحمل ولها موقع ثابت وسماه المبتدأ .

يعتبر المبتدأ من الوظائف التي يكثر التباسها بالمحور خاصة حينما يكون هذا الأخير متصدرا للجملة مثل:

خالد مسافر.

إذ يلتبس المحور هنا بالمبتدأ في المثال:

خالد مسافر أبوه .

ومبعث هذا الالتباس يرجع حسب المتوكل إلى: [2]

1-تشابه المحور والمبتدأ من حيث التعريف.

2- تجاور موقعيهما، وبخاصة حينما يتصدر المحور الجملة.

([1]) ينظر : شرح كتاب سيبويه، السيرافي،تح : أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية ،بيروت ، ط1، 2008، ص 173 .

([2]) أحمد المتوكل : الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 131 .

3-تماثل إعرابيهما إذ إن المحور يرفعفيغالب الأحوال بحكم أنه يسند للمكون الفاعل بالدرجة الأولى ، والمبتدأ يرفع في جميع أحواله.

4- خضوعهما معا لشرطالإحالة وذلك في حالة تصدر المحور للجملة إلى جانب أن كلا منهما محدث عنه.

ولكن رغم هذا التشابه يظل المبتدأو المحور مكونين ذوي خصائص تداولية وتركيبية مختلفة وهو ما ذهب إليه المتوكل واستدل عليه بمجموعة من الملاحظات نوجزها في الآتي[1]:

1-يعتبر المبتدأ وظيفة تداولية خارجيةبعكس المحور الذي يعتبر وظيفة تداولية داخلية.

2- يمكن للمبتدأ أن يتقدم على الأدوات الصدور التي تستأثر بالصدارة التامة فيالحمل، بخلاف المكون الفاعل (المحور) كما يتبين من المقارنة بين الجمل الآتية:

زيد ، أسافر أبوه؟

زيد ، أرجع أبوه؟

زيد، أقابلته؟

في مقابل:

عمرو أشاعر؟

زيد أفي الدار؟

السفر أغدا؟

[1])المصدر نفسه،ص131- 132

2-يحتل المكون المبتدأ موقعا متقدما على موقع الأدوات الصدور (م[1]) في حين أن فاعل الجملة الاسمية يحتل موقعا داخليا متأخرا عن موقع هذه الأدوات.

واستدل الباحث على احتلال فاعل الجملة الاسمية موقعا داخليا بإمكان تقدم إحدى الأدوات الصدور عليه يقول:"يمكن الاستدلال على أن فاعل الجملة الاسمية يحتل موقعا واردا بعد الموقع (م[1]) بإمكان تقدم إحدى الأدوات الصدور عليه كما يتبين من الجمل:

أعمر شاعر؟

هل عمرو شاعر؟

إن عمرا شاعر؟

فإمكان تساوق الأداة الصدر و الفاعل في هذا النمط من الجمل يعني وفقا لقيد أحادية الموقع أنهما يحتلان موقعين مختلفين وإن تجاورا "[1].

ومما ينبغي لفت الانتباه إليه أن وظيفة المحور لا تسند في أدبيات النحو الوظيفي إلى المكون الفاعل فقط بل تسند أيضا إلى مكونات أخرى في الحملشريطة أن تكون دالة على محط الحديث كما نص على ذلك تعريف هذه الوظيفة ، وألا تكون حاملة لوظيفة تداولية كما يتبين من الجمل التي ساقها المتوكل:

من قابل "زيدا"؟

قابل "زيدا" خالد.

ماذا أعطيت "زيدا"؟

([1]) المصدر نفسه ، ص 95 .

أعطيت "زيدا" كتابا.

من رجع البارحة؟

رجع البارحة "زيدا"؟[1]

والتي أسندت فيها وظيفة المحور إلى المكونات الحاملة للوظيفة التركيبية المفعول والمكونات الحاملة للوظيفة الدلالية الزمان على التوالي.

3 . 1 . 2 . 3 . مواقع المحور :

قسم المتوكل الجمل إلى ثلاث أنواعهي:الجمل الفعلية والجمل الاسمية والجمل الرابطية.

وللتوضيح فقط فإن الجملة الفعلية (**Phrase verbale**) هي الجملة التي يكون محمولها فعليا .والجملة الاسمية (**Phrase nominale**) هي الجملة التي يكون محمولها مركبا وصفيا أواسميا أو حرفيا أو ظرفا مثل:

هند مسافرة .

هند كريمة .

خالد أخوك.

خالد في المقهى.

السفر غدا .

[1] أحمد المتوكل: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 43 .

أما الجملة الرابطية (**Phrase cupulaire**)فهي الجملة التي تشتملعلى رابط،اعتبرها المتوكل نمطا بنيويا قائم الذات كما وصفها بأنها جملة وسطى تشارك الجملة الاسمية في بعض مميزاتها الحملية والوظيفية وتقاسم الجملة الفعلية خصائصها المكونية [1].

انطلاقا من هذا التقسيم الثلاثي واعتماداعلسلميات الموقعة يذهب المتوكل إلىإيرادتفاصيل خاصة بموقعة المحور في كل جملة من الجمل السابقة.

أ . مواقع المحور في الجملة الفعلية:

أشار المتوكل إلى أن ثمة اتجاها سائد في اللغات الطبيعية ينزع بمقتضاه المكون المحور إلى احتلال موقع من مواقع صدر الجملة، وقرر أن المحور في اللغة العربية لا يختلف عن غيره في اللغات الطبيعية في كونه ينزع إلى احتلال موقع من مواقع الصدارة هو بالتحديد الموقع (م^{ø}) [2].

وذهب المتوكل إلى أن المحور لا يشغل الموقع (م^{ø}) إلا بتوفر جملة من القيود يمكن تلخيصها كالآتي: [3]

1- قيد الإحالة: وهو قيد يقضي بأن يكون المحور حاملا للمعلومة الكفيلة بتمكين المخاطب من التعرف على ما تحيل عليه كالمحور في الجمل الآتية:

في الصيف الماضي نشرت ديوانا .

خالد قابلته.

الكتاب تصفحته.

([1]) ينظر : الوظائف التداولية في اللغة العربية ، أحمد المتوكل، ص 82 .

([2]) المصدر نفسه ، ص 83 .

([3])المصدر نفسه ، ص 83 . 87 .

ويمتنع بمقتضي هذا القيد موقعة المحور في (مØ) إذا كان عبارة غير محيلة ، أي عبارة لا يتمكن المخاطب من التعرف على ما تحيل إليه مثل:

رجلا رأيته.

جريحا أسعفته .

2-قيد الأحادية: ويقضي بألا يحتل الموقع (مØ) أكثر من مكون من المكونات التي تشغل هذا الموقع، أي المكونات الحاملة لبؤرة المقابلة واسم الاستفهام.

3- ألا يحتل المكون الفاعل والمكون المصاحب المسندة إليهما وظيفة المحور الموقع (مØ) لأنه في حالة إسناد المحور للمكون الفاعل يظل هذا المكون محتلا للموقع (فا) الذي تقتضيه وظيفته التركيبية، ولا يمكن موقعته في (مØ) لأنه بتقدمه على فعله يصبح المبتدأ.

4- قيد الجزر: ويقضي بأن يتموقع في (مØ) المركب الجزيري برمته ، و يمنع من ثمة تصدير مكون وارد جزءا من مركب جزيري كما في الجمل:

هند (مح) السائق الذي صدمأنبت .

خالد (مح) زيد منتظر الرجل الذي قابل .

خالد (مح) مر زيد بعمرو.

الزيتونة زار خالد جامع .

وتسترد هذه الجمل سلامتها إذا نقل إلى الموقع (مØ) المركب الجزيري برمته ، وذلك على النحو الآتي:

السائق الذي صدم هندا (مح) أنبت .

الرجل الذي قابل خالدا (مح) زيد منتظر .

بعمرو بخالد (مح) مر زيد .

جامع الزيتونة (مح) زار خالد .

5–أن يكون المحور الحامل للوظيفة التركيبية المفعول مرتبطا بضمير يعود عليه من داخل الحمل. واعتبر المتوكل بمقتضى هذا الشرط الجمل التي من قبيل:

هند قابل خالد.

الواردة جوابا عن السؤال:

من قابل هند؟

جملا ذات مقبولية دنيا وتسترد هذه الجمل — في نظره– مقبوليتها بإحدى الوسائل الثلاث: [1]

أ–بتوسط المفعول بين الفعل والفاعل ، فتكون الإجابة عن السؤال السابق بالقول:

قابل هندا خالد .

ب– بربط المفعول بضمير يعود عليه من داخل الحمل فتكون الإجابة عن السؤال السابق بالقول:

هند قابلها خالد .

ت–بتأويل الجملة على أساس أن المكون المتصدر مسندة إليه وظيفة بؤرة المقابلة لا وظيفة المحور[2].

وأضاف المتوكل بالنسبة لموقعة المحور في الجمل الفعلية:"يحتل المكون المسندة إليه وظيفة المحور الموقع الذي تقتضيه وظيفته الدلالية أو وظيفته التركيبية كما يتبين من الجمل:

([1]) ينظر : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، أحمد المتوكل، ص 77 .

([2]) أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص 89 .

متى رجع زيد (فا مح)؟

من قابل زيد (مف مح)؟

رجع البارحة (زم مح) زيد .

ففي الجمل الثلاث يحتل المكون المحور الموقع الذي تخوله إياه وظيفته التركيبية الفاعل ووظيفته التركيبية المفعول ووظيفته الدلالية الزمان على التوالي"[1].

ب- مواقع المحور في الجملة الاسمية:

كما رأينا سابقا فإن المكونات بالنسبة للجملة الاسمية تتموقع وفق البنية الموقعية الآتية:

$م^4$ ، $م^2$ ، $م^1$ $م^{\emptyset}$فا { م ص} (مف) (ص) ، $م^3$

{ م س}

{ م ح}

{ م ظ}

وهي بنية يرد فيها المحمول مركبا وصفيا (م ص) (**Syntagme Adjectival**) أو اسميا (م س) (**Syntagme nominale**) أو حرفيا (م ح) (**Syntagme prépositionnel**)أو ظرفا،ويتقدم فيها موقع الفاعل علىموقع المحمول، بخلاف البنية المفترضة بالنسبة للجمل الفعلية والتي يرد فيها الفاعل متأخرا عن المحمول الفعلي.

([1]) المصدر نفسه ، ص 83 .

وقضية الفاعل هذه هي التي اتخذها المتوكلأساس الوضع الأحكام الخاصة بموقعة المكون المسندة إليه وظيفة المحورفي الجملة الاسمية،حيث ميزبين الأحكام الخاصة بموقعة المكون المسندة إليه وظيفة المحور إذا كان فاعلا عنها إذا كان غير فاعل.ويراد بالفاعل هنا ما عرف في الدرس النحوي التراثي بالمبتدأ الذي خبره مفرد أو شبه جملة.

1-مواقع المحور الفاعل:

ذكر المتوكل أن المحور الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل يشغل الموقع (فا) الوارد مباشرة قبل موقع المحمول بشرط أن يكون عبارة محيلة [1].وهذا عين ما جاء في التراث النحوي من شرط تعريف المبتدأ ، و أن شرط تعريفه راجع إلى أنه يحمل معلومة مشتركة بين المتكلم والمخاطب، وبذا ينصرف الحديث إليه ويصبح محط الاهتمام والعناية، يذكر شيئا قريبا من هذا ابن بعيش في قوله:" فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ ، و أن يكون الخبر نكرة لأنكإذا ابتدأت بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت، فإنما ينتظر الذي لا يعلمه ،فإذا قلت : قائم أو حكيم فقد أعلمته بمثل ما علمت كما لم يكن يعلمه حتى يشاركك العلم به"[2].

ويرتبط شرط الإحالة عند المتوكل بالمكون المتصدر الشاغل لوظيفة الفاعل أما المكون الشاغل لوظيفة بؤرة المقابلة فإنه غير معني بهذاالقيد، من ثمة فإنه وطبقا لما يراه المتوكل يجوز الإتيان بمثل القول:

كتاب (فابؤ مقا) عندي لاكتابان.

كتاب (فا بؤ مقا) عندي لا مجلة[3].

([1])المصدر نفسه ، ص 91.

([2]) ابن بعيش : شرح المفصل للزمخشري ، تح: إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون،دار الكتب العلمية،بيروت ،ط1 ،2001 ، ص 225 .

([3]) ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، أحمد المتوكل ، ص 91 .

2- مواقع المحورغير الفاعل:

يتموقع المحور إذا كان مكونا غير المكون المسندة إليه وظيفة الفاعل حسب إمكانيتين:

- يحتل الموقع الذي تخوله إياه وظيفته الدلالية أو وظيفته التركيبية كما في الجمل الثلاث:

خالدمسافرغدا (زم مح) .

خالد منتظر في المقهى (مك مح) .

خالدضارب عمرا (متق مف مح) اليوم .

-يحتل جوازا الموقع (م$^{\emptyset}$) كما في الجملتين:

اليوم (زم مح)، زيد ضارب عمرا .

في المقهى (مك مح)خالد منتظرا.

وكما هو الشأن بالنسبة للجمل الفعلية قيد المتوكل احتلال المحور للموقع (م$^{\emptyset}$) بقيدي الإحالة وأحادية الموقعة.

ويرتبط شرط الإحالة عند المتوكل بالمحور الشاغل للموقع (م$^{\emptyset}$) ،أما بؤرة المقابلة فإنها غير معنية بهذا القيد كما سبقت الإشارةإلى ذلك.

أما قيد أحادية الموقعة فيقضي بألا يتصدر الجملة مكونان اثنان يشكلان محط الحديث ومداره بالنسبة لطرفي العملية التخاطبية كما في الجملة:

إلى العاصمة (مك مح)غدا (زم مح) هند مسافرة .

ت– مواقع المحور في الجملة الرابطية:

ذهب المتوكل إلىأن المحور في الجمل الرابطية يحتل الموقع التي تخوله إياه وظيفته الدلالية أو وظيفته التركيبية كما يمكن أن يحتل الموقع (م^{Ø}) جوازا[1].يُمثل للاحتمال الأول بالجملتين:

كان الجومطرا.

كان خالد في المقهى.

أما المثالين الآتيين:

اليوم كان خالد في المقهى.

في المقهى كان خالد منتظرا زيدا.

فالمكونات(اليوم) و(في المقهى)والمسندة إلى كل منها الوظيفة التداولية المحور يحتلان (م^{Ø}).

يجيز المتوكل موقعة المحور في الجمل الرابطية في الموقع (م^{Ø}) شريطة التقيد بقيدي أحادية الموقعة الذي ينص على أن:لا يتموقع في(م^{Ø}) أكثر من مكون واحد وقيد الإحالية الذي ينص أيضا على أن يكون المكون الحامل لهذه الوظيفة عبارة محيلة.فالجملتان التاليتان لاحنتان لاختراقهما أحد القيدين السابقين :

البارحة في المقهى كان خالد.

في المقهى كان خالد منتظر.

الأول بلاشتمالها على محورين والثانية لعدم إحاليتها[2].

([1])المصدر نفسه ، ص 100 .

([2]) المصدر نفسه ، ص 98 - 101 .

أما إذا أسندت الوظيفة المحور إلى المكون الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل، فإن هذا المكون يحتلبذلك الموقع(فا)ويتعذرعليه احتلالالموقع(م$^{\emptyset}$) وجوبالأنه في هذه الحالة يصبح مبتدأويحتل بذلك الموقع كما في الجملة:

خالد كان شجاعا التييؤولها المتوكل على أساس أنها من نمط البنيات:

خالد(مبتدأ)،كان(=) (ف مح)شجاعا،أي أن المحور الفاعل هو الضميرفي كان.ويزكي هذه الفرضية أكثر إمكان تقدم هذا المكون على الأدوات الصدور كأداة الاستفها ممثلا فتصبح الجملة:

خالد أكان شجاعا؟

3-1-2-4- إعراب المكون المحور:

لا تعتبر الوظيفة التداولية المحور في النحو الوظيفي وظيفة مسؤولة عن تحديد الحالات الإعرابية ، لأن المكون الذي تسند إليه هو الذي يحدد الحالة الإعرابية ،فإذا أسند المحور إلى الفاعل يأخذ الحالة الإعرابية الرفع وإذا أسند إلى المفعول يأخذ حالة النصب والأمر نفسه حين إسناده إلى المكونات التي تحتل وظيفة دلالية.ففي الجمل:رجعت هند البارحة .

استقبل هند خالدا.

رجعت البارحة هند.

تأخذ المكونات المحاور الحالات الإعرابية الرفع والنصب بمقتضى الوظيفة الفاعل والمفعول والزمان على التوالي.

3-2- الوظائف التداولية الخارجية:

3-2-1- المبتدأ (Thème) :

المبتدأ في النحو الوظيفي وظيفة تداولية خارجة عن نطاق الحمل، ومردتداوليتها راجع إلىأنها: [1]

1- تشترك مع الوظائف الأخرى كالمحور والذيل والبؤرة في ارتباطها بالمقام، إذ أن تحديدهالا يتم إلا انطلاقا من الوضع التخابري القائم بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقامية معينة.

2- تتحدد صوابية هذه الوظيفة في إطار معارف المتكلم حول العالم الخارجي، وقد مثل المتوكل لذلك بالجملة:

أما مراكش فإن منارتها من الآثار الخالدة.

تعد هذه الجملة صحيحة لكون الحمل (فإن منارتها من الآثار الخالدة) واردا بالنسبة لمراكش ورودا يجسده وجود هذه المنارة فعلا في تلك المدينة، وفي مقابل هذا فإن الجملة : أما الدار البيضاء فإن منارتها من الآثار الخالدة، لاحنة ويفسر لحنها عدم وجود المنارة بوصفها علما في هذه المدينة.

3-2-1-1- تعريف المبتدأ:

ذكر المتوكل أن هناك شبه إجماع على الفكرة التي يقوم عليها تعريف المبتدأ في الدراسات التي اهتمت بالوظائف التداولية تقرر بمقتضاه أن وظيفة المبتدأ تسند إلى المكون الذي يحدد مجال الخطاب بالنسبة لما يأتي بعده[1]، وتبعا لذلك فإن الجملة التي تشتمل على تلك الوظيفة تبنعادة من مكونين: مكون دال على مجال الخطاب وهو المبتدّأ، ومكون يليه يدل على فحوى الخطاب وهوالحمل، فالجملة:

قسنطينة ، جسورها عالية .

([1]) المصدر نفسه ، ص 116-117 .

تتركب من:

1- المبتدأ (قسنطينة) ، ويحدد المجال الذي يعتبر إسناد الحمل إليه واردا .

2-الحمل : جسورها عالية .

واعتبر المتوكل المبتدأمكونا خارجا عن نطاق الحمل، واستدل على خارجيته بسوق ملاحظات نوجزها كالآتي:

1- لا يخضع المبتدأ لقيود الانتقاء التي يضعها الفعل أو ما يشبهه بالنسبة لموضوعاته ففيالجملة: (الكتاب شرب مؤلفه شايا)يُلاحظ أن الفعل شرب ينتقي موضوعيه الفاعل والمفعول بمقتضى قيدي (حي) و (سائل) على التوالي ولكنه لا ينتقي المبتدأ .

2- لا يخضع المبتدأ لمطابقة المحمول فنقول مثلا: الفتاة أخواها مسافران، والفتاة جاء أخواها،ولا نقول مثلا:الفتاة أخواها مسافرة،والفتاة جاءت أخواها.

3-نشوء المبتدأ في بعض الأحيان عن تفكيك الجملة الاسمية وتقديم أحد مكوناتها إلى الموقع ($م^2$) تاركا أثرا مملوءا (الضمير العائد) [1].

4-لا يدخل المبتدأفي حيز (Scope) القوة الإنجازية،وإنما تنصب هذه الأخيرةعلى الحمل وحدهفي حين يتقدم هو عليها مثل:

خالد، نجح في الامتحان.

الامتحان، ستعلن نتائجه غدا.

هند،إن ديوانها قد نشر.

(1)المصدر نفسه،ص120- 122.وينظر أيضا:المدخل إلى علم الدلالة وعلاقته بعلوم الأنتربولوجيا، صلاح حسنين،دار الكتاب الحديث،دط،2008، ص 194-195.

و ما يؤكد خروج المبتدأعن مؤشر القوة الإنجازية للجملةهو إدخالأداة الاستفهام،حيث تصبح الجمل السابقة كالآتي:

خالد، أنجح في الامتحان أم رسب؟

الامتحان،أتعلن نتائجه غدا أم بعد غد؟

هند، أنشرت ديوانهاأم مازال قيد الطبع؟

4- يمكنللمبتدأأن ينفرد بقوة إنجازية مباينة للقوة الإنجازيةالمواكبةللحمل:

هند ؟ لقد شربت فنجان قهوة[1].

وإذاأمكن الاستدلال على أنالمبتدأ لا يعد جزءا من الحمل فإن هذا لا يعني أنه مستقلعن الحمل الاستقلال الذي يبيح أي تعقب أية جملة أيمبتدأ ، وفي هذا الصدد ذكر المتوكل أن "من عناصر تعريف المبتدأالأساسيةأن يكون الحمل واردا بالنسبة لمجال الخطاب، ويحتم مبدأ الورود أن تكون ثمة بين المبتدأ و الجملة التيتليه علاقة تجعل الجملة صالحة لأن تحمل على المبتدأ ويؤدي خرق علاقة الورود هذه إلى تراكيب لاحنة مثل:السيارة تفتحت أكمامها . الوردة نجا سائقها من الموت"[2].

ويشترط في المبتدأ بأن يكون معرفة، وهنا تجدر الإشارةإلىأن المتوكل وبخلافالنحاة لا يعتد بالمعيار التركيبي في هذه المسألة بل يعتمد معيارا تداوليا هو إحالية المبتدأ ،أيأن يكون عبارة محيلة على أن المراد بالعبارة المحيلة العبارة الحاملة لمعلومة كفيلة بجعل المخاطب يهتدي إلى المحال عليه سواء أكان فردا أو مجموعة برمتها كما يتبين من المثالين :

خالد،عاد والده من البقاع المقدسة.

([1]) أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص 95.

([2]) أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص 126 .

الإنسان،خلق ضعيفا.

وأما المقولات التركيبية التي تلحق بها وظيفة المبتدأ في اللغة العربية فحصرها المتوكل في: [1]

1-المركب الاسمي:

زيد ، أبوه مريض.

زيد ، قام أبوه.

السمن، منوان بدرهم.

البر، الكر بستين.

2-الجملة:

أما إنك قد نجحت في الإمتحان فذلك ما كنت أتوقع.

أماأنك تمتاز في كتابة الأقصوصة فذلك ما لا يقتنع به أحد.

وقد سجل بخصوص ما سبق الملاحظات الآتية:

أشار النحاة العرب القدامى إلى أن جملة من قبيل:

هو زيد قائم.

يمكن اعتبار الضمير فيها مبتدأ إلاأن ذلك يخالف التعريف الذي أعطاه للمبتدأ،من حيث أنه يحيل على مضمون الجملة المحمولة عليه نفسهاكما يظهر من تسمية النحاة له" بضمير القصة"وتساءل هل يمكن اعتبارعبارة ما مبتدأ إذاكان مجال الخطاب نفسه ؟

([1]) المصدر نفسه ، ص 117 .

يرد المبتدأ في اللغة العربية المعاصرة خاصة في تراكيب من قبيل:

فيما يتعلق بزيد فقد سافر إلى الجنوب.

أما فيما يخص زيد فإنه شاعر دون شك.

يستبعد المتوكل أننا أمام مبتدآت جمل،ويقترح أن نعتبر المبتدأ في هذا النمط من الجمل واردا في تراكيب جاهزةمعناها الإجمالي هو معنى" أما زيد ف... "[1]

3-2-1-2- مواقع المبتدأ :

كما رأينا سابقا فإن المكونات تترتب داخل الجمل الفعلية والاسمية والرابطية حسب البنيات الموقعية الآتية:

$م_4$ ، $م_2$ ، $م_1$ $م_{ø}$ف فا{ م ف} (ص) ، $م_3$

$م_4$ ، $م_2$ ، $م_1$ $م_{ø}$ فا { م ص} (مف) ، $م_3$

{ م س}

{ م ح}

{ م ظ}

$م_4$ ، $م_2$ ، $م_1$ $م_{ø}$ فا { م ص} (مف) (ص) ، $م_3$

{ م س}

{ م ح}

{ م ظ}

[1]المصدر نفسه ، ص118 .

حيثتحتوي هذه البيانات الموقعية على مواقع داخلية ومواقع خارجية،تختص الأولى منها بالأدوات التي تتصدر الحمل(الاستفهام،الشرط،المؤكدات...)،وكذا المكونات الملحقة بها وظائف تداوليةداخلية (البؤرة والمحور) وهي على الترتيب(م^{1})(م$^{\emptyset}$)،بالإضافةإلى المكونات الملحقة بهاوظائف تركيبية كوظيفتيالفاعل (فا) والمفعول(مف).

في حين خصصت المواقع الثانية منهاوهي(م^{2}،م^{3}،م^{4})للمكوناتالتي أسندت إليها وظائف تداولية خارجية(المبتدأوالذيل والمنادى)على التوالي.

ما يلاحظ هناأن المبتدأكوظيفة تداولية يحتل الموقع(م^{2})وهو موقعخارجي عن البنية الحمليةللجملةمثل:

خالد سافر أبوه.

لقد حدث تفكيك في بناء هذه الجملةمراعاة للمقام،فقد قدمخالد إلى(م^{2}) ليكون محور الحديث مخلفا أثرامملوءافي موقعه الأساسيليصبح بناء الجملة الآتي:

خالد سافر أبوه.

نلاحظ أن المكون (خالد)يحتلالموقع(م^{2})وهو الموقعالمخصصللوظيفة التداولية المبتدأ وعليه تصبح الجملة:(خالد سافر أبوه) ،مثلا،والمسندة إليها الوظائف التداوليةكالآتي:

م^{2}بنيـة حمليـة

محمول موضوع

فعلفاعل

م^{2} محمولمحور

خالد سافر أبوه

تتكون هذه الجملةحسب النحاة العرب القدامى من (مبتدأ+جملة) وهذه الجملةنفسها تؤول على أنهاخبر وتحلل إلى:فعل فاعل←

أما التحليل الوظيفيلهذه الجملة فيكونكالأتي:يحتل المكون (زيد)الموقع(م^2)وتسند إليهفي هذه الحالة وظيفة تداوليةوليست تركيبية وهي وظيفة المبتدأفي حين تسند إلى المكون(أبو) وظيفة تركيبية هي الفاعل ووظيفة تداولية هيالمحور،و(سافر) هوالمحمولوتسند إليه وظيفة الإخبار.

ويشير هذا التحليل إلى أن المبتدأ لا ينتمي إلى الحمل بل يقع خارجه ويحتل الموقع(م^2).

3-2-1-3- إعراب المبتدأ:

يذهب المتوكل إلى أنا لمبتدأ يأخذ الحالة الإعرابية الرفع[1]،ولكنه لا يسند الرفع إلى المبتدأ بمقتضى عامل الابتداء كما ذهب إلى ذلك النحاة القدامى بل بمقتضى وظيفته التداولية نفسها وذلك تماشيا والإطار النظري العام الذي اتخذه لأبحاثه(النحو الوظيفي)،والذي تأخذ فيه الوظائف التداولية الخارجية (المبتدأو الذيل والمنادى) حالتها الإعرابيةبمقتضى وظائفها التداولية بخلاف الوظائف التداولية الداخلية (البؤرة والمحور) التي تأخذ حالتها الإعرابية بمقتضى وظائفها الدلالية أو التركيبية.

3-2-2- الذيل (Queue):

الذيل وظيفة تداولية ، ومرد تداوليتها راجع إلى أنها تمثل وضعا تخابريا قائما بين المتكلم والمخاطب يتمثل هذا الوضع التخابري في أن العنصر الشاغل لهذه الوظيفة يحمل معلومة توضح معلومة ساقها المتكلم ثم لاحظ أنها

(1) ينظر :الوظائف التداولية ، أحمد المتوكل ،ص 128 .

ليست واضحة الوضوح الكافي أو معلومة تعدل أو تصحح معلومة انتبه أنها ليست المعلومة المراد إعطاؤها للمخاطب.

3-2-2-1- تعريف الذيل:

عرف ديك وظيفة الذيل بأنها الوظيفة التداولية التي تحمل معلومة داخل الحمل أو تعدلها[1]، وقد لاحظ المتوكل أن المكون الذيل في اللغة العربية لا يقتصر دوره على توضيح أو تعديل معلومة داخل الحمل بل يقوم أيضا بدور التصحيح، الأمر الذي قاده إلى اقتراح تعريف بديل يتدارك به عن قصور التعريف الذي قدمه سيمون ديك يفيد بأن "الذيل وظيفة تداولية تحمل معلومة توضح معلومة داخل الحمل أو تعدلها أو تصححها" [3].

وبناءا على هذا التعريف فوظيفة الذيل عند أحمد المتوكل تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

1-ذيل التوضيح: وتظهرهذه الوظيفة عندما تصدر من المتكلم جملة ثم يلاحظ أنها ليست واضحة الوضوح الكافي فيضيفإليها ما يزيل الإبهام، وهذا مثلجملة:

صحراؤها شاسعة الجزائر.

ف"الجزائر" مكون أسندت إليه وظيفة أزالت إبهام الضمير في "صحرائها" وتطابق هذه الوظيفة المبتدأ المؤخر عند النحاة العرب القدامى.

2-ذيل التعديل: وهي وظيفة يعدل بها المتكلم معلومة لاحظ أنها ليست المعلومة المقصودإعطاؤها، وهذا مثل قولنا:

أبهرني خالد ، علمه.

([1])Simon Dik: Fonctional Grammar , North Holland, Amsterdam,1978,p19.

([3]) المصدر نفسه ، ص 147 .

أنفقت المال نصفه.

فالمكونين "علمه" و "نصفه" ذيلا تعديل، وهما يطابقان البدل عند النحاة العرب القدامى.

3-ذيل التصحيح:ويتعلق بوضع تخاطبي يعطي فيه المتكلم معلومة ثم ينتبهإلىأنها ليست المعلومة المقصود إعطاؤها، فيضيف معلومة قصد تصحيحها كما هو الحال في الجمل الإضرابية الآتية:

كرم خالد أساتذة القسم بل عميد كلية.

مكثت هند في البيت هذا الأسبوع بل سافرت إلى العاصمة.

ويعد الذيل في النحو الوظيفي مكونا خارجيا لكنه رغم ذلك يظل وثيق الصلة بالحمل، وفي هذا الصدد أشار المتوكل [1] إلى أن الذيل يرتبط الحمل في سائر البنيات المذيلة برابط تداولي باعتباره يضاف لتوضيح معلومة واردة في الحمل أو لتعديلها أو تصحيحها وتضاف إلى الرابط التداولي روابط بنيوية تختلف باختلاف نمط البنيات المذيلة، حيث يرتبط الذيل بالحمل بواسطة ضميريحاوله في البنيات الممثل لها بالجمل:

قابلت أخاه عمرو.

تغيبوا الطلبة.

نجحا الطالبان.

ويرتبط الذيل بالحمل بكونه يحاكي في إعرابه المكون الحملي الذي يعدله أو يصححه في البنيات الممثل لها بالجمل:

قرأت الكتاب نصفه.

([1]) المصدر نفسه، ص 149- 150 .

قابلت اليوم زيدا بل خالدا.

زارني خالد بل عمرو .

3-2-2-2-ملاحظة:

قد يحدث التباسبين وظيفتي الذيل و المبتدأفي إطار ما سماه النحاةالقدامالمبتدأ المؤخر،غيرأنالمتوكل يزيل هذاالالتباسويفرق بينهمامن منظورتداوليبحث،و يمكن أن نجمل نقاط الاختلاف بينهما فيمايأتي:

-من حيث المفهومفالمبتدأيحدد مجال الخطابالذي يعتبر الحملبالنسبة إليهوارداني حين يضيف الذيلإخبارا منشأنهأنيوضح أويصححأو يعدلما ورد في الجملة.

-من حيث الآليات التي يتضمنها إنتاج الكلامتمر بمرحلتين بالنسبةلكليهما غير أنه بالنسبة للمبتدأ ينهي المتكلمأولا مجال الخطاب ثم يحمل عليه الحمل الوارد،والعكس بالنسبة للذيل حيث يضع المتكلم الجملة أولا ثميوضحها أو يصححهاأو يعدل مايقتضي التعديل فيها.

-يشترط في المبتدأ أن يكون محيلا،ولا يهم ذلك بالنسبة للذيل لأنه يحدد مجال الخطاب بخلاف المبتدأ[1].

3-2-2-3-مواقع الذيل:

كما سبق وذكرنا فإن المكونات تتموقع في الجمل الفعلية والاسمية والرابطية حسب البنيات الموقعية السابقذكرها والمعادة هنا للتذكير:

([1]) المصدر نفسه ،ص135-136.

م^4، م^2،م^1 م$^{\emptyset}$ ف فا { م ف} (ص) ، م^3

م^4، م^2،م^1 م$^{\emptyset}$ فا { م ص} (مف) ، م^3

{ م س}

{ م ح}

{ م ظ}

م^4، م^2،م^1 م$^{\emptyset}$ فا { م ص} (مف) (ص) ، م^3

{ م س}

{ م ح}

{ م ظ}

سبق وذكرنا أيضا أنالمواقع(م^2، م^3،م^4)مخصصةللوظائف التداولية الخارجية المبتدأ والذيل والمنادىعلى التوالي،حيث يحتلالمكون الذيل بغض النظر عن نوعه أكان ذيل توضيح أو تصحيح أو تعديلالموقع(م^3).ويستدل المتوكلعلىوقوعالذيل في(م^3)،أي احتلالهموقعا بعد الحمل بالرجوع إلى عملية الخطاب التي تنتج عبر مراحل ثلاث:

-بتحديد مجال الخطاب من طرف المتكلم.

-بناء الحملبالاعتماد على مجال الخطابالمحدد.

-إضافة معلومة إلى الحمل المبنيلتوضيح أو تعديل أوتصحيح معلومة داخل الحمل[1].

3-2-2-4- إعراب الذيل:

(1) المصدر نفسه ،ص158-159.

ذهب المتوكل إلىأن ذيل التوضيح يأخذ حالة الإعرابية الرفع بمقتضى وظيفته التداولية نفسها.أما ذيلا التعديل والتصحيح فإنهمايأخذان حالتيهما الإعرابية بمقتضي وظائفهما الدلالية أوالتركيبية التي تسند إليهما عن طريق مبدأالإرث [1].

إن ماقدمه المتوكل بخصوص إعراب وظيفة الذيلمستمدمن مقترحات النحاة العرب القدامى ،و إلى هذا يشير" يوافق التحليل الذي اقترحناه من حيث الفكرة الأساسية ما ذهب إليه النحاة العرب القدامى،حيث ميزوا البدل عن باقي التوابع(النعت التوكيد عطف البيان عطف النسق)باعتباره جزءا ليس من جملة المبدل منه ومعمولا لنفس العامل في المبدل منه لكن على نية تكرير هذا العامل"[2]،فالنحاة يعتبرون أصل الجملة الأولى هو الجملة الثانية:

ساءني زيد سلوكه.

ساءني زيد ساءني سلوكه.

ويخالف رأي النحاة من جهة طبيعة التحليل،فهولا يقدر عاملا مكررا لتفسير إعراب الذيل لأن النحو الذييعتمده نحو غير تحويلي ولذلك لا يقبل تقدير عنصر لا وجود له في سطح الجملة .وبذلك فموافقة المتوكل لرأي النحاة من جهة التحليل لم ينف مخالفتهم من جهة التفسير.

3-2-3- المنادى (Vocatif):

ارتأى المتوكل أن يستودع لائحة الوظائف التداولية التي اقترحها ديك (المبتدأ،المحور،البؤرة،الذيل) وظيفة جديدة هي وظيفة المنادى، وعلل هذه الإضافة بكون المنادى لم يأخذ قسطه من الدرس في اللسانيات الحديثة كباقي مكونات الجملة الأخرى "إذ نكاد لا نعثر على دراسة متخصصة لوصف خصائص هذا المكون في إطار النظريات

([1])المصدر نفسه ، ص 157.

([2])المصدر نفسه ، ص152.

اللسانيات الصورية ولا في إطار النظريات اللغوية التداولية" [1]،ويزكي اقترح المتوكل" كون الوصف اللغوي الساعي إلىالكفاية لا يمكن أن يغفل هذا المكون لوروده في سائر اللغات الطبيعية، ولغنى خصائصه في بعض اللغات كالعربية"[2].

3-2-3-1- تعريف المنادى :

عرف المتوكل المنادىبقوله:"المنادى وظيفة تسند إلى المكون الدال على الكائن المنادى في مقام معين"[3].وهو بهذا يميز بين النداء بوصفه فعلا لغويا مثل الاستفهام والأمر الوعيد وبين المنادى كوظيفة تسند إلى المكون الذي ينادى عليه في مقام معين.

ورغم أن المتوكل يميز مثل النحاة العرب بين المنادى والمندوب والمستغاث إلا أنه يعتبرها أنواعا ثلاثة لوظيفة واحدة هي المنادى ويقترح أن يكون هناك "منادى النداء"و" منادى الندبة "و "منادى الاستغاثة "[4].

أماأدوات النداء فيرى أحمد المتوكل أن هناك ثلاث أدوات مهمة من ثمان ("أ" و "أي" و "يا" و "أيا" و "هيا" و "أي" و "آ" و "وا") ، التي تستعمل في اللغة العربية المعاصرة هذه الأدوات هي "أيها" و"يا" و "أ" ورغم أن النحاة يعتبرون أن أداة النداء أيها تتركب من "أي" الموصولة وأداة التنبيه "ها" إلا أنه في الوقت الحالي تعتبر أداة واحدة تدخل على المنادى مثلها مثل باقي الأدوات.

([1]) المصدر نفسه، ص160.

([2])حافظ إسماعيلي علوي : اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية في قضايا التلقي وإشكالاته ،دار الكتاب الجديد المتحدة،ط 1،2009 ،ص262.

([3]) ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، أحمد المتوكل ، ص 162.

([4])ينظر: مفهوم الوظيفية عند أحمد المتوكل و سيمون ديك : قراءة في نموذج النحو الوظيفي ،محمد بودية ،مجلة كلية الآداب واللغات ،جامعة محمد خيضر،بسكرة ،العدد12،جانفي2013،ص262

3- 2-3-2-موقع المنادى:

تنقسم مواقع المكوناتفي نظرية النحو الوظيفيإلى مواقع خارجية ومواقع داخلية،حيثتحتلالمكوناتالبؤرة والمحورمواقع داخلية بينما يحتلكل من المبتدأ والذيل والمنادىمواقع خارجية،وما يهمنا هنا هو موقع المكون المنادى.

حسب البنية الوظيفيةالموقعية لمكونات الجملةالفعليةيحتل المكون المنادىالموقع(م^4) كما سبق ووضحنا ذلكوكذلك الحالبالنسبةللبنيتين الموقعيتينللجملتين الاسمية والرابطية.وما يعززخارجية هذا المكونمجموعة من المبادئ كمايوضحهاالمتوكل:

-تباين القوة الانجازيةلكل من المكون المنادى والبنية الحملية للجملةففي جمل مثل:

يا خالد،أحسنإلى من أحسنإليك.

ياعمرو، عاد والد خالد من البقاع المقدسة.

يا خالد ،هل نجحت في الامتحان؟

يأخذالمكون المنادىالقوة الإنجازية النداءفي جميعها بينماتختلف القوة الإنجازيةللحمل في كل جملة ،ففي الأولى يأخذالحمل القوة الإنجازية الأمرويأخذ في الثانية القوة الإنجازيةالإخباروياخذ في الثالثة السؤال.

-لا تسندإلى المكون المنادى أي من الوظائف التركيبيةوالدلالية لأنه لا يشكلموضوعا من موضوعاتالحملففي الجملة :(يا خالد قابل عمروهندا اليوم)تسند الوظائفالتركيبيةالفاعل و المفعول إلى المكونين(عمرو) و(هند)على التوالي.

كما تسند الوظائف الدلاليةالمنفذ المتقبل والزمان إلى المكونات (عمرو) و(هند) و(اليوم)وتسند الوظيفتانالتداوليتانالمحور والبؤرة إلى المكونين(عمرو) و(اليوم).

3-2-3-3- إعرابالمنادى:

يذهب النحاة العرب القدامى إلىأن المنادى ينصب إذا كان نكرة غير مقصودةأو مضافا أو شبيها بالمضاف ويبنى على ما يرفع به إذا كان نكرة مقصودة أو معرفة [1]،ويذهبون إلى أن المنادى يكون منصوبا تقديرا في جميع الأحوال مفسرين نصبه بكونه مفعولا به لفعل محذوف تقديره أدعو أوأنادي.

ويذهب المتوكل مذهب النحاة العرب القدامى من حيث أن المنادى يكون منصوبا سواء تحقق النصب سطحا أو لم يتحقق ولكنه لا يذهب مذهبهم من حيث أن المنادى يكون منصوبا بفعل النداء المحذوف لأن المنادى في رأيه يأخذ الحالة الإعرابية بمقتضى وظيفته التداولية نفسها.

بهذا وسع المتوكل-وخلافا لما ساد عند النحاة العرب القدامى- الوظائفالتي تحملها مكونات الجملة إلى ثلاث:وظائف دلالية ووظائف تركيبية ،ووظائف تداوليةمرتبطة بالمقامرصد خصائصها في خطوة أولى لدراسة العربية في جوانبها التداولية تلتها خطوات أخرى عالج فيها من منظور وظيفي ظواهر عدها مركزية أبرزها ظاهرة الاستلزام التخاطبي والتقديم والتأخير والإحالة والعطف فماهي الخصائص التي رصدها لهذه الظواهر؟

([1]) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بها الدين بن عقيل، تح : عبد المجيد محمد محي الدين، دار مصر للطباعة ، القاهرة ، د ط، 1980، ص259 .

الفصل الثالث

النحو الوظيفي: نماذج من التحليلات التداولية.

1 – التقديم والتأخير:

وصف الجرجاني ظاهرة التقديم والتأخير في اللغة العربية[1]، وقد ركز بشكل خاص على مبدأ العناية والاهتمام[2]، وتعقيبا على رأي الجرجاني يستخلص المتوكل أن للتقديم أيا كان دلالة وأنه ليس هناك تقديم مفيد ذودلالة وتقديم غير مفيد وهذا يعني بلغة المتوكل أمرين:

-ترتيب المكونات داخل الجملة محكوم دلاليا (اقرأ: اخباريا).

-ليس هناك قواعد تقديم نحوية وقواعد تقديم أسلوبية (إذا استثنينا عمليات التقديم التي يقتضيها الإيقاع في النصوص الشعرية مثلا) [3]

ويعتبر المتوكل المبدأ الذي ينطلق منه الجرجاني في وصفه لظاهرة التقديم سليما في عمومه إلا أنه مع ذلك يبقى في حاجة إلى إضافتين:

---

(1)يقول الجرجاني :"واعلم أن من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره على قسمين ، فيجعل مفيدا في بعض الكلام وغير مفيد في بعض ، وأن يعلل تارة بالعناية وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب ، حتى تطرد لهذا قوافيه ولذلك سجعه ، ذاك لأن من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى، فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلا على الفعل في كثير من الكلام أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير ، فقد وجب أن تكون تلك القضية في كل شيء وكل حال، ومن سبيل من يجعل التقديم وترك التقديم سواء، أن يدعيأنه كذلك في عموم الأحوال فأما أن يجعله شريجين، فيزعم أنه للفائدة في بعضها ، وللتصرف في اللفظ من غير معنى في بعض، فمما ينبغي أن يرغب عن القول به "عبدا لقاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ، ص 79.

(2) يفسر الجرجاني ما ذهب إليه بهذا الخصوص (العناية والاهتمام) بقوله:" قال صاحب الكتاب وهو يذكر الفاعل والمفعول :"كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بشأنه أعنى ، وإن كان جميعا يهمانهم ويعنيانهم ، ولم يذكر في ذلك مثالا ، وقال النحويون" أن معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه ولا يبالون من أوقعه كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجي يخرج فيعيث في الأرض ويفسد فيكثر منه الأذى ، أنهم يريدون قتله ولا يبالون من كان القتل منه ، فإذا قتل وأراد مريد الإخبار بذلك فإنه يقدم ذكر الخارجي فيقول": "قتل الخارجي زيد"،ولا يقول" قتل زيد الخارجي" لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له زيد جدوى وفائدة،فيعنيهم ذكره ويهمهم ويتصل بمسرتهم ويعلم من حالهم أنا الذي هم متوقعون له ومتطلعون إليه متى يكون وقوع القتل بالخارجي المفسد: "المصدر نفسه، ص 77-78.

(3)أحمد المتوكل: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 72.

1-بناءا على التمييز الذي سبق أن أشرنا إليه بين البنية الدلالية والبنية الإخبارية للجملة نقول أن التقديم لا يؤثر في البنية الدلالية بالمعنى الضيق الذي أعطيناه لهذا المفهوم وإنما يؤثر في البنية الإخبارية للجملة.

2-يعلل الجرجاني التقديم انطلاقا من المفهوم العام العناية والاهتمام وهذا المفهوم غير كاف في وصف هذه الظاهرة ، إذ يؤدي إلى عدم التمييز (كما بين ذلك د.الفاسي الفهري) بين التقديم داخل المجال الذي يلي الفعل والتقديم داخل المجال الذي يسبق الفعل وإلى الخلط بالتالي بين جمل ذات خصائص متباينة[1] ويمثل لهذا الخلط بالجملتين الآتيتين:

قابل هندا خالد.

هندا قابل خالد.

وفي تحليله للتفسير الذي يبرر به الجرجاني تقديم المفعول على الفاعل على حين يراد الاهتمام والعناية به ،يلاحظ المتوكل أن المفهوم الذي يمكن أن يقابل مفهوم "الاهتمام" هو مفهوم "البؤرة" ، غير أنه عدل عن هذا التأويل بعد إعادة النظر فيما ذهب إليه الجرجاني وتدبره فقاده ذلك إلى التأويل الآتي: يفهم من النص أن المهتم به هو ما يتقاسمه المتكلم والمخاطب ويشكل محط اهتمامهما ، هاتان الخاصيتان من مقومات التعريف الذي يعطى في الدرس الحديث للوظيفة التداولية المحور.[2]

ويستخلص مما سبق أن الموقع الذي يتوسط موقعي الفعل والفاعل (أي الموقع س في البنية الرتبية ف س فا) موقع غير محايد تداوليا، وأن المكون الذي يحتله المكون المفعول أو غيره يحمل وظيفة تداولية ،وأن هذه الوظيفة هي

(1)المصدر نفسه ، ص 73.

(2)المصدر نفسه ، ص 73.

المحور. وهذا ما ساق له المتوكل أدلة للاحتجاج قادته إلى استنتاج أن الموقع(س) في البنية الرتبية (ف س فا) لا يحتله المكون المباشر سواء كان بؤرة جديدة أم كان بؤرة مقابلة.[1]

لقد انطلق المتوكل من رأي الجرجاني وبين جوانب الاتفاق والاختلاف معه تم استدل بالملاحظات التي ساقها على أن المكون الذي يتوسط في اللغة العربية الفصحى بين الفعل والفاعل مكون يحمل بالإضافة إلى وظيفته الدلالية (أو وظيفته الدلالية والتركيبية) الوظيفة التداولية المحور وعلاوة على هذا الاستدلال يورد عاملا آخر يوجب توسيط مكون ما بين الفعل وفاعله وهو عامل التعقيد المقولي الذي يلعب دورا في ترتيب المكونات داخل جمل اللغات الطبيعية ، فالمكونات الأبسط مقوليا كالضمائر والمركبات الاسمية تنزع إلى أن تقدم على المكونات الأعقد مقوليا (المركبات الاسمية المعقدة ، الجمل) ويتجلى هذا المبدأ في سلمية من النوع الآتي:

ضمير لاصق > ضمير منفصل > مركب اسمي > مركب حرفي > مركب اسمي معقد> جملة [2]

يظهر مما سبق أن المتوكل انطلق في حديثه عن ظاهرة التقديم والتأخير من رأي الجرجاني تم استدل على صحة بعض ما ذهب إليه هذا النحوي وبعض ما أخفق فيه ثم عرض للجوانب التي يمكن أن نتدارك بها تصورات القدامى مستلهما في ذلك معطيات النحو الوظيفي كما هو الحال بالنسبة لمقولة التعقيد المقولي وبكل ذلك يبني استدلاله على الجمع بين ما هو قديم وما هو حديث.

(1)المصدر نفسه ، ص 73.

(2)المصدر نفسه ، ص 77.

2-الاستلزام التخاطبي :

سعى المتوكل إلى اختبار درجة كفاية ما اقترحه المفكرون واللغويون العرب القدامى في مجالات متعددة وإلى أي حد يمكن الأخذ بما اقترحوه ، ومما عرض له في هذا الصدد ظاهرة الاستلزام التخاطبي التي نظر فيها من خلال اقتراحات السكاكي فحاول أن يوازن بينها وبين بعض الاقتراحات المعاصرة بغية تقويمها ، فعرض لاقتراح غرايس في الموضوع واقتراح سيرل وغوردن ولاكوف.

رأى غرايس [1]أنكل حوار يقوم على مبدأ عام يخضع له كل من المتحاورين إسهامه في الحوار وهو ما أسماه مبدأ التعاون (Principe de Coopération).[2]

وفرع عن هذا المبدأ العام قواعدا أربعة تضبط التخاطب في المقامات العادية هي:[3]

1-قاعدة الكم(Maxime de Quantité).

---

(1)المصدر نفسه ، ص 95.

(2)مضمون هذا المبدأ هو أن تكون مساهمة المرسل في المحاورة التي يشارك فيها بقدر ما يتطلبه الهدف أوالوجهة المختارة لهذه المحاورة.

(3)تفرض قاعدة الكم على المرسل أن يوافق في كلامه بين كم المعلومات وكم المفردات المستعملة في نقلها إلى المتلقي، وتندرج تحت هذه القاعدة قاعدتان فرعيتان هما:

أ- اجعل تدخلك إخباريا بالقدر المطلوب.

ب- لا تجعل تدخلك الإخباري يتجاوز المطلوب.

وتفرض قاعدة الكيف على المرسل أن يكون صادقا في تدخله، وتندرج تحت هذه القاعدة قاعدتان فرعيتان هما:

أ- لا تقل ما تعتقده خاطئا.

ب- لا تقل ما لا تستطيع إثباته بدليل.

وتنص قاعدة الورود أن يكون تدخل المرسل واردا . أما قاعدة الكيفية فتنص على أن يكون تدخل المرسل واضحا ويندرج تحتها أربعة قواعد فرعية هي:

أ- دع الغموض

ب- دع اللبس

ت-تجنب الحشو (أوجز) .

ث-كن منظما.ينظر: المحاورة مقاربة تداولية، حسن بدوح، عالم الكتب الحديث، عمان، ط1، 2012، ص 161-162.

2-قاعدة الكيف(Maxime de Qualité).

3-قاعدة الورود(Maxime de Pertinence).

4-قاعدة الكيفية(Maxime de Modalité).

واقترح أن توصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي انطلاقا من مبدأ التعاون والقواعد المتفرعة عنه باعتبار أن مصدر الاستلزام هو الخرق المقصود لأحدى القواعد الأربعة مع احترام المبدأ العام مبدأ التعاون.

وصنف سيرل الأفعال اللغوية صنفين: أفعال لغوية مباشرة أي أفعال لغوية حرفية مدلول عليها بصيغة الجملة ذاتها وأفعال لغوية غير مباشرة ، أي أفعال لغوية مفادة من المقام ، واقترح انطلاقا من هذه التصنيف نسقا من القواعد الاستدلالية لوصف قدرة المخاطب على استنتاج وإدراك الفعل غير المباشر المنجز في مقام معين أو في طبقة مقامية معينة ، وضرب مثالا لذلك الجملة :(علي أن أهيئ امتحانا) باعتبارها جوابا للجملة (اذهب إلى السينما) ، حيث ذهب إلى أن المتلقي ليس بإمكانه إدراك الفعل اللغوي غير المباشر من هذه الجملة إلا عبر المراحل الاستدلالية الآتية:

أ-اقترحت على (ص) أن يرافقني إلى السينما ، فأخبرني جوابا لاقتراحي بأن عليه أن يهيئ امتحانا.

ب-أفتراض أن (ص) يساهم متعاونا في الحوار وأن رده بالتالي ردا واردا.

ت-الرد الوارد يجب أن يكون قبولا أو رفضا للدعوة أو اقتراحا مضادا أو مناقشة.

ث- رد (ص) من حيث معناه الحرفي ليس ردا من هذه الردود، رد (ص) إذن ليس ردا واردا.

ج- (ص) إذن يعني أكثر مما يقول: غرضهالإنجازي يختلف عن غرضه الحرفي.

ح- أعلم أن تهييء الامتحان يستغرق وقتا بالنسبة لليلة واحدة كما أعلم أن الذهاب إلى المسرح يأخذ كذلك وقتا هاما بالنسبة لليلة واحدة.

خ- لا يمكن أن يهيئ (ص) امتحانه وأن يرافقني إلى المسرح في الليلة نفسها.

د-من الشروط الأساسية لقبول اقتراح ما القدرة على إنجاز الفعل الدال عليه المحتوى القضوي.

ذ- من هذا أعلم أنه قال شيئا مفاده أنه لا يمكن أن يقبل اقتراحي.

ر- غرض (ص) إذن هو رفض هذا المقترح.

وأما غوردن ولاكوف فاقترحا [1]قواعد مصورنة أسمياها بمسلمات الحوارلضبط ظاهرة استلزام قضية ما قضية أخرى في طبقة من المقامات معينة، وتركز مسلمات الحوار هذه على شروطصدق المتكلم أو المخاطب كما يحددها سيرل في تصوره للأ فعال اللغوية.

ومن الأمثلة التي أورداها للمسلمات الحوارية القاعدة الضابطة لاستلزام الالتماس حواريا والتي تقول:"يمكن انجاز معنى الالتماس:

1-بإثبات أحد شروط صدق المتكلم

2-أو بالاستفهام عن أحد شروط صدق المتكلم"

وراح يعتبران أن استلزام جملة من قبيل : هل تستطيع أن تناولني الملح؟معنى الالتماس خاضع لهذه القاعدة إذ أن الجملة عبارة عن استفهام حول أحد شروط صدق المخاطب ،أي قدرته على تلبية رغبة المتكلم.

(1)ينظر: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي،أحمد المتوكل، 96.

وجد المتوكل أن هذه الاقتراحات تظهر أن اللغويين العرب انتبهوا إلى ظاهرة الاستلزام التخاطبي في كل من علم النحو وعلم البلاغة وعلم الأصول ، فتناول منها اقتراحات السكاكي حيث وجدها تمتاز "عن باقي ما ورد في الظاهرة بأنها تجاوز الملاحظة الصرف، وتحمل أهم بذور التحليل الملائم للظاهرة أي التحليل الذي يضبط علاقة المعنى الصريح بالمعنى المستلزم مقاميا، ويصف آلية الانتقال من الأول إلى الثاني بوضع قواعد استلزامية ، هذا بالإضافة إلى ميزة أخرى وهي أن تقعيد السكاكي للاستلزام التخاطبي وارد مؤطر داخل وصف لغوي شامل يطمح لتناول جميع المستويات اللغوية (أصوات،صرف،نحو،معان،بيان..."[1]

لقد انطلق السكاكي من الثنائية الواردة في الفكر اللغوي العربي القديم بوجه عام والتي ينقسم الكلام بمقتضاها إلى خبر وإنشاء واقتصر بالنسبة إلى الشق الثاني من تلك الثنائية على الطلب الذي يضعه مقابل الخبر، فيفرع كلا من القسمين إلى أنواع يضع لكل نوع منها شروطا مقامية تتحكم في إنجازه، أي في إجرائه مطابقا لمقتضى الحال ويفرع من هذه الأنواع نفسها أغراضا تتولد في حالة إجراء الكلام على خلاف ما يقتضيه المقال.

عرض المتوكل لاقتراحات السكاكي بخصوص أنواع الطلب الأصلية وأغراضه الفرعية مع تركيزه بشكل أساسي على نوع أصلي واحد هو الاستفهام ثم خلص إلى تقويم اقتراحاته واستخلاص أن قيمة ما يقترحه بالنسبة إلى الوصف الكافي لظاهرة الاستلزام التخاطبي ولكل ظاهرة لغوية على الإطلاق، يقتضي أن يستجيب التحليل لمجموعة من الشروط النظرية والتجريبية،غير أنه يكتفي من تلك الشروط بشرط ضروري يمكن من الإجابة عن السؤالين:

1- كيف تتم عملية الاستلزام في حد ذاتها؟ أي كيف يمكن لجملة ما أن تحمل بالإضافة إلى معناها المباشر المدلول عليه بصيغتها معنى آخر؟

(1)المصدر نفسه، ص 96.

2- كيف يمكن التنبؤ بماهية المعنى الذي يستلزم من الجملة تخاطبيا؟[1]

خلص المتوكل من مقارنته بين تحليل السكاكي وتحليل غرايس على مستوى المبدأ العام إلى النتائج الآتية:

- تمتاز اقتراحات السكاكي:

- أولا بدقتها.
- وثانيا بقدرتها التنبؤية.

تمتاز بالدقة لأن الشروط المؤدي خرقها إلى الانتقال من معنى لآخر شروط تهم فصيلة معينة من الجمل وهي الجمل الطلبية ، بل تهم كل معنى بعينه من معاني الطلب الخمسة، وهذه الدرجة من الدقة لا نجدها فيما نظن في اقتراحات السكاكي التي ركز فيها رغم ما تطمح إليه من عموم على قواعد الخطاب المتعلقة بالجمل الخبرية والتي لا تصلح بالتالي إلا لوصف الاستلزام الناتج عن خرق قاعدة من قواعد الخطاب الإخباري.

وتمتاز بقدرة معينة على التنبؤ ، من حيث أنها تمكن انطلاقا من ربط الخرق بامتناع إجراء المعنى الأصلي من الجزم بحصول الاستلزام، أي بحصول الانتقال القطعي من المعنى الأصلي إلى معنى آخر مناسب للمقام ، وتمكن بالتالي من تلافي إمكانية إلغاء الاستلزام التي تشكل بالنسبة إلى غرايس إحدى خصائص الاستلزام والتي يجب اعتبارها من قوادح التقعيد لهذه الظاهرة.[2]

وجوابا على السؤال الثاني، أي كيفية ضبط المعنى المستلزم أشار المتوكل إلى رأي غوردن ولاكوف كما أشار إلى رأي سيرل وهي آراء تستهدف الوصول إلى الغاية نفسها ليصل إلى عرض موقف السكاكي في هذا النسق من الإشكال، فاستنتج أنه "يكفي في الغالب الأعم من الأحوال بذكر المعاني المتفرعة عن المعاني الطلبية الأصلية

(1)المصدر نفسه، ص 72.

(2)المصدر نفسه، ص 101.

(زجر، إنكار، وعيد ، تهديد ، استبطاء...) مع إعطائها أوصاف عامة مثل ما يناسب المقام أو ما يتولد بمعونة قرائن الأحوال."[1]

إن تحديد السكاكي هذا المرتكز على معلومات المقامات المختلفة (أو قرائن الأحوال لا يمكن من الوصول إلى القواعد أو التعميمات المنشودة التي تكمن أهم مبررات وضعها في الاستغناء بالذات عما يسمى بقرائن الأحوال غير مضبوط ، إلا أناقتراحاته " لا تخلو من إرهاصات تمكن من الاستغناء عن قرائن الأحوال (أو على الأقل من تقليص دورها) في تحديد المعنى المنتقل إليه فثمة أمثلة يشير السكاكي أثناء تحليلها على أن المعنى المتولد هو المعنى الذي يقابل أحد شروط إجرائه شرط المعنى الأصلي المخروق.[2]

اهتداء بإشارات السكاكي هذه يمكن الوصول إلى وضع قواعد انطلاقا من تقسيمات من النوع الآتي:

تعميم1: تنتقل الجملة من الدلالة على معناها الأصلي (س) إلى معنى آخر (ص) بالانتقال خرقا من أحد شروط إجراء (س) إلى ما يقابله من شروط إجراء (ص) ، ويمكن اشتقاقا من هذا التعميم الكلي وضع تعميمات جزئية تخص الانتقال من معنى معين إلى معنى معين نورد منها التعميم الآتي:

تعميم2:تنتقل الجملة الاستفهامية من الدلالة على السؤال إلى الدلالة على التمني بالانتقال خرقا، من شرط "طلب ممكن الحصول" إلى شرط "طلب غير ممكن الحصول."[3]

إن هذه التعميمات المهتدى إليها من إشارات السكاكي تبدو في مرحلة أولية من الفحص معقولة –في نظر المتوكل– ومع ذلك فإنه يقترح إعادة النظر فيها على النحو الآتي:

---

(1) المصدر نفسه ، ص 102.

(2)المصدر نفسه ، ص 102.

(3)المصدر نفسه ، ص 102.

أولا:أن يعاد النظر في شروط إجراء المعاني على الأصل خبرية كانت أم طلبية:

- بإضافة شروط أخرى إلى ما يقترحه السكاكي بالنسبة لبعض المعاني (معاني الطلب على الخصوص).
- ووضع شروط لإجراء بعض المعاني التي لم يدقق السكاكي في قواعد إجرائها (كالزجر والوعيد والتهديد والاستبطاء وغيرها)حتى يتسنى ضبط عملية الانتقال بين معنى وآخر بضبط الشرط المنتقل منه إلى الشرط المنتقل إليه.

ثانيا: تمحيص كفاية هذه التعميمات في وصف الظاهرة لا باعتبارها ظاهرة من ظواهر اللغة العربية فحسب، بل باعتبارها كذلك ظاهرة كلية.

ثالثا: أن يوازن بينها وبين التعميمات الحديثة التي عرضنا لبعضها باقتضاب بكيفية أدق ليتبين إلى أي حد يمكن طرح الأولى بديلا للثانية".[1]

ينتصر المتوكل في تحليله لظاهرة الاستلزام التخاطبي لبعض مواقف السكاكي على غرايس ثم يعود ليثبت في مكان آخر أن تحديد السكاكي لبعض القضايا غير مضبوط ثم يهتدي مجددا بآراء السكاكي إلى وضع تعميمات يقعد بها للظاهرة، ليقرر في الأخير " أنه من الممكن اعتماد التعميمات التي تتيحها اقتراحات السكاكي في وصف الاستلزام التخاطبي كإحدى خصائص اللغات الطبيعية بل من الممكن طرحها بديلا ممكن للتحليلات الحديثة المقترحة شريطة أن يعمل على استيفائها الشروط المقتضاة"[2].وهذا يكشف عن مجادلة عميقة ومحاورة علمية دقيقة في تحليل المتوكل.

(1)المصدر نفسه ، ص 102.

(2)المصدر نفسه ، ص 102.

3-الإحالة(référence):

عرف المتوكل الإحالة بأنها "علاقة تقوم بين الخطاب وما يحيل عليه الخطاب إن في الواقع أو في المتخيل أو فيخطاب سابق /لاحق." [1]

و اعتبر المتوكل الإحالة ظاهرة تداولية: "إنأهم ما يجدر لفت الانتباه إليه هو أن ظاهرة الإحالةأدخل في التداول منها في الدلالة"[2].و أرجع طبيعتها التداولية إلى كونها"ترتبط بالمقام وتحديدا بالمعلومات التي يفترض المتكلم وجودها لدى المخاطب حين عملية التواصل."[3]

و قد ذهب المتوكل إلىأنالإحالة تتخذ أوضاعا ثلاثةفتكون إما فعلا إحاليا،أو مخصصا ينصب علىفعلإحالي بعينه أو طبقة برمتها ،أو فعلا خطابيا قائم الذات مستقلا استقلال التابع أو استقلال المتكافئ .

يحقق الوضع الأول- حسب المتوكل- مقولات ثلاثهي : اسم العلم و لفظ الإشارة والضمير :

1- اسم العلم: اعتبره المتوكل فعلا إحاليا ورصدخصائصه الإحاليةفأجملها في النقاط الآتية[4]:

أ-يحيل العلم على ذات بعينها بخلاف الاسم المشتركالذي يحيل على مجموعة تتقاسمصفات معينة.

ب-يُعرف الاسم العلم وجوبا ويحصل تعريفه في ذاته خلافا للاسم المشتركالذي يرد معرفا ومنكرا .

ت- يرد العلم مقيدا بحيث يحيل على ذات معينة يقصدها المتكلمقصدا حين يحيل عليها.

ث-بالنظر إلى طبيعة المحال إليهمن حيث عمومه وخصوصه فإن الاسم العلم يكون واجب الخصوص.

---

(1) أحمد المتوكل:الخطاب وخصائص اللغة العربية،ص73.

(2) المصدر نفسه،ص74.

(3) المصدر نفسه،ص 74

(4)المصدر نفسه،ص101-102

2-لفظ الإشارة:يحقق لفظ الإشارة-في نظر المتوكل- فعلاإحاليافي التراكيب التي يرد فيها اسما قائم الذاتمثل:

قابلت هذا .

قابلت خالدا هنا.

أما خصائصهاالإحالية،أي خصائصلفظ الإشارة الذي يحقق في ذاتهفعلا إحاليافحددها المتوكل في وروده محيلاإحالةحضور أوإحالة عود أو إحالة استباق.وأورد ممثلا لذلك الجمل الآتية:

قابلت هذا.

"لا تعادي من يعاديك ".هذا ما قلته لهند.

ما قلته لهند هذا:"لا تعادي من لا يعاديك"[1]

3-الضمير:أجمل المتوكل خصائصه الإحاليةفي وروده محيلاإحالة حضور أوإحالةعود أوإحالة استباق.

أما الوضع الثاني،أي ورود الإحالةمخصصا منصبا على فعل إحالي بعينهفيحققه- حسب المتوكل- الاسم المشترك ولفظ الإشارة والسماتالإحالية العام والخاص والمطلق والمقيد.

1-الاسم المشترك:أراد به المتوكل ما يقابل الاسم العلم كالأسماء الواردة في الأمثلةالآتية:

استمعت إلىأغنية .

اشتريت كتابا.

انظر إلى القادم علينا.

(1)المصدر نفسه ،ص110-111.

وذهب إلىأن الاسم المشترك يحمل سمتين إحاليتين:سمة التعريف التي تتحقق بواسطة الصرفة السابقة الألفواللام وسمة التنكيرالتي تتحقق بواسطة اللاحقةالنون.[1]

2-لفظ الإشارة :اعتبر المتوكل لفظ الإشارة في التراكيب الوارد فيهارأس مركب اسمي فضلته نعت أو بدلمخصصا إحاليا ينصبعلى فعل إحالي بعينه،يأخذإحدى القيمتين قريب أو بعيد.

3-السمات الإحالية العام والخاص والمطلق والمقيد:اعتبر المتوكل هذه السمات مخصصات تنصبلا على فعل خطابي بل على طبقة برمتها.ورصد وسائل تحققها فذهب إلىأن السمة العام تتحقق فيعبارات من قبيل"عموما"و"بوجه عام"و أسماء الاستفهام والنكرة الواردة في سياق النفي.وتتحقق سمة الإطلاقفي عبارات من قبيل" إطلاقا""وبدون استثناء".وتتحقق سمة التقييد فيما أسماه النحاةالنكرة المقصودةوالنكرة المخصوصة.[2]

وأما الوضع الثالث والأخيرالذي تتخذه الإحالة،أي ورودها فعلا خطابيا مستقلا استقلالالتابع أو استقلالالمتكافئ،فتعكسه -حسب المتوكل- الجمل الموصولة.

قسم المتوكل الجمل الموصولةإلى قسمين:

1-الجمل الموصولة الحرة:عرفها كالآتي: "الجملة الموصولية الحرة تقبل الضميرالموصول من الزمرتينالذي/من"[3] ومثل لها بالجملة:

قدم الذي/ من كنا ننتظره.[4]

---

(1)المصدر نفسه،ص91-92

(2)المصدر نفسه،ص118-120.

(3)المصدر نفسه،ص117

(4)المصدر نفسه،ص116

2-الجمل الموصولة المرؤوسة:عرفها المتوكل كالأتي:"الجملة الموصوليةالمرؤوسة تقصي ضمائر زمرة من "[1].ومثل لها بالجملة:

قدم الضيف الذي كنا ننتظره.[2]

اعتبر المتوكل الجملة الموصولة المرؤوسة جزءا من الفعل الخطابيالذي يتضمن الاسم الرأس وحدد سماتها الإحالية في ورودهامحيلة إحالة عود على الاسم رأسها.أما الجمل الموصولة الحرة فقد عدها فعلا خطابيا قائم الذاتمستقلا استقلال تبعية أو استقلال تتابع.

وميز الباحثبين الجمل الموصولة الواردة فعلا خطابيا قائم الذات مستقلا استقلال تتابع والجمل الموصولةالواردة فعلا خطابيا قائم الذات مستقلا استقلال تكافؤبواسطة الإعراب والوقف،حيث اعتبرالجمل التي يرد فيهاالاسم الموصولمخالفا للاسم الرأسإعرابا،مفصولا عنه بفاصلة،على غرار ما هو موجود في المثال التالي،جملا مستقلة استقلال تكافؤ:

صافحت الفتاتين،اللتان نجحتا.

(1)المصدر نفسه،ص117

(2)المصدر نفسه،ص116

4–العطف:

تناول المتوكل العطف في اللغة العربية فصنفه بالنظر إلى طبيعة العناصر المتعاطفة إلى أربعة أنماط[1]:

1- عطف حدود وذلك مثل:

شرب خالد شايا ولبنا.

أعطى خالد زيدا وعمرا مالا.

زار خالد زيدا البارحة واليوم.

2- عطف محمولات وذلك مثل:

خالد طبيب وشاعر.

الزمخشري نحوي ومفسر.

دخل وخرج خالد.

3- عطف حمول: وأراد بذلك العطف بين جمل بسيطة،أي جمل خالية من مكون خارجي مثل:

هند شعرها أشقر وعيناها سودوان.

هل حضر الضيوف وهل استقبلتهم هند؟

4- عطف جمل: ويقصد بذلك العطف بين جمل مركبة،أي جمل تشتمل على مكون خارجي مثل:

هند، عيناها سودان وزينب عيناها زرقاوان.

خالد ألف كتابا وعمرو نظم ديوانا.

(1)ينظر:دراسات في نحواللغة العربية الوظيفي ،أحمد المتوكل، ص 175-176.

وبين في سياق تناوله الموضوع أن كل نمط من هذه الأنماط الأربعة يخضع لجملة من القيود تتفرع عن مبدأ عام واحد اصطلح على تسميته مبدأ التناظر وصاغه كالآتي:

يعطف بين المتناظرات.[1]

انطلاقا من هذا المبدأ العام اقترح المتوكل جملة من القيود تضبط عطفالحدود هي:

1- قيد تناظر الوظائف الدلالية.

2- قيد تمايز المعنى والإحالة.

3- قيد تناظر الوظائف التركيبية.

4- قيد تناظر الوظائف التداولية.

وتنتظم هذه القيود المعايير الآتية:[2]

1- أن يكون الحد المعطوف والحد المعطوف عليه حاملين لنفس الوظيفة الدلالية، بحيث لا يعطف على سبيل المثال حد (قوة) على حد (منفذ) أو حد (مستقبل) على حد (متقبل) أو حد (مكان) على حد (زمان).

2- أن يكون الحد المعطوف والحد المعطوف عليه مختلفين من حيث المعنى ومن حيث الإحالة بحيث لا يعطف بين حدود متماثلة معنى مثل:

حلت هند عنقها وجيدها بعقد اللؤلؤ.

ولا يعطف بين حدود متماثلة إحالة مثل:

قابلت زيدا وزيدا (باعتبار زيدا الأولى وزيد الثانية اسمين لنفس الشخص).

---

(1)المصدر نفسه ، ص 181.

(2)المصدر نفسه ، ص 182 - 191.

ولا يعطف بين حدود متحاولة (متحدة من حيث الإحالة) وإن اختلفت معنى مثل:

تحدث أستاذ التاريخ عن الأمير عبدالقادر وعن مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة.

3- أن تتماثل الحدود المتعاطفة لا من حيث الوظيفة الدلالية فحسب بل كذلك من حيث الوظيفة التركيبية ففي حال كان المعطوف عليه حاملا لإحدى الوظيفتين التركيبيتين (الفاعل أو المفعول) وكان المعطوف لا يحمل وظيفة تركيبية يمتنع العطف وإن تماثلا من حيث الوظيفة الدلالية.

4- أن يكون الحد المعطوف والحد المعطوف عليه حاملين لنفس الوظيفة التداولية ، فالجمل المعطوف فيها بين بؤرة جديد (أو بؤرة مقابلة) ومحور، على سبيل المثال ،لاحنة.

5- أن تتناظر الحدود المتعاطفة من حيث إحالتها بحيث يعطف بين عبارتين محيلتين مثل:

صام خالد يوم الجمعة ويوم الاثنين.

ويعطف بين عبارتين غير محيلتين مثل:

قابلت رجلا وامرأة في الشارع.

ولا يعطف بين عبارة محيلة وأخرى غير محيلة مثل:

قابلت رجلا وزوج هند في الشارع.

وانطلاقا من المبدأ العام دائما، أخضع المتوكل عطف المحمولات إلى القيود الآتية:

1- قيد تناظر الوقائع

2 - قيد وحدة الحقل الدلالي

3- قيد تناظر الوظائف التداولية.[1]

يقضي قيد تناظر الوقائع بأن يدل المحمول المعطوف عليه والمحمول المعطوف على نفس الصنف من الوقائع،ويمنع من ثمة العطف بين محمولين دالين على صنفين من الوقائع مختلفة كأن يكون أحدهما دالا على حالة والآخر على عمل.

ويحتم قيد وحدة الحقل الدلالي بالإضافة إلى شرط التماثل من حيث صنف الواقعة أن يتناظر المحمولان المعطوف بينهما من حيث الحقل الدلالي.

ويوجب قيد تناظر الوظائف التداولية تناظر المحمولان المعطوف بينهما من حيث الوظيفة التداولية، أي أن يكونا حاملين لنفس الوظيفة التداولية.

وتناول المتوكل في حديثهعن العطف وما تحكمه من قواعد وقيود القيود التي تضبط عطف الجمل ، فبين أن هذا النمط من العطف يشترط فيه أن يستجيب إلى ما يشترط في عطف المحمولات ، أي إلى القيود التي تضبط عطف المحمولات داخل الحمل ولا يستثنى من ذلك إلا شرط تناقض الواقعتين وذلك أن العطف بين حملين يدل محمولاهما على واقعتين متناقضتين دلاليا يمتنع، بخلاف العطف بين محمولين داليين على واقعتين متناقضتين داخل نفس الحمل.

واقترح المتوكل أن تلخص هذه القيود في قيد واحد اصطلح على تسميته قيد تناظر المحتوى القضوي صاغه كالآتي:

يجب أن يكون الحمل المعطوف والحمل المعطوف عليه (أو الحمول المعطوفة) متناظرين من حيث محتوياهما القصويان وذلك بأن:

(1)المصدر نفسه ، ص 196 - 200.

أ- يكون محمولاهما دالين على واقعتين من نفس الصنف منتميين إلى نفس الحقل الدلالي

ب- يكون موضوعاهما المحوران منتميين إلى نفس الحقل الدلالي أو محليين في مجال خطاب واحد.[1]

وبين المتوكل أن عطف الحمول يخضع بالإضافة إلى قيد تناظر المحتوى القضوي لقيد آخر اصطلح على تسميته قيد تناظر القوى الإنجازية[2] وهو القيد الذي ينتظم المعايير الآتية:

1- يمتنع العطف بين حملين تختلف قوتاهما الإنجازية.

2- لا يتوقف إمكان العطف بين حملين على القوة الإنجازية الحرفية وحدها بل إن للقوة الإنجازية المستلزمة دورافي تسويغه أو منعه، بحيث تجيز العطف بين حملين تختلف قوتهما الإنجازية الحرفية وتتماثل قوتهما الإنجازية المستلزمة مثل:

ألم أعطك مالي ووهبتك داري؟

وتمنع العطف بين حملين تتماثل قوتهما الإنجازية الحرفية وتختلف قوتهما الإنجازية المستلزمة.

وفيما يخص عطف الجمل، أشار المتوكل أن هذا النمط من العطف يخضع شأنه شأن الأنماط الأخرى لجملة من القيود تضبطه أبرزها:

1- قيد تناظر الحمول.

2- قيد تناظر المبتدآت.[3]

---

(1)المصدر نفسه ، ص 205.

(2)المصدر نفسه ، ص 207.

(3)المصدر نفسه ، ص 213 - 214.

يقضي قيد تناظر الحمول بأن تتناظر الحمول من حيث محتواها القضوي وقوتها الإنجازية ووظائفها التداولية، ويمتنع بمقتضى هذا القيد العطف بين جملتين حملاهما متباينان من حيث محتوياهما القضويان مثل:

هند عيناها سوداوان وزينب خطيبها شاعر.

خالد ألف كتابا وعمر مستقبل الضيوف.

والعطف بين جملتين تتباين قوتهماالإنجازية مثل:

هند هل نجح أخوها؟ وزينب رسبت أختها.

والعطف بين جملتين حمل أولاهما بؤرة جديد وحمل ثانيهما بؤرة مقابلة مثل:

خالد ألف كتابا وأن عمرا كتب مقالا.

والعطف بين جملتين يتضمن حمل أولاهما مكونا مبأرا تبئير جديد وحمل ثانيهما مكونا مبأرا تبئير مقابلة مثل:

هند أبوها شاعر وزينب كاتب أخوها.

ويقضي قيد تناظر المبتدآت أن يكون مبتدأ الجملة المعطوف عليها ومبتدأ الجملة المعطوفة محيلين داخل مجال خطاب واحد.

على أن ما يجب التنويه إليه هو أن هذه القيود التي أشار إليها المتوكل لا تبعد عما أورده البلاغيون والنحاة القدامى في معرض حديثهم عن ظاهرة العطف ، نورد كمثال عن ذلك قولالجرجاني في معرض حديثه عن وجوب التناسب القضوي في عطف الجمل (الحمول): " لا نقول زيد قائم وعمرو قاعد حتى يكون عمرو بسبب من زيد، وحتى يكونا كالنظيرين والشركيين بحيث إذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني ، يدلك على ذلك أنك إن جئت فعطفت على الأول شيئا ليس منه بسبب ولا هو مما يذكربذكره ويتصل حديثه بحديثه، لم

يستقم فلو قلت: خرجت من داري ،ثم قلت: وأحسن الذي يقول بيتكذا قلت ما يضحك منه... وأعلم أنه كما يجب أن يكون المحدث عنه في إحدى الجملتين بسبب من الأخرى،كذلك ينبغيأن يكون الخبرعن الثاني مما يجري مجرى الشبيه والنظير أو النقيض للخبر عن الأول ، فلو قلت : زيد طويل القامة وعمرو شاعر كان خلفا لأنه لامشاكلة و لاتعلق بين طول القامة وبين الشعر، وإنما الواجب أن يقال: زيد كاتب وعمرو شاعر وزيد طويل القامة وعمرو قصير ، وجملة الأمر أنها لا تجيء حتى يكون المعنى في هذه الجملة لفقا لمعنى في الأخربومضاماله."[1]

وفضلا عن التنميط السابق، اقترح المتوكل تنميطا آخر للعطف أقامه على أساس مقولة المعطوف والمعطوف عليه التركيبية حيث صنف العطف إلى:

1- العطف بين عناصر تنتمي إلى مقولات تركيبية متماثلة.

2- العطف المتقاطع.

وبين الباحث أنه ينضوي تحت الصنف الأول نوعين من العطف:[2]

1- العطف بين حدين من نفس المقولة التركيبية كالعطف بين اسمين مثل:

شرب خالد شايا ولبنا.

والعطف بين ضميرين مثل:

سافرت أنا وأنت.

والعطف بين مركبين حرفيين مثل:

يسافر خالد في الصيف والشتاء.

---

(1)عبد القادر الجرجاني: دلائل الإعجاز ، ص149-150.

(2)ينظر: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية، أحمد المتوكل، ص215.

والعطف بين جملتين مصدرتين بأن مثل:

ساءني أن زيدا انتقد عمرا وأن خالد هاجم أستاذه.

2- العطف بين محمولين متحدين من حيث مقولتهما التركيبيتان كالعطف بين فعلين مثل:

يميت ويشفي السم.

والعطف بين اسمين مثل:

خالد كاتب وناقد.

والعطف بين صفتين مثل:

الحديقة واسعة وجميلة.

والعطف بين ظرفين مثل:

القتال اليوم وغدا.

والعطف بين مركبين حرفيين مثل:

المعركة في البر والبحر.

وأما العطف المتقاطع ، فأراد به المتوكل العطف بين عناصر تتباين مقولتها التركيبية ، وصنفه إلى أنواع وسمها باللحن هي:[1]

1- عطف المركب الحرفي (الجار والمجرور) على المركب الاسمي كما في:

المعركة برا وفي البحر.

(1)المصدر نفسه ، ص 216.

القتال اليوم وفي الأسبوع المقبل.

2- عطف المحمول الصفة على الفعل المضارع والعكس كما في :

يميت وشاف السم.

نافع ويضر العدو السريع.

3- عطف جملة على جملة ينتمي محمولاهما إلى مقولتين تركيبيتين مختلفتين.

وقد عد المتوكل هذاالنوع الأخير من العطف من باب ما هو في أدنى درجات المقبولية سيما حينما يكون المحمولان فعلا واسما أو فعلا وصفة كما في :

دخل زيد وعمرو خارج.

عمرو خارج ودخل زيد.

امتقع لون خالد ووجه هند شاحب.

وجه هند شاحب وامتقع لون خالد.

والحقيقة أن النحاة والبلاغيين العرب قد انتبهوا إلى هذه الظاهرة فلاحظوا أن العطف بين جملة اسمية وفعلية يكاد يمتنع إلا أن المتوكل وللتدقيق في هذه الظاهرة أوجب التمييز بين حالتين:

الحالة الأولى:عطف جملة فعلية على جملة اسمية ، وتكون في هذه الحالة نتيجة العطف جملة تشارفاللحن.

الحالة الثانية:عطف جملة اسمية على جملة فعلية ، وتكون النتيجة جملة تعلو في سلم المقبولية الجملة الناتجة عن عطف جملة فعلية على جملة اسمية.

وتناول المتوكل في ختام حديثه عن العطف المتقاطع العطف بين ما فيه منصوب على الاشتغال كما في الجملة:

زيد طردته وعمرا أكرمته.

فذهب إلى أن الجملة التي تشتمل على هذا المنصوب تعد من باب الجمل البسيطة لا المركبة ذلك أن المكون المنصوب (زيدا وعمرا) الذي يتصدر الجملة مفعول به يحمل وظيفة دلالية (وظيفة المتقبل) ووظيفة تركيبية (وظيفة المفعول به) ووظيفة تداولية داخلية (وظيفة المحور) ، ويحتل هذا المكون صدارة الجملة على وفق وظيفته التداولية ويدخل العطف بين هذه الجمل البسيطة في حيز الجمل ذات المقبولية العليا أما عطف جملة بسيطة على جملة مركبة أو جملة بسيطة تتضمن بؤرة مقابلة على جملة بسيطة تشتمل على محور فيعد من باب المقبولية الدنيا.[1]

وتطرق المتوكل إلى أدوات العطف وهي : "الواو" و "الفاء" و "ثم" و "حتى" و "أو" و"أم" و "بل" و "لا" و "لكن" فأورد في مسعى لرصد السياقات العطفية التي تظهر فيها جملة من الملاحظات نلخصها كالآتي:[2]

1- يؤالف بين أدوات العطف المتوافرة في اللغة العربية أن العطف بها يخضع لمبدأ التناظر والقيود المتفرعة عنه.

2- تستعمل أدوات العطف في سياقات عطفية متمايزة ، ويحدد استعمالها بصفة عامة العوامل الآتية:

أ- العطف بين عنصرين عطفان : عطف وصلي أدواته "الواو" و "الفاء" و "ثم" و "حتى"، وعطف فصلي أدواته "أو" و "بل" و "لكن" و "أم".

ب- يحدد استعمال الأدوات العاطفة الواصلة (الواو والفاء وثم) عامل الزمان ف "الواو" تستعمل للعطف في حالة التزامن و "الفاء" و "ثم" للعطف في حالة الترتيب ،وتستعمل "الفاء" للترتيب مع الفور في حين أن "ثم" تستعمل في حالة الترتيب مع التراخي.

أما الأداة "حتى" فتستعمل للعطف بين حدين تربط بينهما علاقة تضمن.

---

(1)المصدر نفسه ، ص 219 - 210.

(2)المصدر نفسه ، ص 220-225.

ت- تتمايز الأدوات العاطفة الفاصلة (أو ، بل ، لكن ، لا ، أم) من حيث نوع السياق الذي تستعمل فيه ،فالأداة "أو" تستعمل في سياق الإثبات والأدوات "بل" و "لكن" و "لا" تستعمل في سياق النفي والأداة "أم" تستعمل في سياق التسوية أو سياق الاستفهام.

ث- مما يحدد استعمال الأدوات العاطفة (الواصلة منها والفاصلة) مقولة العناصر المتعاطفة،فالواو تستعمل للعطف بين حدين وبين محمولين وبين جملتين وتستعمل للعطف بين حدين اسميين ولا تستعمل للعطف بين حملين ومحمولين وجملتين مركبتين.

ج- مما يحدد استعمال الأدوات العاطفة عدد العناصر الممكن العطف بينها على أن هذه المتعاطفات لا تقل عن اثنين مع الأدوات كلها وهناك أدوات يتم التعاطف بها بين أكثر من عنصرين مثل "الواو" و "الفاء" و "ثم".

5- النعت المقطوع:

أشار النحاة العرب القدامى إلى أن النعت قد يقطع عن كونه تابعا لما قبله في الإعراب إلى كونه خبرا لمبتدأ محذوف أو مفعولا به لفعل محذوف ، والغالب أن يفعل ذلك بالنعت الذي يؤتي به للمدح أو الذم أو الترحم ، وقد يقطع غيره مما لم يؤت به لذلك.

ويكون تقدير الفعل في النعت المقطوع نصبا "أمدح" فيما أريد به المدح و"أذم" فيما أريد به الذم و "أرحم" فيما أريد به الترحم، و "أخص" أو "أعني" فيما لم يرد به مدح ولا ذم ولا ترحم.

ومن الأمثلة التي أوردها النحاة في باب النعت المقطوع الأمثلة الآتية:

مررت بالرجل الكريم (بنصب الكريم).

مررت بالرجل الكريم (برفع الكريم).

تناول المتوكل هذا الضرب من التراكيب على أساس ثنائية تميز بين:

1- تراكيب تتكون من فعلين خطابيين يستأثر النعت بتحقيق ثانيهما ويرد تابعا للفعل الخطابي الأول مثل:

مررت بالرجل الكريم (بنصب الكريم).

2- تراكيب تتكون من فعلين خطابيين يستأثر النعت بتحقيق ثانيهما ويرد مستقلا عن الفعل الخطابي الأول مكافئا له مثل:

مررت بالرجل الكريم (برفع الكريم).

وليدعم المتوكل تحليله القائم على ضرورة التمييز بين نمطين اثنين من التراكيب المشتملة على نعت مقطوع ساق زمرة من الأدلة تدور حول فكرة جوهرية تفيد بأن ثمة فروقا تميز كل تركيب عن الآخر نوجزها كالآتي[1]:

1-يعد الفعل الخطابي المقدر في النعت المنصوب فعلا خطابيا تابعا للفعل الخطابي الأول وبالإمكان أن تسند إليهوظيفة علاقية هي وظيفة التخصيص وفقا لتحليل النحاة القدامى ، أما النعت المقطوع رفعا فيعد فعلا خطابيا مستقلا يضاف إلى الفعل الخطابي قبله ولا يحمل أية وظيفة علاقية لكونه مستقلا مكافئا.

2-يستغرق الوقف الفاصل بين الفعل الخطابي الأول والفعل الخطابي الثاني في التراكيب الوارد فيها النعت منصوبا ما لا يستغرقه في التراكيب الوارد فيها النعت مرفوعا. واقترح المتوكل أن يرمز للوقف الفاصل بين الفعل الخطابي الأول وبين الفعل الخطابي الثاني ذي العلاقة التابعية بفاصلة، وبنقطة تفصل بين الفعل الخطابي الثاني ذي العلاقة التكافؤية والفعل الأول.

3-تعتبر حالتي النصب والرفع اللتان يأخذهما النعت المقطوع تحقيقين صرفيين لتابعية الفعل الخطابي في المنصوب واستقلاله أو نوويته في المرفوع، ويعزز هذا التأويل أن النصب تأخذه مكونات الفضلات في الجملة كالمفعولات وأن الرفع خصيصة من خصائص المكونات النووية.

وذهب المتوكل إلى أن تحليله هذا لا يبعد عن تحليل النحاة القدامى بل يلتقي معه في أطروحة أن التراكيب المشتملة على نعت مقطوع تتضمن شقين منفصل ثانيهما عن أولهما ، حيث يشكلان خطابين قائمي الذات.واقترح على أساس هذا التلاقي أو التقاطع صهر التحليلين في مقاربة موحدة رسم ملامحها على الشكل الآتي:[2]

1- تؤول تراكيب النعت المقطوع إلى بنية علاقية تتضمن فعلين خطابيين اثنين .

(1)ينظر: مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي،أحمد المتوكل، دار الكتاب الجديدة ، بيروت ط1، 2009 ، ص 16.
(2)المصدر نفسه ، ص 17.

2- يرمز إلى الفصل بين الفعلين الخطابين صرفيا بالإعراب المخالف،وتنغيما بالوقف.

3- قد يرد الفعل الخطابي الثاني تابعا للفعل الخطابي الأول مخصصا إياه وقديرد مستقلا عنه فيكون الفعلان الخطابياننوويين تربط بينهما علاقة تكافؤ.

4- يسند النصب إلى النعت المقطوع في سياق التابعية ويسند إليه الرفع في سياق التكافؤ.

وافترض المتوكل في هذه المقاربة المندمجة عددا من المزايا أجملها في :[1]

1- أن رد الانقطاع في النعت المقطوع إلى توالي فعلين خطابيين دون تقدير أي عنصر مضمر يتيح رصد ما يمكن أن يحمله المكون المقطوع من أفعال خطابية أخرى مثل المدح والذم والترحم.

2- أن إرجاع الخصائص الصرفية والتنغيمية إلى علاقتي التكافؤ والتبعية في النعت المقطوع نصبا ورفعا يمكن أن يستغنى به عن تقدير مضمر مما يكفل للمقاربة إحراز الكفاية النفسية.

3- أن إرجاع الإعراب إلى علاقة الفعل الخطابي الثاني بالفعل الخطابي الأول يمكن من الوصول إلى تعميم يقضي بإسناد النصب إلى الجملة و إعراب الرفع إلى النواة سواء تعلق الأمر بفعل خطابي كامل أم بأحد عناصره (مفعولات ، فاعل ، خبر).

4- أن أهم ما تتميز به هذه المقاربة إمكانية إخضاع تراكيب أخرى لسلطانها.

(1)المصدر نفسه ، ص 17 - 18.

6- المستثنى:

يراد بالاستثناء صرف لفظ المستثنى منه عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله ما حكم به على المستثنى منه فإذا قال أحدهم : (جاء القوم) ظن أن خالد أُدخل معهم في حكم المجيء أيضا فإذا استثناه منهم صرف لفظ القوم عن عمومه باستثناء أحد أفراده وهو خالد من حكم المجيء المحكوم به على القوم، لذلك كان الاستثناء تخصيص صفة عامة بذكر ما يدل على تخصيص عمومها وشمولها بواسطة أداة من أدوات الاستثناء.

ومن أمثلة الاستثناء المتداولة في كتب النحو العربي التراكيب الآتية:

ما قام إلا زيد.

ما ضربت إلا زيدا.

ما مررت إلا بزيد.

جاء القوم إلا حمارا.

صنف النحاة تراكيب الاستثناء استنادا إلى ثلاثة معايير:

أولا: وجود المستثنى منه أو عدمه.

ثانيا: الوجوب والنفي.

ثالثا: الاتصال في مقابل الانقطاع.

بالنظر إلى المعيار الأول ميزوا بين:

1- الاستثناء التام: ما ذكر فيه المستثنى منه.

2- الاستثناء المفرغ: ما لم يذكر فيه المستثنى منه.

وميزوا بالنظر إلى المعيار الثاني بين:

1- الاستثناء الموجب: استثناء غير مسبوق بنفي أو شبه نفي.

2- الاستثناء المنفي: استثناء مسبوق بنفي أو شبه نفي.

وميزوا طبقا للمعيار الثالث بين:

1- استثناء يرد فيه المستثنى متصلا أي من جنس المستثنى منه.

2- استثناء يرد فيه المستثنى منقطعا، أي ليس من جنس ما استثني منه.

وذهب النحاة فيما يخص إعراب المستثنى إلى أن المستثنى يأخذ إعرابه بما يقتضيه العامل فيه كما لو لم تذكر الأداة ،إذا فرغ الاستثناء ، أما إذا لم يفرغ الاستثناء وذكر المستثنى منه نُظر في سياق الاستثناء فإذا كان موجبا تعين نصب المستثنى وإذا كان منفيا أو شبه منفي فإنه يجوز نصب المستثنى كما يجوز إتباعه للمستثنى منه على البدلية.

أما إذا كان المستثنى بإلا منقطعا فليس فيه إلا النصب بإلا سواء أتقدم على المستثنى منه أم تأخر وسواء أكان الكلام موجبا أم منفيا.

سجل المتوكل بخصوص معالجة النحاة العرب لتراكيب الاستثناء الملاحظات الآتية:[1]

1- يعد تمييز النحاة بين تراكيب الاستثناء التام وتراكيب الاستثناء المفرغ على وروده غير كاف للفصل بين الفئتين من التراكيب ورصد خصائص كل منهما وهما يختلفان في الواقع من وجهين:

أ- أن "إلا" في الاستثناء المفرغ تشكل مع حرف النفي "ما"أداة واحدة تفيد الحصر على الرغم من الفصل بينهما ويعزز هذه الوحدة إمكان تعاقب "ما ... إلا" مع الأداة المفردة إنما كما في قولك:

(1)المصدر نفسه ، ص 20 -21.

إنما قام زيد.

إنما ضربت زيدا.

إنما مررت بزيد.

ب–أن المكون الذي يلي "إلا" في الاستثناء المفرغ يعد من مكونات الجملة في حين أنه مجرد مكون خارجي في الاستثناء التام، وهذا الفرق يسوغ جواز حذف المستثنى منه في الاستثناء المفرغ وامتناع حذفه في الاستثناء التام.

2- يأخذ مفهوم الانقطاع في باب الاستثناء عند النحاة العرب القدامى معنى عدم التلاؤم الدلالي بين المستثنى والمستثنى منه كما في:

قام القوم إلا حمارا.

قام القوم إلا حمار.

وتعتبر هاتان الجملتان مقبولتان إذا هما أولتا على الاستعارة ولاحنتان إذ هما أولتا على الحقيقة سواء أنصب المستثنى أم الرفع.

3- يجيز النحاة العرب النصب والرفع في سياق النفي ويمنعون الرفع في سياق الإيجاب ونرى أن المستثنى الوارد بعد تمام الكلام يمكن أن يأخذ النصب كما يمكن أن يأخذ الرفع سواء أكان ما قبله موجبا أم منفيا.

انطلاقا من هذه الملاحظ العامة ووفقا للمقاربة النحوية الوظيفية التي اتكأ عليها في معالجة النعت المقطوع والتي افترض أنها يمكن أن تعتمد بعد تكييفها في وصف وتفسير خصائص تراكيب أخرى مماثلة ،اقترح المتوكل معالجة تراكيب الاستثناء على أساس ثنائية تميز بين:

1- تراكيب عدها النحاة تراكيب استثناء لكنها ليست كذلك.

2- تراكيب استثناء حقيقة.

اعتبر المتوكل تراكيب الاستثناء المفرغ تراكيب لا تمت بصلة إلى أسلوب الاستثناء واقترح من ثمة إبعادها من باب الاستثناء ومعالجتها في موضع آخر على الشكل الآتي:[1]

أ- تعد هذه التراكيب جملة واحدة تحقق فعلا خطابيا واحدا كما في النعت المقطوع المنصوب.

ب- تشكل "إلا" أداة حصر متقطعة واحدة.

ت- يقع المكون الذي يلي "إلا" موقع مكون من المكونات الداخلية حامل لوظيفة دلالية أو وظيفة تركيبية.

ث- تسند إلى هذا المكون الوظيفة التداولية بؤرة المقابلة وبالتحديد بؤرة الحصر.

وأما تراكيب الاستثناء التام،فعدها المتوكل تراكيب استثناء حقيقية تتكون من فعليين خطابيين اثنين تربطهما علاقة تابعية أو علاقة تكافؤ تتحقق على مستوى البنية السطحية بواسطة التقديم والإعراب مع فرق حاصل في تحقيق كل علاقة، حيث يستغرق الوقف في العلاقة التابعية أقل ما يستغرقه حين يتكافأ الفعلان الخطابيان ، ويأخذ الفعل الخطابي الثاني حالة النصب حين يكون تابعا وحالة الرفع حين يتكافأ والفعل الخطابي الأول.

ميز المتوكل إذن بين تراكيب استثناء ينصب فيها المستثنى ويرتبط بما قبله بعلاقة تابعية ،وتراكيب استثناء يرفع فيها المستثنى ويرتبط بما قبله بعلاقة تكافؤ، ومن الروائز التي اتكأ عليها في الاستدلال على الفرق بين هذه التراكيب الروائزالآتية:[2]

1- أن التراكيب التي ينصب فيها المستثنى في الاستثناءالتام المثبت المتصل أو المنقطع، أو التام المنفي سياقها الطبيعي أن ترد أجوبة على أسئلة منصبة على الكم ، فالتركيب (ما قام أحد إلا زيد) على سبيل المثال سياقه

(1)المصدر نفسه ، ص 21 - 22.

(2)المصدر نفسه ، ص 23 - 24.

الطبيعي هو أن يرد جوابا للسؤال (هل قام القوم كلهم؟) أما التراكيب التي يرد فيها المستثنى مرفوعا فإن سياقها الطبيعي هو أن ترد أجوبة على أسئلة منصبة لا على الكم بل على الحمل نفسه.

2- أن التراكيب الوارد فيها المستثنى منصوبا تتحمل تعقيب الاستئناف في حين يعسر أن تتحمل هذا الضرب من التعقيب التراكيب التي يرفع فيها المستثنى.

3- أجاز النحاة تقديم المستثنى المنصوب وأوردوا لذلك أمثلة من قبيل :(إلا زيدا قام القوم)إلا أنها اختلفوا في تقديم المستثنى المرفوع.

إن أول ما يلفت الانتباه في معالجة المتوكل لتراكيب الاستثناء والنعت المقطوع هو ردهما على الرغم من ورودهما في مظان النحو العربي القديم في بابين مختلفين إلى قضية واحدة قائمة على أساس أطروحات ثلاث كبرى هي:

1- أن المستثنى والنعت المقطوع يشكلان كلاهما عبارة تتكون من فعلين خطابيين اثنين.

2- أن هذين الفعلين الخطابيين قد تقوم بينهما علاقة تابعية، وقد تقوم بينهما علاقة تكافؤحيث يشكلان معا فعلين خطابيين نوويين مستقل ثانيهما عن أولهما.

3- أن تحقيق أمن اللبس بين هذين الفعلين الخطابيين وتحديد طبيعة العلاقة بينهما يعتمد على التنغيم حيث يختلف كم الوقف في حالة التكافؤ عنه في حالة التابعية ، ويتحقق أيضا بالإعراب إذ يسند النصب إلى الفعل الخطابي الثاني إذا كان تابعا، والرفع إذا كان نوويا مكافئا للفعل الخطابي الأول قبله.

شهد القرن العشرين نشاطا متميزا في مجال الدراسات النحوية واللغوية في الساحة النقدية المغاربية وإذا كان من الصعب تصنيف هذه الدراسات في خانات معينة انطلاقا من معايير محددة فإنه يمكن أن نميز على الأقل بين ثلاثة خطابات انطلاقا من المناهج المعتمدة في دراسة وتحليل المواد اللغوية وما يرتبط بها من سيرورات ذهنية وعوامل فيزيولوجية ومؤثرات خارجية وهي الوصفي البنيوي والتوليدي التحويلي والوظيفي التداولي الذي رسم معالمه أحمد المتوكل في إطار نظرية النحو الوظيفي.

رصدنا من خلال هذا البحث واحدا من الخطابات الثلاثة ألا وهو الخطاب التداولي وتوصلنا إلى جملة من النتائج أبرزها:

– تبلورت معالم الخطاب التداولي في الساحة النقدية المغاربية على يد الباحث أحمد المتوكل في إطار واحدة من النظريات المؤسسة تداوليا نظرية النحو الوظيفي.

–تنهض نظرية النحو الوظيفي على جملة من المبادئ أبرزها أن اللغة بنية تخلفها وظيفة هي وظيفة التواصل.

–إن أبرز ما في النحو الوظيفي أنه ينظر إلى البعد التداولي على أنه عماد اللغة وأن الوظائف تعتد مفاهيم أولى لا مشتقة من بنيات أخرى كما في النحو التوليدي التحويلي كما أن إسناد الحالات الإعرابية يتم في ضوء ثلاثة أنماط من الوظائف : الدلالية والتركيبية والتداولية.

–لا تتبنى نظرية النحو الوظيفي خلافا للمنهج التوليدي التحويلي النقل أو التقدير ولا تعتبر من ثمة البنية: كتابا اشترى خالد ، على سبيل المثال ،بنية مشتقة ناتجة عن "تحويل التصدير" في البنية الأصلية :اشترى خالد كتابا كما في النحو التوليدي التحويلي ، وإنما تعتبرها بنية أصلية ترتبط بوضع تخاطبي يختلف عن الوضع التخاطبي الذي ترتبط به الجملة: اشترى خالد كتابا.

-مر الجهاز الواصف لنظرية النحو الوظيفي بثلاثة مراحل كبرى يجسدها نموذج ما قبل المعيار ونموذج المعيار ونموذج ما بعد المعيار.

شملت بنية النحو في نموذج ما قبل المعيار ثلاثة مستويات: مستوى لتمثيل الوظائف الدلالية كوظيفة المنفذ ووظيفة المتقبل ، ومستوى لتمثيل الوظائف التركيبية كوظيفة الفاعل ووظيفته المفعول ومستوى لتمثيل الوظائف التداولية كوظيفة المحور ووظيفة المبتدأ ، وتشتق الجملة وفق هذا النموذج عن طريق بناء بنيات ثلاث: البينة الحملية ثم البنية الوظيفية ثم البنية المكونية ، ويتم بناء هذه البنيات عن طريق تطبيق ثلاث مجموعات من القواعد هي: الأساس وقواعد إسناد الوظائف وقواعد التعبير.

ويختلف نموذج المعيار عن نموذج ما قبل المعيار في أمرين : أولهما الجهاز الواصف الذي صاغه المتوكل في شكل نموذج لمستعمل اللغة الطبيعية يتكون من مجموعة من القوالب يضطلع كل واحد منها برصد ملكة معينة من ملكات القدرة التواصلية (الملكة) ،وثانيهما انتقال التمثيل التحتي للعبارة اللغوية من بنية بسيطة إلى بنية متعددة الطبقات تتضمن حملا وقضية وجملة.

وأما نموذج ما بعد المعيار فإنه يختلف عن نموذج المعيار من خلال تعميق مكونات القدرة التواصلية وتوسيع طبقاتها من جهة،وتخصيص قالبين مستقلين عن القالب النحوي للخصائص التداولية والدلالية هما القالب التداولي والقالب الدلالي من جهة أخرى.

-صاغ المتوكل في إطار نظرية النحو الوظيفي تحليلات معجمية انطلق فيها من فرضية أساس اعتمدها في تحديد المفردات الأصول في اللغة العربية تقوم على فكرة أن الأصول مفردات متحققة وأن الأفعال مصوغة على أحد الأوزان الثلاثة فَعَلَ و فَعُلَ و فَعِلَ، وأن باقي المفردات سواء أكانت أفعالا أو أسماء مفردات مشتقة عن طريق

أوزان معينة ، كما صاغ تحليلات تركيبية عرض فيها بالتحليل للوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول، وتحليلات تداولية حدد فيها طبيعة الوظائف التداولية في اللغة العربية ، وتطرق فيها إلى ظواهر عدها مركزية أبرزها ظاهرة الاستلزام التخاطبي التي نظر فيها من خلال اقتراحات السكاكي وحاول أن يوازن بينها وبين بعض الاقتراحات المعاصرة كاقتراحات غرايس ، وقد كان من نتائج معالجته أن انتصر في تحليله لبعض مواقف السكاكي على غرايس،ودعا إلى الاهتداء بآرائه لوضع تعميمات يقعد بها للظاهرة .وتناول ظاهرة التقديم والتأخير فانطلق فيها من رأي الجرجاني وبين أنه يوافقه تحليله الذي يقضي بأن التقديم أيا كان له دلالة وأنه ليس هناك تقديم مفيد ذو دلالة وتقديم غير مفيد،و يخالفه في تعليل التقديم انطلاقا من المفهوم العام العناية والاهتمام لأن هذا المفهوم غير كاف في وصف هذه الظاهرة ، حيث يؤدي إلى عدم التمييز بين التقديم داخل المجال الذي يلي الفعل والتقديم في المجال الذي يلي الفعل.

-تختلف أنظار المتوكل عن أنظار النحاة القدامى في جملة من القضايا تتعلق بالمصطلح والمفهوم على حد سواء ، فعلى سبيل المثال ،لا يطلق المتوكل مصطلح المبتدأ إلا على ما تعورف على تسميته في النحو التراثي بالمبتدأ الذي خبره جملة بخلاف النحاة القدامى الذين يطلقون هذا المصطلح على كل اسم ابتدئ به سواء أكان خبره مفردا أو جملة أو شبه جملة. كما أن مفهوم المفعول عند المتوكل لا يطابق مفهوم المفعول عند النحاة القدامى فما يطلق عليه المتوكل مفعولا هو وظيفة تركيبية تسند إلى حدود حاملة لوظائف دلالية بما فيها الحدود التي يعدها النحاة مفعولا مطلقا ومفعولا فيه، ولكن رغم هذا الاختلاف نجد هناك نقاط تقاطع تجمع بينهما نذكر منها ،على سبيل المثال، عدم تجويز تقديم الفاعل على فعله إلا على شرط الابتداء مايدل دلالة واضحة بأن المتوكل لا يلغي نظرية النحو القديم بل يقيم معها حوارا أساسه القرض والاقتراض.

– استطاع المتوكل –وإلى حد كبير– أن يبلغ الأهداف التي رام مشروعه اللساني بلوغها ، حيث وضع نحواوظيفيا للغة العربية رصد خصائصها وصفا وتفسيرا، وأغنى النحو الوظيفي بتحليلات استحسنها الوظيفيون وأقروا بها كان أبرزها اقتراح إضافة وظيفة جديدة إلى لائحة الوظائف التداولية التي اقترحها "ديك" هي وظيفة المنادى، واقتراح تنميط جديد لوظيفة البؤرة يكون بديلا للتنميط التقليدي الذي اقترحه "ديك" والذي اكتفى فيه بتقسيم البؤرة إلى نوعين بؤرة جديد وبؤرة مقابلة و تقسيم وظيفة الذيل إلى ثلاثة أنواع :ذيل التوضيح وذيل التصحيح وذيل التعديل.

العربية:

القرآن الكريم برواية ورش.

- بن أبي بكر الكاف عمر بن علوي:البلاغة العربية المعاني البيان البديع،دار المنهاجللنشر و التوزيع،بيروت،ط2003،3.
- ابن عقيل بهاء الدين :شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق : عبد المجيد محي الدين ،دار مصر للطباعة ، القاهرة ، د.ط، 1980.
- ابن سراج محمد بن سري: الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين فتلي، مؤسسة الرسالة،بيروت، ط3 ، 1988.
- ابن هشام عبدالله: شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق:محمد خير طعمه حلبي، دار المعرفة، بيروت، د.ط، د ت.
- : شرح شرور الذهب، إعداد : زين كامل الخويسكي، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ط2، 2009.
- ابن يعيش موفق الدين: شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب،منشورات محمد علي بيضون،دار الكتب العلمية،بيروت، ط1، 2001.
- الأنباري أبو البركات : أسرار العربية،دار الجيل، ط1، 1995.
- الأستراباذي رضي الدين: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق:حسين محمد الحفظي ويحي بشير مصطفى ،جامعة الإمام سعود، ط1996،1.

- إسماعيلي حافظ علوي:اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة،دراسة تحليلية في قضايا التلقي وإشكالاته،دار الكتاب الجديد المتحدة،ط2009،1.
- ———— : التداوليات علم استعمال اللغة ،عالم الكتب الحديث، اربد ، ط1، 2011 .
- إسماعيلي حافظ علوي وعناتي وليد أحمد: أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات،دار الآمان ،الرباط ، ط1، 2009.
- آيت أوشان علي: اللسانيات والبيداغوجيا نموذج النحو الوظيفي الأسس المعرفية والديداكتكية، دار الثقافة، ط1 ، 1998.
- بدوح حسن: المحاورة مقاربة تداولية ، عالم الكتب ، الحديث ، عمان ،ن ط1 ، 2012.
- تمام حسان: مناهج البحث في اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط1، 1990.
- الجرجاني عبد القاهر:دلائل الإعجاز، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 2001.
- حموز عبد الفتاح: نحو اللغة العربية في مقاربة أحمد المتوكل، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان ، ط1، 2012.
- حسنين صلاح:المدخل إلى علم الدلالة وعلاقته بعلوم الأنتربولوجيا،دار الكتابالحديث،دط،2008.
- الزجاجي : الجمل في النحو ، تحقيق: علي توفيق الحمد، دار الأمل ، اربد ، ط1، 2011.
- المتوكل أحمد: الوظائف التداولية في اللغة العربية ، دار الثقافة، الدار البيضاء، د ط، 1985.
- ————:دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، د ط، 1986.

- :من البنية الحملية إلى البنية المكونية:الوظيفة المفعول في اللغة العربية،دار الثقافة ،الدار البيضاء،دط،1987.
- ————:من قضايا الرابط في اللغة العربية ، منشورات عكاظ ، الرباط، د ط ،1987.
- ————: الجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ ، الرباط،د ط ،1988.
- ————:آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، دار الآمان ، الرباط ،د ط 1993.
- ———— : الوظيفة والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية،منشورات عكاظ ، د ط، 1993.
- ———— :قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية:البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي،دار الآمان ،الرباط،دط،1995.
- ———— : قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الصرفي التركيبي ، دار الآمان ، الرباط ، د ط ،1996.
- ————: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية : بنية الخطاب من الجملة إلى النص ، دار الآمان، الرباط،د ط ،2001.
- ———— : الوظيفية بين الكلية والنمطية، دار الآمان، الرباط، د ط، 2003.
- ———— : المنحنى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، دار الآمان، الرباط، د ط، 2006.

- : مسائل النحو العربي في قضايا النحو الوظيفي، دار الكتاب الجديد، بيروت، د ط، 2008.
- ——— : اللسانيات الوظيفية : مدخل نظري، دار الكتاب الجديدة المتحدة ، بيروت ،ط2 ، 2010.
- ——— : الخطاب وخصائص اللغة العربية:دراسة في البنية والوظيفية والنمط ،دار الآمان ، الرباط ، ط1 ،2010.
- المتوكل وآخرون : قضايا المنهج في اللغة ، دار توبقال، الدار البيضاء ، د ط 1987،
- محمد قدور أحمد: مبادئ اللسانيات العامة،دار الفكر العربي ، بيروت، ط1، 1996.
- عطا موسى محمد: مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء للنشر والتوزيع،عمان،ط1 ، 2002.
- غلفان مصطفى: في اللسانيات العامة تاريخها طبيعتها موضوعها مفاهيمها ،دار الكتاب الجديدة المتحدة ،بيروت ، ط1، 2010.
- الفاسي الفهري عبدالقادر: اللسانيات واللغة العربية ، ج1، دار توبقال ، الرباط ، ط1 ، 1985.
- السكاكي يوسف بن أبي بكر: مفتاح العلوم ، شرح : نعيم زرزور، دار الكتب العلمية ،بيروت، ط3 ،1983.
- سيبوبه أبو بشر عمرو بن عثمان: الكتاب ، ج1، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي القاهرة ، ط3، 1983.

- السيد عبد الحميد: دراسات في اللسانيات العربية بنية الجملة العربيةالتراكيب النحوية والتداولية وعلم النحو علم المعاني ، دار حامد، عمان ، ط1، 2004.
- السيرافي: شرح كتاب سيبوبه ، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكنب العلمية ، ط1 ، 2008.
- السيوطي جلال الدين: همع الهوامع في شرح الجوامع، ج2 ، عنى بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني، بيروت ، د ط ، د ت.

الأجنبية:

- Dik Simon : Fonctional Grammar , North Holland , Amesterdam ,1978.

الدوريات:

- بعيطيش يحي: النحو العربي بين التعصير والتيسير ، أعمال ندوة تيسير النحو العربي، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر ، 2001.
- ————:الوظائف التداولية في ريح الجنوب،مجلة علامات،ج43،ص ب123، المدينة الجديدة مكناس،مارس2002.
- بودية محمد : مفهوم الوظيفية عند أحمد المتوكل وسيمون ديك : قراءة في نموذج النحو الوظيفي، مجلة كلية الآداب واللغات ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 12 ، جانفي 2013.
- زيعد سعيدة: البؤرة في النحو الوظيفي : قراءة جديدة في تنميط أحمد المتوكل ، مجلة التواصل في اللغات والثقافة والآداب ، عنابة،العدد 1، سبتمبر 2012.

- صحراوي مسعود: المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي، مجلة الدراسات اللغوية للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد 1، 2003.

الرسائل الجامعية:

- بعيطيش يحي: نحو نظريةوظيفية للنحو العربي، مخطوط أطروحة دكتوراه ،إشراف عبدالله بوخلخال جامعة منتوري ، قسنطينة، 2006.